علماء المسلمين وعلم الاقتصاد

ابن خلدون

مؤسس علم الاقتصاد

دكتور

شوقي أحمد دنيا

الأستاذ المشارك بقسم الاقتصاد الإسلامي

جامعة أم القرى

١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذا البحث يقوم على دراسة نقدية مقارنة للفكر الاقتصادي عند ابن خلدون. وفي نظرنا أن مثل هذا البحث يكتسب أهمية كبيرة على مستوى البحوث الاقتصادية بوجه عام، والبحوث في الاقتصاد الإسلامي بوجه خاص. ووراء هذه الأهمية اعتبارات عديدة نذكر منها مايلي:

(١) مافي المقدمة من آراء اقتصادية في قضايا اقتصادية كبرى، تتسم هذه الآراء بكل مقومات الفكر العلمي الأصيل، كما تحتوي على مناحيه المختلفة التحليلية النظرية والسياسية والمذهبية[١]. وتتضح القيمة الحقيقية لهذه الآراء الاقتصادية الخلدونية إذا مانظرنا إليها من خلال زمنها وعصرها حيث مايعرف في أوربا بالعصور الوسطى، ولايخفى على قارىء اقتصادي مدى ضحالة وسذاجة الفكر الاقتصادي الغربي خلال تلك العصور، إذ لم يتجاوز في جملته بعض النصائح والدعوات الاقتصادية، دون أن يتعرض من قريب أو بعيد لما يعرف بالتحليل والتنظير الذي يرتكز أساساً على وجود المقولات الوضعية، ولا أدل على ذلك من اتفاق مؤرخي الفكر الاقتصادي على اعتبار تلك العصور فترة رهو خامدة خالية من الآراء الاقتصادية التي تستحق أن تندرج فعلاً تحت مسمى الفكر الاقتصادي[٢]. في هذا العصر قام ابن خلدون بإنشاء العديد من القوانين والنظريات من خلال فحص وتحليل عميق للظاهرة الاقتصادية مستخدماً في ذلك المناهج العلمية المعتد بها.

فإذا مايممنا وجهنا شطر العالم الإسلامي راصدين مسيرته الفكرية الاقتصادية حتى زمن

---

(١) لمعرفة الأبعاد المختلفة للفكر الاقتصادي انظر د. محمد لبيب شقير تاريخ الفكر الاقتصادي، القاهرة دار نهضة مصر بدون تاريخ ص ٨.

(٢) د. سعيد النجار. تاريخ الفكر الاقتصادي. بيروت: دار النهضة العربية ١٩٧٣ ص ١٧ د. محمد لبيب شقير، مرجع سابق ص ٦٢.

د. عبدالرحمن يسري تطور الفكر الاقتصادي الاسكندرية دار الجامعات المصرية ١٩٨٣ ص ٢٧.

وقد عبر توينبي عن موقع فكر ابن خلدون في هذا العصر بقوله «إن نجم ابن خلدون يبدو أكثر تألقاً في كثافة الظلام التي خيمت أمامه. إن ابن خلدون يبدو وحده نقطة الضوء الوحيدة في ذلك الأفق» أنظر ابن عمار الصغير، التفكير العلمي عند ابن خلدون، الجزائر الشركة الوطنية للنشر الطبعة الثانية ص ٩.

ابن خلدون فإننا نلاحظ النقلة الكبيرة التي أحدثها الفكر الخلدوني سواء من حيث المنهج أو المحتوى، لقد كانت الطرائق البحثية المتبعة عادة لاتخرج إما عن مجرد الوصف الخالص للظاهرة دون تعرض لتحليلها وتفسيرها واستخلاص ماهي عليه من روابط وعلاقات، أو الدعوة إلى ماينبغي أن تكون عليه هذه الظواهر[1] لكن الفكر الخلدوني أعتمد أو بعبارة أدق أنشأ طريقة بحثية جديدة تلك التي أصبحت تعرف فيما بعد بالطريقة الوضعية، والتي تعتمد على تحليل الظواهر كما هي(as it) واستخراج ماتحتويه من علاقات وروابط وأهمية هذه الطريقة لاتخفى على أحد، ويكفي أن نشير إلى أن افتتان العلماء بها وصل إلى حد ربط إنشاء العلوم بوجودها[2] ولايقلل من ذلك مالنا من تحفظ على هذه المقولة.

فإذا ماجئنا إلى المحتوى فإن القارىء لمقدمة ابن خلدون يجدها قد احتوت على كم ضخم من الآراء الاقتصادية في قضايا تعد القضايا الأم في الدراسات الاقتصادية من استهلاك لإنتاج لقيمة لتبادل لتوزيع لاقتصاد عام لنمو اقتصادي لسياسة اقتصادية لغير ذلك.

(٢) الاعتبار الثاني وراء أهمية هذا البحث يتمثل في عدم توفر دراسات اقتصادية معاصرة للمقدمة على مستوى مافيها من فكر. وهنا تجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات :

أ ــ إن الفكر الخلدوني خدم خدمة جليلة على مستوى علم الاجتماع وكذلك على مستوى علم التاريخ وفلسفته، حيث قدمت أبحاث وقامت دراسات علمية رصينة تتجاوز الحصر تتناول ما في المقدمة من معلومات علمية اجتماعية وتاريخية، وقد استطاع هؤلاء

---

(١) لقد أشار ابن خلدون نفسه إلي ذلك في مقدمته. د الناشر المكتبة التجارية د. علي عبدالواحد وافي ابن خلدون أول مؤسس لعلم الاجتماع أعمال مهرجان ابن خلدون. القاهرة نشر المركز القومي للبحوث الاجتماعية ١٩٦٣ ص ٦٦ ومابعدها د. حسن الساعاتي المنهج العلمي في مقدمة ابن خلدون من أعمال المهرجان ص ٢١٨.
د. علي أحمد عيسى نهج البحث العلمي عند ابن خلدون على أعمال المهرجان ص ٢٥٣ مابعدها د. أحمد الخشاب التفكير الاجتماعي القاهرة دار المعارف ١٩٧٠ ص ٣٧٢ ومابعدها.

(٢) د. صلاح قنصوة، فلسفة العلم، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ص ٠٤ ومابعدها.
د. أحمد الخشاب علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني القاهرة مكتبة الأنجلو ص ٢٦ . د. محمد عبدالمنعم نور، ابن خلدون كمفكر اجتماعي عربي من أعمال المهرجان ص ١٦ ابن عمار الصغير التفكير العلمي عند ابن خلدون مرجع سابق ص ٧٠.

العلماء من خلال هذا الكم الهائل من الدراسات أن يتوصلوا إلى قناعة علمية من أن ابن خلدون هو مؤسس علم الاجتماع كما أنه مؤسس علم فلسفة التاريخ، أما أنه رجل اقتصاد ناهيك عن كونه منشيء علم الاقتصاد فقلما يرد ذلك على ذهن القارىء، رغم أن تحليل المقدمة يبين أن مافيها من عطاء اقتصادي لايقل بحال ماعما فيها من عطاء اجتماعي أو تاريخي.

ب ـ إن المقدمة لم تغفل كلية من دراسات اقتصادية، فهناك في هذا الصدد دراسات عديدة ومع التقدير الكامل للعديد من تلك الدراسات ولما وصلت إليه من مستوى، إلا أنها لاترقى من حيث الكم ولا من حيث الكيف إلى نظائرها الاجتماعية.

وتدليلاً على ذلك فإن أمامنا سفرين ضخمين يحتويان على العديد من الأبحاث والدراسات أحدهما يضم أعمال مهرجان ابن خلدون والثاني يضم أعمال ندوة «ابن خلدون والفكر العربي المعاصر»(١) لانكاد نعثر فيهما معاً على شيء ذي بال في المجال الاقتصادي، حتى أن الكتاب الفذ «دراسات عن ابن خلدون»(٢) للأستاذ ساطع الحصري لم يتضمن ـ على ضخامته ـ إلا النزّر اليسير من الفكر الاقتصادي الخلدوني الذي لم يتجاوز مجرد إشارات كلية سريعة إلى نظريته في السكان وفي النشاط الاقتصادي للدولة. كما يلاحظ على تلك الدراسات أن بعضها بل الكثير منها قد جاء على أيدي غير الاقتصاديين، وربما تحت عناوين غير اقتصادية. ومع تقديرنا الكامل لها وإيماننا بأهمية مثل تلك الدراسات إلا أنها لاتغني عن قيام دراسات اقتصادية على أيدي اقتصادية ومع ذلك فهناك دراسات اقتصادية جادة لبعض الجوانب الاقتصادية في المقدمة منها على سبيل المثال لا الحصر بحث الدكتور عبدالرحمن يسري «مساهمة ابن خلدون في الفكر الاقتصادي»(٣) وبحث للدكتور حسين نجم الدين «مساهمة ابن خلدون في نظريتي الأثمان والتجارة الدولية»(٤) وماقدمه

(١) نظمت هذه الندوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس عام ١٩٨٠ ونشرت أعمالها الدار العربية للكتاب ١٩٨٣ بطرابلس.
(٢) نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٦٧.
(٣) منشور بمجلة كلية التجارة جامعة الأسكندرية العدد الثاني السنة الخامسة عشر ١٩٧٨.
(٤) منشور بمجلة كلية الشريعة ـ جامعة الإمام بالرياض ١٤٠٠ .

الدكتور فايز الحبيب[1]، إضافة إلى ماقدمه الدكاترة محمد صالح ومحمد نشأت.

(٣) الاعتبار الثالث وراء أهمية هذا البحث أننا منذ سنوات عديدة نحث الخطى نحو بناء وتشييد علم اقتصاد إسلامي، ولاشك أن من أهم مقومات ذلك ومتطلباته قيام العديد من الدراسات العلمية الناقدة لما خلفه سلفنا من العلماء في المجال الاقتصادي إذ إن ذلك يمثل القواعد والأدوار الأولية في البنيان الفكري الاقتصادي، وهل قام علم الاقتصاد في الغرب إلا على أكتاف العديد من رجالاته عبر العصور الماضية؟؟ إضافة إلى ذلك ماهو معروف من أنه في الكثير الغالب من الحالات يمكن لنا أن نستفيد عملياً في مواجهة بعض مشكلاتنا من خلال ماقدمه سلفنا.

هذه بعض الاعتبارات التي تجعل لمثل هذا البحث أهمية تستحق مايبذل فيه من عناء ونحن من وراء ذلك نستهدف تحقيق بعض الأهداف والتي منها توضيح وتفصيل ما أجملة الآخرون، وتجميع ماجاء به الغير مجزءاً، ومراجعة بعض ماقدمته الدراسات السابقة مما يستحق التقويم والمراجعة، ثم اكتشاف واستخراج آراء ومسائل اقتصادية في المقدمة لم يشر إليها من قبل فيما اطلعت عليه ولتحقيق تلك الأهداف فإن على البحث أن يجيب على هذه التساؤلات:

من هو ابن خلدون؟ وماهو الواقع الذي قدم فكره من خلاله؟ وماهي أهم إسهاماته الاقتصادية على مستوى التحليل والنظرية وعلى مستوى المذهب والسياسة؟ وماذا عن منهجه العلمي وخصائص فكره ومصادره؟ وماهو الجديد الذي أضافه على الفكر الاقتصادي الإسلامي السابق عليه؟ وأين يقع بين رواد ومؤسسي علم الاقتصاد؟ وما الذي يمكن أن نستفيده الآن من هذه الآراء حيال مانواجهه من قضايا ومشكلات؟

ونأمل من وراء ذلك أن نحقق بعض الاستفادات والتي منها :

أ ـ التأكد مما عليه كتاب تاريخ الفكر الاقتصادي الوضعي من تحيز وتعصب ذميم.

ب ـ التأكد من ضخامة تفريطنا في حق أسلافنا من العلماء، ومن ثم في حق أنفسنا.

---

(١) ضمن كتابة «نظريات النمو والتنمية» مطبعة جامعة الملك سعود الرياض ١٩٨٥.

منهج البحث :

ابن خلدون من الشخصيات الإسلامية القليلة التي أثارت الفكر حولها أبلغ الإثارة ونزعم أنه لم يشاركه في ذلك وبنفس القدر سوى الغزالي وابن تيمية رحمهما الله.

فهناك في الماضي والحاضر المعجبون إلى حد الافتتان والانبهار، وهناك الناقدون الساخطون إلى أقصى درجات النقد وألوان السخط(١) وأعتقد أنه قد لحق بهذه المواقف عناصر عديدة من الإفراط والتفريط. ولا أخفي أنني أكن لابن خلدون رحمه الله كل تقدير وإعجاب، وتعتبر مقدمته من أكثر كتب التراث الاقتصادية التي لا أمل من مداومة الرجوع إليها والتأمل فيها وأشهد أنني في كل مرة أجد فيها مالم أجده في المرات السابقة.

والملاحظ أن مقدمة ابن خلدون تتسم بسمة قلما يتسم بها كتاب بشري آخر، وهي أن قيمتها العلمية تزداد ولاتنقص كلما ارتقى فكر القارىء لها وتعمقت حصيلته العلمية، وقد عايشت ذلك بنفسي ويشاركني هذا الاعتقاد الكثير من الباحثين الذين درسوا المقدمة ومنهم أيف لاكوست الذي يقول «إن غزارة أفكار المقدمة تكتشف بقدر تقدمنا نحن العلمي»(٢).

ولاشك أن موقفاً مثل هذا مشحون بالعواطف المشبوبة يحتاج إلى منهج بحثي صارم وإلى قدر هائل من الضوابط التي تحقق الموضوعية في البحث ولاتتركه في مهب هذه العواطف المشبوبة. وانطلاقاً من ذلك فإننا نرى أن من أهم هذه الضوابط ألا نقابل ماقدمه ابن خلدون بالفكر الاقتصادي المعاصر كأساس للتقويم، فالفجوة الزمنية جد متسعة والفجوة العلمية أكثر اتساعا، ونحن لو فعلنا ذلك فإننا نظلم ابن خلدون كما نظلم الفكر الاقتصادي المعاصر،

---

(١) د. محمد عبدالمنعم نور مرجع سابق ص ١١٠ ومابعدها ساطع الحصري مرجع سابق ص ٥٦١ ومابعدها.
د. علي عبدالواحد وافي في دراسته التمهيدية لتحقيق المقدمة القاهرة لجنة البيان العربي سنة ١٩٦٥.
د. محمد الطالبي منهجية ابن خلدون التاريخية من أعمال الندوة مرجع سابق ص ٤٨ محمد عبدالله عنان، ابن خلدون حياته وتراثه الفكري، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر الطبعة الثالثة ١٩٦٥ ص ٧٤ ومابعدها.

(٢) نقلاً من د. عبدالله شريط، الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر ١٩٧٥، ص ٢٠٩.

حيث نحاكم ابن خلدون في محكمة عصرية وليس هو من أبناء هذا العصر حتى يحاكم في محكمته. وإنما أن يكون أساس الدراسة والتقويم هو النظر إلى آرائه من خلال سياقها التاريخي، بمعنى أن ننتقل نحن إليه مزودين بثقافة عصره وثقافة عصرنا وننظر فيما قدمه بعين فاحصة واضعة له بين ماقدمه غيره ممن عاصره أو حتى جاء تالياً له ممن يعرفون برواد ومؤسسي علم الاقتصاد.

ومن الخطأ العلمي أن يقال إن ابن خلدون أخفق في كذا وكذا مما قد عرفه أخيراً أو حالياً الفكر الاقتصادي، ونفس الخطأ أن يدعي أن ابن خلدون قد كشف عن كل جوانب الظاهرة الاقتصادية مثلما هو معهود لنا الآن .

والرأي عندي أن ابن خلدون كانت له عقلية علمية فذة هيأت له ومدته بنظرة ثاقبة في الظواهر الاقتصادية، استطاع في بعضها أن يتعرف على مختلف جوانبها كما تعرف عليها الفكر اللاحق له وربما أكثر وفي بعضها الثاني اقتصر إدراكه على بعض جوانبها. وفي بعضها الثالث لم يتمكن من التعرف الصحيح عليها وفي بعضها الأخير لم يتطرق لها ولم يتمكن فكره من تصورها ودراستها ولنستمع إليه يعبر بلسانه عن تلك الحقيقة حيث يقول: «فإن كنت قد استوفيت مسائله وميزت عن سائر الصنائع أنظاره وأنحاءه فتوفيق من الله وهداية وإن فاتني شيء في إحصائه وأشتبهت بغيره فللناظر المحقق إصلاحه ولي الفضل لأني نهجت له السبيل وأوضحت له الطريق (ص ٤٠) ويقول أيضاً: «وقد استوفينا من مسائله ماحسبناه كفاية، ولعل من يأتي بعدنا ممن يؤيده الله بفكر صحيح وعلم مبين يغوص من مسائله على أكثر مما كتبنا» (ص ٥٨٨).

وهكذا نجده في بعض أعماله لم يقف عند الجذور والبذور بل قدم نبتة كاملة، وفي بعضها قدم بذرة، وترك للاحق أن يكمل عملية الغرس والرعاية وإذن فمن الصبيانية العلمية أن نتصور أو ندعي أن ابن خلدون قد قال كل شيء في علم الاقتصاد المعهود لنا.

ومن الجهالة الاقتصادية أن نزعم أنه لم يقل شيئاً ذا بال في هذا المجال وفي ضوء فهمنا الحالي للمعلومة الاقتصادية نستعرض ماقدمه ابن خلدون ومن الواضح أن نوعية ومستوى

مانقدمه ماهو إلا دالة في كم ونوعية معرفتنا الاقتصادية من جهة، وفي مقدار تحرينا وحرصنا على الموضوعية والبعد عن التحيز من جهة ثانية، وكذلك في مقدار ونوعية ماقدمه ابن خلدون نفسه من جهة ثالثة.

هذه كلمة عن الموضوعية في دراسة المقدمة وهي ـ كما هو واضح ـ تدور حول أفضل منهج لقراءة المقدمة يحقق مبدأ الموضوعية وقد آمنا بأنه المنهج الذي يقرؤها من خلال وضعها في إطارها الصحيح الذي يرتكز على النظر إليها في سياقها التاريخي.

كذلك من الأمور الجوهرية في المنهج مايتعلق بالمصطلحات الاقتصادية التي استخدمها وخاصة أن الكثير منها لم يعد له وجود في القاموس الاقتصادي الحديث، وقد رأينا ضرورة استخدام هذه المصطلحات الخلدونية مع بيان مايرادفها أو يقاربها من مصطلحات اقتصادية معاصرة وحرصاً منا على تحقيق أكبر استفادة ممكنة في هذا الصدد وضعنا ملحقاً بهذه المصطلحات. كذلك من المسائل ذات الأهمية قضية النصوص وماهي عليه في الكثير الغالب من طول من جهة وتكرار من جهة أخرى الأمر الذي يمثل صعوبة أمام الباحث فهل يذكر النص كله وإن طال؟ أم يكتفي بفقرة منه؟ وهل يعاد كلما تطلب الأمر ذلك أم يكتفي بالإحالة عليه؟ على أية حال نحن قد استخدمنا هذا وذاك مع حرصنا على ذكر نصوصه كاملة وأن نكررها طالما اقتضى الأمر ذلك. ومرجع هذا ماقصدنا إليه من أن نضع ابن خلدون وجهاً لوجه مع القارىء ونتركه يعبر بلغته عما يريد قوله، ونترك القارىء يستفيد بنفسه ما يستفيده، مع قيامنا بتسليط مالدينا من أضواء علمية على مايقوله تيسيراً للقارىء ومشاركة له في الفهم والاستفادة، وقد يكون له من وجوه الفهم والاستفادة مايخالف الباحث ولا حرج في ذلك* .

وأخيراً مايتعلق بأسلوب الدراسة وقد رأينا أن نستعرض أولاً ماقدمه ابن خلدون من آراء في كل قضية من القضايا بقدر مالدينا من طاقة على الدراسة والتحليل ثم نشير إلى ماقد يكون هنالك من مقارنات وأخيراً نبدي مانراه من ملاحظات وفي حالات كثيرة نترك لقارىء أن يقوّم بنفسه إسهام وعطاء ابن خلدون وأن يضعه الموضع الذي يراه.

---

* اعتمدنا في بحثنا هذا على مقدمة ابن خلدون طبع المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة مع الرجوع في حالات كثيرة إلى طبعات أخرى للتأكد من سلامة كلمة أو عبارة أو فقرة .

خطة البحث :

لا أكتم القارىء سراً من أنني وجدت صعوبة كبيرة في وضع خطة لدراسة الفكر الاقتصاد عند ابن خلدون، ومرجع ذلك طبيعة المقدمة من جهة وطبيعة الدراسة الاقتصادية من جهة أخرى. ومن نافلة القول أن نشير إلى ماهنالك من مداخل متنوعة عديدة للدراسة الاقتصادية منها مايسير على النهج الجزئي والكلي ومنها مايسير على النهج التحليلي والسياسي والمذهبي ومنها مايتبع النهج الموضوعي مثل الاستهلاك و الإنتاج والتوزيع والتبادل.. إلخ. ومن يتأمل هذه المداخل المختلفة يجد لكل منها مزاياه وعيوبه.

وقد وجدت أن أفضل مدخل للدراسة هو المدخل الموضوعي، وفي داخل كل موضوع نتعرف على مافيه من تحليل نظري أو سياسي مع إضافة مبحث عن المنهج عند ابن خلدون ومبحث عن المقابلة بينه وبين رواد علم الاقتصاد الغربي.

وبذلك تقوم خطة البحث على المحاور التالية :

(١) البعد المعرفي: و يشمل الإنسان وحاجاته والاستهلاك ثم الإنتاج ومجالاته ثم القيمة والتوزيع ثم الدخل القومي والنمو الاقتصادي ثم الاقتصاد العام.

(٢) البعد المنهجي: ويتناول منهج البحث عند ابن خلدون وخصائص فكره ومصادره.

(٣) البعد المذهبي : ويتناول تحديد هوية ومذهبية الفكر الاقتصادي لابن خلدون وهل هو إسلامي أم رأسمالي أم اشتراكي.

(٤) البعد المقارن : ويتناول مركز ابن خلدون بين رواد الفكر الاقتصادي الوضعي.

(٥) وقبل ذلك كله رأينا أن نعرِّف بابن خلدون وبواقعه بإيجاز دون توسع مع إدراكنا لأهميته لكن عذرنا في ذلك أن له مواطن أخرى لدى علماء التاريخ والتراجم.

مع عنوان البحث :

لقد ترددت طويلاً أمام العنوان المختار للبحث، وقد تزاحمت على الخاطر عناوين عديدة وأخيراً كانت الأفضلية لهذا العنوان.

ومبعث تلك الأفضلية مافيه من قدر كبير من الإثارة الفكرية إضافة إلى مايقوم عليه من موضوعية كأكمل ماتكون ثم مافيه من دلالة قاطعة على مايود البحث أن يثبته والباحث يدرك تماماً موقف المهتمين من هذا العنوان والأبعاد التي يتراوح بينها من تأييد مطلق لاستخفاف يصل إلى حد السخرية.

ونحب أن نسجل هنا بعض الملاحظات وهي :

(١) أننا سبقنا إلى هذا العنوان أو مرادفه من أحد كبار الاقتصاديين المصريين المعاصرين وهو الدكتور / محمد حلمي مراد حيث قدم بحثاً في المهرجان بعنوان «أبو الاقتصاد ابن خلدون» كما أن أخواننا علماء الاجتماع قد سبقونا على كثرة منهم في القول بأن ابن خلدون هو مؤسس علم الاجتماع قاصدين به مضمونه العام الذي يندرج فيه علم الاقتصاد. هذا بالإضافة إلى ماسبق أن قدمه في رسالته د/ محمد نشأت بعنوان «رائد الاقتصاد ابن خلدون.

(٢) علينا أن نستحضر جلياً في الذهن معنى ومضمون مصطلح «مؤسس» وأن نفرق بينه وبين مصطلح «بان» أو «محلل» أو «مشيد» أو «مطور». نحن ندعي أن ابن خلدون مؤسس لعلم الاقتصاد وعلينا إثبات هذه الدعوى بالإسلوب العلمي السليم. أما عمليات التحليل والبراعة فيها والبناء النظري واستكمال المسائل والاستطراد في تعقبها وتطوير الأدوات التحليلية كل ذلك ليس من مهمة المؤسس للعلم فإن قام ببعضها فبها ونعمت وإلا فلا ينقص ذلك من كونه مؤسساً للعلم شيئاً. وقد أشار إلى ذلك ابن خلدون بشكل صريح ومحدد عندما قال «وقد استوفينا من مسائله ماحسبناه كفاية، ولعل من يأتي بعدنا ممن يؤيده الله بفكر صحيح وعلم مبين يغوص من مسائله على أكثر مما كتبنا. فليس على مستنبط الفن إحصاء مسائله، وإنما عليه تعيين موضع العلم وتنويع فصوله وما يتكلم فيه، والمتأخرون يلحقون المسائل من بعده شيئاً فشيئاً إلى أن يكمل» (ص ٥٨٨) وقد أيد ابن خلدون في تلك المقولة العلماء المعاصرون حيث نادوا بأنه يكفي في تأسيس العلم أن يكون هناك تصور

واضح لموضوع العلم، وإيمان بوجود قوانين حاكمة لموضوعه، ثم اكتشاف بعض هذه القوانين[1].

(٣) علينا أن نعي إمكانية الاشتراك في تأسيس العلوم، بل إننا نجد في الكثير الغالب أن تأسيس العلم قام به عدة أشخاص كل شخص قام بتأسيس جانب أو ركن أو أكثر من أركان العلم، ويحدث التفاضل عندئذ بالسبق الزمني من جهة وبمقدار الإسهام وأهميته من جهة أخرى. وفي ضوء ذلك فليس لدينا مانع من قبول مقولة اشتراك أكثر من شخص في تأسيس علم الاقتصاد.

(٤) وإمتداداً لما ذكر فى الفقرة السابقة علينا أن نعي الحقيقة الكبرى في نشأة العلوم وظهورها والتي تتمثل في كونها «لاتظهر فجأة» وإنما تمر بفترة مخاض ومعاناة فكرية حتى تتبلور معانيها فتتضح في الأذهان معالمها وتتهيأ الأسباب لتدوينها، ثم هي بعد ذلك في نموها وازدهارها خاضعة لقانون التطور والتدرج»[2].

وفي النهاية تجدر الإشارة إلى ما يكتنف الكتابة في تاريخ الفكر - أي فكر - من صعوبات تصل في ضخامتها إلى الحد الذي يجعل الكثير من الكتاب يعزف عن الكتابة في هذا الفرع. ومن هذه الصعوبات ما يرجع إلى تغاير الواقع بتطاول الزمن، ومنها ما يرجع إلى تغاير اللغات والمفاهيم، ثم صعوبة استجلاء مقصود المؤلف،. ورحم الله من قال: «والتاريخ الفكري مركب صعب وطريق وعرة ملتوية، لأن المؤرخ لهذا الجانب فوق أنه يعبر القرون، ويثب وثبات فسيحات في أحشاء الماضي السحيق باحثاً عن فكرة والأفكار والنوايا محلها القلوب، وإدراك ما في القلوب يعز حتى في حياة أربابها فما بالك وقد تطاول العهد وبعدت الشقة واستطال الزمن»[3].

---

(١) ساطع الحصري، مرجع سابق ص ٢٣٥ د. محمد دويدار، تاريخ الفكر الاقتصادي، الأسكندرية: دار الجامعات المصرية، ص ٨٢.
(٢) د. عبدالوهاب أبو سليمان، الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقدية، جدة: دار الشروق، الطبعة الثانية ص ٦٠.
(٣) هذه العبارة لأخي المرحوم الدكتور/ سليمان دنيا من كتابه «الحقيقة في نظر الغزالي» القاهرة : دار المعارف الطبعة الثالثة ص ٧ .

ولذلك لاندعي لهذه الدراسة البراءة من جوانب القصور المتعددة، ولا نزعم أننا على حق أكيد في فهمنا لمقصود ابن خلدون. وعذرنا في ذلك أننا بذلنا فيه من الوسع غايته وتحملنا فيه من العناء أشقه فإن وفقنا فبفضل من الله تعالى وإن قصرنا فندعو الله تعالى لنا بالمغفرة.

والله تعالى نسأل أن يمدنا بعونه ورعايته وأن يباعد بيننا وبين الإفراط والتفريط إنه سميع مجيب الدعاء.

شوقي أحمد دنيا

مكة المكرمة

١٤١٢/٧/١٥

«تمهيــــد»

تعريف بابن خلدون:[1]

هو ولي الدين أبو زيد عبدالرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي ولد بتونس عام ٧٣٢ هـ/١٣٣٢ م وتوفي بالقاهرة عام ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٦ م ينتمي إلى عائلة عربية عريقة، نزح أجداده من حضرموت وأقاموا بالأندلس ثم نزحوا منها مع النازخين واستقروا بتونس مكرمين موقرين، لهم من المال الشيء الكثير ومن الجاه والمركز والسلطة ماقل أن يتاح لعائلة أخرى معاصرة. هذا بالإضافة إلى ماكانت تتمتع به من شهرة علمية واسعة. درس ابن خلدون في جامع الزيتونة وغيره الفقه وعلوم اللغة والفلسفة والرياضة والفلك والطب. ومن أشهر أساتذته العلامة الآبلي الذي قال عنه ابن خلدون إنه شيخ العلوم العقلية.

وقد اندمج ابن خلدون في السلكين الإداري والسياسي سواء في تونس أو في مصر حيث تقلد العديد من المناصب الحكومية الرفيعة ومن ذلك تعيينه كاتباً في بلاط أبي إسحاق الحفصي بتونس، وقيامه بالتدريس فى الأزهر ثم تعيينه قاضي قضاة المالكية بمصر، ثم شغله وظيفة سفير بين سلطان مصر وتيمور لنك وكذلك شغل وظيفة خطة المظالم والوزارة والحجابة.

كما أن حياته في القاهرة في سني نضجه أكسبته الكثير، حيث كانت القاهرة في هذه الأيام هي المركز الثقافي الأول في العالمين؛ العربي والإسلامي.

---

(١) ابن خلدون كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ص ٧ ص ١٠٢٦ ومابعدها دار الكتاب اللبناني ١٩٥٩،
د. محمود عبدالمولى، ابن خلدون وعلوم المجتمع، طرابلس، الدار العربية للكتاب ١٩٧٦ ص ١١ ومابعدها
د. محمد الجابري، ماتبقى من الخلدونية، من أعمال الندوة ٢٧٨ ومابعدها، د. معن زيادة، منطلقات جديدة لدراسة خلدون السياسية، من أعمال الندوة، ص ٤٠٠ ومابعدها .
د. إبراهيم مدكور، المحاضرة العامة: تحية ختام المهرجان ص ٥٦٧.
جمال الدين بن تغرى بردي، الدليل الشافي، نشر جامعة أم القرى، جـ ١ ص ٤٠٣.

تعريف بعصر ابن خلدون: [1]

عاش ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي وبداية القرن الخامس عشر، وتعد هذه الفترة من وجهة نظر أوربا إرهاصاً بعصر النهضة وانقشاع العصور الوسطى بظلمها وظلامها. ومن وجهة نظر العالم الإسلامي تعد ضمن عصور الإضمحلال والتخلف، أو هي كما يقال نهايات حضارة، فهي إذن فترة تحول وانتقال، وإن اختلفت هنا عن هناك. ونظراً لما كان عليه ابن خلدون من مكان ومكانة واتقاد قريحة ونفاذ ذهن فقد وعى عصره حق الوعي بما فيه من سلبيات وإيجابيات. فلم يرق له واقعه الذي هو واقع العالم الإسلامي عامة والمغربي منه خاصة لا في جانبه السياسي ولا في جانبه الاجتماعي ولا في جانبه الاقتصادي.

إذ هو في كل تلك الجوانب آخذ في التدني والهبوط والانحدار. لقد كان العالم العربي عامة والمغربي منه خاصة مفككاً ممزقاً تحكمه دويلات صغيرة قامت هنا وهناك، سرعان ماتزول ويأتي غيرها، وفي مثل هذا الجو المضطرب الكثير الفتن والحروب والقلاقل والانقلابات لاتنمو حضارة ولايترعرع علم ولا ثقافة. ومن الناحية الاقتصادية نجد أن الاقتصاد القائم هو اقتصاد زراعي ورعوي وإن تواجد معهما بشكل لابأس به قطاع تجاري ولا سيما ما يتعلق بالتجارة الخارجية، إضافة إلى تواجد بعض الصناعات والحرف اليدوية التي تختلف من بلد لآخر، وهو حسب التعبير الشائع اقتصاد ما قبل المرحلة الرأسمالية، ولم يكن يخلو من الطابع الإقطاعي الذي عم العالم كله في تلك العصور.

---

(١) نفس المصادر ونفس الأمكنة، كذلك يمكن الرجوع إلى المصادر التالية:
محمد عبدالله عنان، ابن خلدون حياته وتراثه الفكري مرجع سابق ص ١٤.
ايف لاكوست، ابن خلدون واضع علم مقرر استقلال، ترجمة زهير فتح الله، بيروت. مكتبة المعارف الطبعة الأولى ١٩٥٨ ص ٢٠ ومابعدها.
ابن عمار الصغير، مرجع سابق ص ٨ ومابعدها.
د. سفتيلانا باتسيفا، العمران البشري في مقدمة ابن خلدون، ترجمة رضوان إبراهيم، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦ ص ١١ ومابعدها.

المبحث الأول

الإنســـان والأمـــوال

على الرغم من أن هذا المبحث يعتبر مدخلاً أساسياً لأية دراسة اقتصادية جادة لما ينطوي عليه من منطلقات كبرى وأطر عامة ومسلمات وضوابط حاكمة من خلالها يتشكل السلوك الاقتصادي للإنسان، موضوع علم الاقتصاد. فما هو هذا الإنسان وماهى وظيفته وماهي حاجاته وماهي علاقاته بالأموال؟

فإذا ما وضحت بشكل كبير هذه المنطلقات والأطر يمكن الدخول في تحليل نظري وضعي لما يحدث وكيف يحدث والروابط والعلاقات بين أجزاء وأنواع الظواهر الاقتصادية المختلفة.

بالرغم من هذه الأهمية المحورية إلا أنه ليس من المعتاد في الدراسات الاقتصادية الوضعية تناول مثل هذه المسائل باستثناء الحاجات، حيث يذهب الاقتصاد الوضعي إلى أن دراسة الإنسان من حيث فطرته ومن حيث وظيفته ومن حيث طبيعة علاقاته بغيره محلها فروع أخرى من المعرفة قد تكون الفلسفة قد يكون علم الاجتماع، قد يكون علم النفس.. إلخ وإذن فعليه أن ينصرف مباشرة إلى دراسة اختصاصاته وهي الحاجات، حتي إنه في ذلك أيضاً يعتمد على علم النفس، وإن كان قد خرج كثيراً على مقولاته بغير حق.

بينما نجد ابن خلدون وهو يبحث في العمران البشري أو بالأحرى وهو يؤسس علم العمران الذي يتناول الإنسان في علاقاته بغيره من خلال العملية الاجتماعية بمفهومها العام لم يغب عنه أن يعرج على هذا الموضوع بالقدر الذي يفي بالغرض فتناول الإنسان من حيث فطرته ومن حيث وظيفته ومن حيث علاقته بالكون وبخالق الكون، ومن حيث حاجاته، ونحن لانشك لحظة في صحة وسلامة منهج ابن خلدون، بل وتفوقه على منهج الاقتصاد الوضعي حتى لو سلمنا جدلاً بأن اختصاص الاقتصاد في هذه المسائل هو حاجات

الإنسان فقط، حيث إن حاجات الإنسان ماهي إلا دالة في فطرته وفي وظيفته. ومعلوم أنه بدون التحديد الدقيق للعوامل المستقلة في الدالة فإن الكلام عن العوامل التابعة هو أقرب مايكون إلى العبث.

ومن باب الإنصاف العلمي القول بأن الاقتصاد الوضعي لم يغفل ذلك كلية بل إنه بالأحرى بنى نفسه على فروض أساسية كبرى أخذها من فروع أخرى للمعرفة، والخطورة الكبرى هنا لاتقف عند حد ما في هذه الفروع من شطط في مواقفها ومن ثم من شطط فيما بني عليها من مقولات اقتصادية بل تتعداها إلى كون هذه الفروض هي في جملتها مضمرة في الدراسة الاقتصادية مما قد يوقع القارىء في شراك إدعاء الحيادية عند تناوله لتلك المقولات.

ماذا قدم ابن خلدون حيال هذا الموضوع؟ قبل أن نعرض لما قدمه نوضح بداية أن ابن خلدون كان له منحى مغاير تماماً لما عهد بعهده في الفكر الاقتصادي الوضعي، فقد أعلن بوضوح وصراحة منطلقاته ومسلماته وفرضياته الكبرى التي في ضوئها يقيم بنيان تحليله وهو بذلك مؤسس لمبدأ هام من مباديء البحث العلمي كثيراً ماتجاهله الغربيون فيما بعد وخاصة منهم رجال الاقتصاد.

١/١ ـ الإنسان ومركزه في الكون :

الإنسان مخلوق لله عز وجل فهو عبد له وقد خلق الله تعالى للإنسان الأرض وما فيها وما عليها لتكون موطن حركته ونشاطه، ولتحقق مطالبه واحتياجاته. ومعنى ذلك أن علاقة الإنسان بالكون هي علاقة سلطة ونفوذ منحها له الخالق عز وجل، ومعنى ذلك أيضاً أن هذا الكون يحمل في طياته كل عناصر ومتطلبات فائدة الإنسان ونفعه.

إذن مركز الإنسان في الكون أنه عبد مخلوق لله عز وجل شأنه في ذلك شأن الكون تماماً بتمام. فالكل أخوة خلق. وأنه في الوقت ذاته سيد بالإنابة و التفويض على هذا الكون وخاصة منه الأرضي، حتى ما لم يستطع أن يمارس عليه السيادة والسيطرة فإن الخالق عز وجل خلقه بحيث يحقق للإنسان مطالبه. ولا يخفي على باحث مدى أهمية وخطورة

النتائج المترتبة على هذه المسلمات حتى إنه ليكفي في ذلك أن نقول إن اختلاف الأفراد حيال هذه المسلمات كان وراء اختلافهم في شتى معارفهم وعلومهم.

يقول ابن خلدون.. «.. والله سبحانه وتعالى خلق جميع ما في العالم للإنسان وامتن به عليه في غير ما آية من كتابه، فقال تعالى: ﴿خلق لكم مافي السموات وما في الأرض جميعاً منه﴾، ﴿وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار﴾.. ويد الإنسان مبسوطة على العالم ومافيه بما جعل الله له من الاستخلاف» «ص ٣٨٠».

٢/١ ـ الإنسان : فطرته ووظيفته :

أما وظيفة الإنسان فهي عبادة الله تعالى بمعنى طاعته في كل ما يأمر به وينهى عنه ومن أهم فروعها الذي تتوقف عليه الفروع الأخرى تعمير الكون. وقد منح الله تعالى الإنسان للقيام بتلك المهمة سلطة لم يمنحها لأحد من خلقه غيره هي «الخلافة» عن الله عز وجل في تعمير الكون والنهوض بالحياة في شتى صورها. قال تعالى: **﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة﴾*** وقال تعالى: **﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾****.

ومعنى ذلك أن عمارة الكون وترقية الحياة مطلب إسلامي، وأن تلك هي مهمة الإنسان بحكم عقد الاستخلاف وأن الإنسان إذ يمارس تلك الوظيفة فإنما يمارسها في حدود مانص عليه هذا العقد، والذي يرجع في جملته إلى استشعار الإنسان بصفة دائمة أنه خليفة وأن عليه انطلاقاً من تلك الحقيقة أن يلتزم بكل أوامر وتعليمات المستخلف.

أما فطرة الإنسان فتقوم على أنه مخلوق ذو خصائص متعددة، منها أنه يحمل بذور الخير كما يحمل بذور الشر، كما أنه مخلوق اجتماعي يأبى الوحدة وينفر من الاعتزال، وأنه مركب من مادة وروح وفكر، وأنه محتاج إلى الكون كما أن الكون محتاج إليه. يقول ابن خلدون في ذلك «إن الإنسان مركب من جزئين أحدهما جسماني والآخر روحاني ممتزج به».

---

* سورة البقرة. الآية رقم : ٢٠ .

** سورة هود . الآية رقم : ٦١ .

ويقول: «إن الإنسان قد شاركته جميع الحيوانات في حيوانيته من الحس والحركة والغذاء والسّكن وغير ذلك. وإنما تميز عنها بالفكر الذي يهتدي به لتحصيل معاشه والتعاون عليه بأبناء جنسه والاجتماع المهيء لذلك التعاون، وقبول ماجاءت به الأنبياء عن الله تعالى والعمل به، واتباع صلاح أخراه، فهو مفكر في ذلك كله دائماً». (ص ٤٢٩) ويقول: الإنسان أقرب إلى خلال الخير من خلال الشر بأصل خلقته» (١٤٢) ويقول الإنسان ابن عوائده» (ص ١٢٥).

هذا هو النموذج الإنساني الذي أقام عليه ابن خلدون دراساته وتحليلاته، وليس هو الإنسان المنعزل، وليس هو الإنسان الاقتصادي وليس هو الإنسان الخيالي الذي لايعرف الشر ولايقع فيه، وليس هو الإنسان المتمحض في الشر. في ضوء هذه الفطرة وتلك الوظيفة يمكن التعرف بحق على حاجات الإنسان.

٣/١ ـ حاجات الإنسان :

يمكن القول بثقة واطمئنان أن كل ماتتوقف عليه وظيفة الإنسان وتتحقق من خلاله فطرته هو حاجة من حاجات الإنسان، يجب أن تشبع أو تسد يستوي في ذلك أن تكون حاجة مادية أو حاجة روحية أو حاجة فكرية كما يستوي أن تكون حاجة ذاتية أو حاجة اجتماعية.

وفي الحقيقة فإن كل حاجة من تلك الحاجات وإن اتخذت طابعاً ومظهراً خاصاً إلا أنها تحمل بذور الطوابع الأخرى، فكما أن فطرة الإنسان مركبة من عدة عناصر فإن حاجته هي الأخرى مركبة من عدة عناصر أو طبائع.

والذي يلاحظ أن ابن خلدون لم يقم بعمل حصر لتلك الحاجات، لكنه ذكر أمثلة للعديد منها. ومن ذلك الحاجة للطعام، والحاجة للملبس، والحاجة للمسكن، والحاجة للتعليم، والحاجة للعلاج، والحاجة للأمن، والحاجة للحرية، والحاجة للعمل، وقبل ذلك الحاجة للتدين.

ومما يلاحظ أيضاً أنه لم يقم بوضع تفرقة صريحة بين الحاجة والرغبة إلا أنه ومن خلال

ماقدمه نجد له بصيرة ثاقبة، حيث في بعض المواطن يذكر الحاجة مشيراً إلى توقف حياة الإنسان عليها، وفي بعضها الآخر يذكر الرغبة مشيراً إلى مايدفع إليها من تلذذ وتنعم فمثلاً نراه يقول عن القوت «هو مكمل لحياة الإنسان غالباً إذ لا يمكن وجوده من دون القوت» ص (٤٠٦) كما يقول «إن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وركبه على صورة لاتصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء» (ص ٤٢) ونراه يقول عن الرغبة في الأنواع الراقية من الملابس والمباني والمآكل «لكل واحد منها صنائع في استجادته والتأنق فيه تختص به،و ويتلو بعضها بعضاً، وتتكثر باختلاف ماتنزع إليه النفوس من الشهوات والملاذ والتنعم» (ص ١٧٢).

كذلك يلاحظ أن ابن خلدون قسم حاجات الإنسان من حيث مراتبها ومستويات إلحاحها إلى ثلاث مراتب، ضروريات وحاجيات، وكماليات. ومن أهم إضافاته في هذا الصدد ما لاحظ من تَطور هذه الحاجات وتبدل طبائعها ومراتبها بالتقدم الاقتصادي للمجتمع، فما كان كمالياً يصبح حاجياً وربما ضرورياً ثم تجد حاجيات وكماليات جديدة وهكذا ـ يقول ابن خلدون في ذلك «اعلم أن الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس، فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة ومافي معناها كالباقلاء والبصل والثوم ومأشبهه ومنها الحاجي والكمالي مثل الأدم والفواكه..»(ص ٣٦٢) ويقول «إن المصر الكثير العمران يكثر ترفه وتكثر حاجات ساكنيه من أجل الترف وتعتاد تلك الحاجات لما يدعو إليها فتنقلب ضرورات» (ص ٣٦٤).

وقد لانجد لابن خلدون رأياً صريحاً حيال قضية محدودية وعدم محدودية الحاجات وبدلاً من ذلك نجده يوضح أن هذه الحاجات تتوالد وتتكاثر بالتقدم الاقتصادي وأن هناك ميلاً طبيعياً لدى الأفراد لتزايد أحجام الاستهلاك والارتقاء في نوعياته أي أنه أقر فكرة التطور الاستهلاكي لكنه في الوقت نفسه رفض المقولة الوضعية التي تذهب إلى أن السعادة دالة في الاستهلاك فقد ذهب إلى أن الإيغال في الاستهلاك يجسد مايعرف بالترف، وهو وضع له آثاره التدميرية الشاملة.

وسوف نفرد فقرة خاصة إن شاء الله لتحليل موقف ابن خلدون من ظاهرة الترف، هذا ومن إضافات ابن خلدون في موضوع الحاجات ماكشف عنه من أثر البيئة في تكوين

وتشكيل حاجات الإنسان، مما يعني أنه أقر مبدأ نسبية الحاجات.

يقول ابن خلدون «والعوائد ـ العادات ـ منزلة طبيعية أخرى، فإن من أدرك مثلاً أباه وأكثر أهل بيته يلبسون الحرير والديباج ويتحلون بالذهب في السلاح والمراكب فلا يمكنه مخالفة سلفه» (ص٢٩٤) كما يقول في اختلاف الملابس من حيث المادة والشكل باختلاف البيئة: «وهذه الصناعة ـ أي الخياطة ـ مختصة بالعمران الحضري لما أن أهل البدو يستغنون عنها، وإنما يشتملون الأثواب اشتمالاً» (ص ٤١١).

٤/١ ـ الإنسان والأموال : تحليل معياري :

مع غلبة التحليل الوضعي في عمل ابن خلدون إلا أن التحليل المعياري لم يغب كلية عنه خاصة ما يتعلق بالأموال وموقف الإنسان منها.

في بضع كلمات أفصح لنا ابن خلدون عن مرئياته حيال هذا الموضوع حيث يقول: «أعلم أن الدنيا كلها وأحوالها مطية للأخرى ومن فقد المطية فقد الوصول وليس مراد الشارع فيما ينهى عنه أو يذمه من أفعال البشر أو يندب إلى تركه إهماله بالكلية أو اقتلاعه من أصله، وتعطيل القوى التي ينشأ عليها بالكلية إنما قصده تصريفها في أغراض الحق جهد الاستطاعة حتى تصير المقاصد كلها حقاً وتتحدد الوجهة.. وكذا ذم الشهوات أيضاً ليس المراد إبطالها بالكلية فإن من بطلت شهوته كان نقصاً في حقه، وإنما المراد تصريفها فيما أبيح» (ص ٢٠٢) ثم يواصل موضحاً موقفه حيال الأموال والاستكثار منها مرتكزاً في تحليله هذا على واقع سلوك الصحابة فيقول: «فكانت مكاسب القوم كما تراه ـ يقصد الغني الزائد عند الصحابة حيث يقرر أن مكاسبهم أتم ماكانت لأحد من أهل العالم مع الاعتدال في الاستهلاك ـ ولم يكن ذلك متعيباً عليهم في دينهم إذ هي أموال حلال.. ولم يكن تصرفهم فيها بإسراف إنما كانوا على قصد في أحوالهم كما قلنا ـ سبق أن قال كانوا على خشونة في عيشهم ـ فلم يكن ذلك ـ الغني الواسع ـ قادحاً فيهم، وإن كان الاستكثار من الدنيا مذموماً فإنما يرجع إلى ما أشرنا إليه من الإسراف والخروج به عن القصد. وإذا كان حالهم قصداً ونفقاتهم فى سبيل الحق ومذاهبه كان ذلك الاستكثار عوناً لهم على

طرق الحق واكتساب الدار الآخرة» (ص ٢٠٥).

هذا هو الإطار العام الذي يحكم علاقة الإنسان بالأموال في نظر ابن خلدون، الدنيا مطلوبة للمسلم أشد من مطلوبيتها لغيره، لأن غير المسلم إذا كسبها كسبها بمفردها، أما المسلم إذا كسبها كسب معها الآخرة، وغير المسلم إذا خسرها فقد خسرها وحدها، حيث قد خسر الآخرة سلفاً بعدم إيمانه، أما المسلم فإذا خسرها خسر معها الآخرة، إذ الدنيا مطية للآخرة، ومن فقد المطية فقد الوصول، وغير خاف أن هذا الموقف الخلدوني يتفق تماماً وموقف الإسلام.

المبحث الثاني

الإنتاج ومجالات النشاط الاقتصادي

في دراستنا لعطاء ابن خلدون في هذا الجانب نقوم أولاً بعرض إسهامه وثانياً بوضعه في النسق التاريخي له طبقاً للمنهج الذي رأينا السير عليه.

ماذا نقرأ عن الإنتاج والنشاط الاقتصادي في مراجع الاقتصاد عامة ومراجع تاريخ الفكر الاقتصادي خاصة؟ نقرأ عادة عن مفهوم الإنتاج، وعناصره، ومجالاته، وأهمية كل مجال، وعن التخصص وتقسيم العمل. كما قد نقرأ عن دواله، وفنياته وقوانينه. وبالطبع فلا نعثر على كل تلك العناصر بارزة واضحة لدى كل مدرسة اقتصادية اللهم باستثناء المدرسة الكلاسيكية، كما أننا لا نجد لشخص واحد من رواد علم الاقتصاد الوضعي مرئيات متكاملة لتلك العناصر مهما بلغ قدره ووصلت قيمته في سوق العلم والمعرفة. وفي ضوء ما سنعرض له مما قدمه ابن خلدون بمفرده وهو ابن القرن الرابع عشر ستبرز لنا حقيقتان، أولاً مدى ضخامة إسهامه، وثانياً مدى ماعليه تاريخ الفكر الاقتصادي من تحيز بل وجهالة برواد علم الاقتصاد، حيث لايفسح مجالاً لذكر ابن خلدون بين هؤلاء الرواد، مع أنه عند الإنصاف يحتل مرتبة الصدارة.

ماذا قدم ابن خلدون حيال هذا الموضوع؟

١/٢ ـ مفهوم الإنتاج وأهميته :

١/١/٢ ـ مفهوم الإنتاج :

بداية تجدر الإشارة إلى أن لفظة إنتاج من حيث استخدامها مصطلحاً اقتصادياً ذا دلالة معينة هي أحدث من ابن خلدون وإن كان معناها ومضمونها أقدم منه.

لقد عبر ابن خلدون عن هذا المعنى والمضمون بمصطلحات عصره ومن ذلك المعاش، الكسب، العلاج، العمل، ومع إدراكنا الواعي بما بين تلك المصطلحات من تمايز حتى

عند ابن خلدون إلا أننا سنتغاضى عن ذلك مؤقتاً إلى حين تناولها بالتفصيل في الملحق الذي سنخصصه للمصطلحات الاقتصادية الخلدونية إن شاء الله.

ومما يلاحظ أن ابن خلدون لم يقف بالإنتاج عند المفهوم المادي الذي يقصره على عملية إيجاد السلع المادية فحسب، والذي ظل حتى أواخر عصر المدرسة الكلاسيكية القديمة.[1]

أما هو عند ابن خلدون فيشمل الجانب المادي «السلع» والجانب غير المادي «الخدمات» أي أنه ذهب إلى ماهو مستقر عليه الأمر حالياً في الأدب الاقتصادي.

فكثيراً مانرى ابن خلدون يشير إلى أهمية تدخل الإنسان فيما لديه من موارد وأموال بحيث يكسب هذه الأموال صلاحية إشباع الحاجات أي بما يحقق لها صفة النفع أو يزيد منها، بغض النظر عن شكل وطبيعة هذا التدخل، يستوي في ذلك أعمال التاجر وأعمال الصانع وأعمال المزارع وأعمال غيرهم. وقد تعرف على العديد من أنواع هذه المنافع مثل المنفعة الزمانية والمنفعة المكانية والمنفعة الشكلية والمنفعة الأولية.. إلخ.

وسوف نعرض لذلك مفصّلاً عند حديثنا عن مجالات النشاط الاقتصادي.

٢/١/٢ ـ أهمية الإنتاج :

لو قصدنا إلى الإيجاز لقلنا إن أهمية الإنتاج تكمن في إيجاده لتلك المنافع المشار إليها في الفقرة السابقة والتي بدونها لايمكن أن تسد حاجات الإنسان، لكن الأمر في نظرنا يتطلب بسطة في القول كي ندرك بوضوح كيف كان ابن خلدون على دراية واعية بأبعاد هذه القضية.

من البين أن الكون أو الطبيعة يحتوي أساساً على موارد ومصادر وليس على منتجات نهائية جاهزة للاستهلاك البشري اللهم إلا في بعض الأشياء، وإذن فلكي تتحول هذه الموارد إلى منتجات لابد من ممارسة الإنسان عليها هذه العملية الاقتصادية التي اصطلح على تسميتها

---

(١) لم يبدأ هذا المفهوم للإنتاج في الزوال إلا على يد ساي الذي ذهب إلى أنه عملية إيجاد المنافع، يستوي في ذلك منفعة السلعة ومنفعة الخدمة. أنظر جورج سول، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة د. راشد البراوي، القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٥ ص ٧٦.

بالإنتاج. لقد عبر ابن خلدون في أكثر من مناسبة بعبارات واضحة عن هذه الحقيقة، مما يعني أنه كان على وعي كامل بأهمية العملية الإنتاجية.

ومن أقواله في ذلك «ولو فرضنا منه أقل مايمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلاً فلا يحصل له إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ.. وهب أنه يأكله حباً من غير علاج فهو أيضاً يحتاج في تحصيله حباً إلى أعمال أخرى أكثر من هذه من الزراعة والحصاد والدراس...» (ص ٤٢) ويقول عن الأخشاب ومنافعها للإنسان وتوقف ذلك على قيام الإنسان بتصنيعها « وكل واحدة من هذه فالخشبة مادة لها ولاتصير إلى الصورة الخاصة بها إلا بالصناعة والصناعة المتكفلة بذلك المحصلة لكل واحد من صورها هي النجارة على اختلاف رتبها» (ص ٤١٠).

إضافة إلى ذلك كله فإن ابن خلدون أكد وألح في تأكيده على أن ثروة الشعوب تتجسد كلية فيما لديها من سلع ومنتجات، أي أن الثروة والنمو والتقدم كل ذلك ليس له إلا طريق واحد هو الإنتاج. وابن خلدون بذلك تفادى الخطأ الذي وقع فيه التجاريون فيما بعد باعتقادهم بأن الثروة هي الذهب والفضة كما أنه في الوقت نفسه نبه «آدم سميث» ولو بطريق غير مباشر إلى الفهم الصحيح الذى يربط الثروة بالإنتاج والعمل. ولنستمع إلى بعض أقوال ابن خلدون في ذلك «اعلم أن الأموال من الذهب والفضة والجواهر والأمتعة إنما هي معادن ومكاسب مثل الحديد والنحاس والرصاص وسائر العقارات والمعادن. والعمران يظهرها بالأعمال الإنسانية ويزيد فيها أو ينقصها» (ص ٣٨٨) ويقول: « كثرة الأعمال سبب للثروة» (ص ٣٦٥) ثم يذهب إلى تفنيد ماكان هنالك من مقولات تمثل جذوراً للفكر التجاري من أن مصدر الثروة الذهب والفضة فيقول: «ويحسب من يسمعها ـ الرخاء والثروة ـ من العامة أن ذلك لزيادة في أموالهم أو لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بأرضهم أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم، وليس كذلك» (ص ٣٦٦).

٢/٢ ـ التعاون وتوزيع الأعمال :

من الملاحظ أن ابن خلدون أطلق على هذه العملية التنظيمية عنوان التعاون بدلاً من

التخصص وتقسيم العمل، وقد وفق في هذا الاختيار أيما توفيق، فالتعاون هو من جهة مصطلح إسلامي أصيل، وهو من جهة ثانية يتضمن التخصص وتقسيم العمل، وهو من جهة ثالثة يشع بدلالات وإيحاءات أخلاقية واجتماعية مالا يشعه مصطلح تقسيم العمل، الذي هو أقر بما يكون إلى مجرد عمليات فنية واقتصادية، كما يلاحظ أنه في ثنايا حديثه أشار صراحة إلى عملية التخصص وتقسيم العمل لكنه أطلق عليها الاسم الصحيح وهو توزيع الأعمال. وهذه بعض عبارات ابن خلدون نعرضها ونعقب عليها، يقول: «الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وركبه على صورة لاتصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء، وهداه إلى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة على تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفية له بمادة حياته. ولو فرضنا منه أقل مايمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلاً فلا يحصل له إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لاتتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخوري. وهب أنه يأكله حباً من غير علاج فهو أيضاً يحتاج في تحصيله حباً إلى أعمال أخرى أكثر من هذه من الزراعة والحصاد والدراس، ويحتاج كل واحد من هذه آلات متعددة وصنائع كثيرة.. ويستحيل أن تفي بذلك كله أو بعضه قدرة الواحد فلابد من اجتماع القدر ـ جمع قدرة ـ الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف» (ص ٤١).

وهذه عبارة أخرى له يقول فيها «قد عرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه، وأنهم متعاونون جميعاً في عمرانهم عى ذلك والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة منهم تسد ضرورة الأكثر من عددهم أضعافاً. فالقوت من الحنطة مثلاً لايستقل الواحد بتحصيل حصته منه. وإذا انتدب لتحصيله الستة أو العشرة من حداد ونجار للآلات وقائم على البقرة وإثارة الأرض وحصاد السنبل وسائر مؤن الفلح، وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا، وحصل بعملهم ذلك مقدار من القوت فإنه حينئذ قوت لأضعافهم مرات. فالأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم. فأهل المدينة أو المصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار حاجاتهم وضروراتهم اكتفي فيها بالأقل من

تلك الأعمال، وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات فتصرف في حالات الترف وعوائده، ومايحتاج إليه غيرهم من أهل الأمصار، ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمته فيكون لهم بذلك حظ من الغنى» (ص ٣٦٠)

هذه العبارات الخلدونية ثرية بالعطاء الاقتصادي والذي منه :

(١) التعاون وتوزيع الأعمال أمر ضروري في حياة الإنسان تولد من حقيقة ملموسة هي القدرة المحدودة للفرد وعجزه عن إمكانية سد أقل قدر ممكن من حاجة من حاجاته العديدة بمفرده. وهنا يختلف ابن خلدون عن «آدم سميث» حيث أرجع الأخير تقسيم العمل إلى مالدى الإنسان من نزعة فطرية طبيعية نحو المقايضة والتبادل[١].

وعندي أن تفسير ابن خلدون أكثر صواباً إذ الحامل على توزيع العمل ليس هو الميل إلى المبادلة وإنما هو القدرة المحدودة لكن المبادلة تقدم الشرط الموضوعي الذي يمكن بتوفره تقسيم العمل[٢].

(٢) محددات التعاون وتوزيع الأعمال تتمثل في كثرة عدد السكان من جهة، ووجود المنافذ من جهة أخرى، وتوفر الفائض من جهة ثالثة، ووجود العنصر التقني من جهة رابعة. وأثر السكان هنا ينصرف إلى ناحيتين؛ تأمين العدد الكافي من قوة العمل، وتأمين طلب فعلي على المنتجات المتزايدة بسبب تقسيم الأعمال. أما عامل المنافذ فقد نبه عليه عندما أشار إلى أن تنوع وتدرج الحاجات يعتبر ضرورة لتصريف المنتجات، وقد لمح ببصره الثاقب ما للمنافذ الخارجية من أهمية فائقة لتدعيم سعة السوق وقدرته على امتصاص الناتج المتزايد.

(٣) آثار التعاون وتوزيع الأعمال هي زيادة في حجم الناتج والتحسن والإجادة في نوعيته (ص٣٦٩) ومن ثم المزيد من الغنى والنمو. ومعنى ذلك أن التعاون وتوزيع الأعمال يولدان

---

(١) انظر د. محمد لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ص ١١٠.
A. Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the waeth of Natiors,. Clarendon, press oxford, 1976,. p. 25. Vol., 2

(٢) أنظر أريك رول، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة د. راشد البراوي القاهرة : دار الكاتب العربي ١٩٦٨ ص ١٤٨ وقد إنتقد آدم سميث في ذلك حيث يرى أنه قد خلط بين السبب والنتيجة جورج سول سابق ص ٦٤.

بصفة متزايدة الفائض الاقتصادي، ذلك العنصر الذي يستحوذ على معظم اهتمام وعناية الاقتصاديين. فما ينتج منه منتجات يفيض بكثرة عن حاجات منتجيه. وفي ذلك إشارة قوية إلى مايعرف بقانون تزايد الغلة.

(٤) يبدو من المثال الذي ضربه ابن خلدون أنه ينصرف إلى التقسيم الاجتماعي للعمل وليس التقسيم الفني، ولايخفى علينا أن الثورة الصناعية لم تكن قد ولدت بعد، مع أن الغزالي ـ رحمه الله ـ السابق زمناً على ابن خلدون كان مثاله في ذلك «الإبرة» وهي سلعة صناعية[1] وعلى أية حال وفي ضوء النظرة المعاصرة للزراعة وهي أنها أصبحت صناعة ـ وللعلم فإن ابن خلدون سبقنا إلى القول بذلك ـ وفي ضوء التقدم العلمي المذهل والذي أصبحت فيه الحرف والأنشطة كما لو كانت مجرد أجزاء وعمليات في الجهاز الإنتاجي الضخم في ضوء ذلك كله يمكن اعتبار ماقدمه ابن خلدون تقسيماً فنياً للعمل ـ ومهما يكن من أمر فلدينا في تراثنا الفكري النموذجان، التقسيم الفني المتمثل في أجزاء السلعة الصناعية لدى الغزالي والتقسيم الاجتماعي المتمثل في مراحل إنتاج السلعة الغذائية لدى ابن خلدون.

وفي ضوء ماتقدم يمكن القول إن مسألة التخصص وتقسيم العمل قد استكملت عناصرها الأساسية على يد ابن خلدون وقبل أن تنتقل بعد فترة طويلة من الزمن إلى «آدم سميث».

على أن يلاحظ أن بعض تلك العناصر قد طورت من قبل مفكرين سابقين على ابن خلدون من مسلمين وغيرهم مثال الغزالي، والأصفهاني[2] والدمشقي[3] والماوردي[4]

---

(١) أنظر إحياء علوم الدين، ص ١١٨ جـ ٤ نشر دار المعرفة، بيروت وانظر للكاتب «أعلام الاقتصاد الإسلامي» الرياض: مكتبة الخريجي ص ١٤٣.

(٢) أنظر : الذريعة إلى مكارم الشريعة للأصفهاني نشر دار الصحوة القاهرة، ١٩٨٥ ص ٣٧٤ وللمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى بحثنا «الفكر الاقتصادي للراغب الأصفهاني» مجلة كلية الشريعة جامعة قطر ١٩٩٠.

(٣) أنظر الإشارة إلى محاسن التجارة للدمشقي نشر مكتبة الكليات الأزهرية، ص ٢٠ كما يمكن الرجوع إلى كتابنا «أعلام الاقتصاد الإسلامي» ص ٢٥٣ الرياض مكتبة الخريجي سنة ١٩٨٤.

(٤) أنظر قوانين الوزارة ص ٦٧ تحقيق د. فؤاد عبدالمنعم أحمد وآخر مؤسسة شباب الجامعة الأسكندرية . ط ٢، وكذلك نصيحة الملوك، مكتبة الفلاح، الكويت. ط ١ ص ,١٢١

وأفـلاطون[1] ويبقى لابن خلدون تنسيق وتجميع تلك العناصر مع اكتشاف عناصر أساسية جديدة ثم يجيء «ادم سميث» فيضفي على الصورة ملامحها التكميلية.

(٥) مما تجدر ملاحظته أننا مع ابن خلدون أمـام ظاهرتين لا ظاهرة واحـدة، نحن أمـام ظاهرة التعاون وأمام ظاهرة توزيع الأعمال. كـمـا يلاحظ أن جهد ابن خلدون كان منصباً أساساً على الظاهرة الأولى والتي في إطارها توجد الظاهرة الثانية.

وقد عاب المرحوم الدكتور / محمد صالح على ابن خلدون أنه لم يفصل القول في معايير التخصص وتقسيم العمل ولا في آثاره السلبية[2] وقد يعد ذلك قصوراً من ابن خلدون لكنه ليس بالكبير، فقد استهدف إبراز ضرورة التعاون وآثاره وقد أجاد في ذلك.

ومن الذي يطالب بالإحاطة الكاملة بكل جوانب الموضوع!! ثم إن السلبيات لم تكن قد برزت بوضوح من خلال معطيات عصره. أما معايير توزيع الأعمال ففي رأبي أنها من الوضوح بالقدر الذي لايخفى على عقلية مثل عقلية ابن خلدون.

٣/٢ـ عناصر الإنتاج :

بتجميع وتحليل ما قدمه ابن خلدون من عطاء اقتصادي يمكن الخلوص إلى أن مسألة عناصر الإنتاج لم تغرب عن باله، كما يمكن القول إنه قد تعرف على ثلاثة عناصر للإنتاج هي: العمل و الموارد الطبيعية ورأس المال.

١/٣/٢ ـ العمل :

يلاحظ أن ابن خلدون قد استخدم هذا المصطلح في أكثر من معنى اقتصادي، فقد استخدمه ليفيد السعي في تحصيل الزرق، وواضح أن العمل هنا ذو دلالة عامة وكأنه يرادف ممارسة النشاط الاقتصادي، أيا كان شكل هذه الممارسة، وسواء تمت من خلال العمل اليدوي أو العمل الفكري، وسواء كان موضوع العمل الأموال الخاصة أو أموال الغير. ومن

---

(١) انظر د. محمد لبيب شقير، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) د. محمد صالح، الفكر الاقتصادي العربي في القرن الخامس عشر مجلة القانون والاقتصاد، عدد مارس، لسنة ١٩٣٣ ص ٣٣٧.

قبيل تلك الاستخدامات العامة ماورد في عباراته في الفقرة ٢/٢ السابقة حيث يشير إلى عمليات الطحن والعجن والطبخ على أنها أعمال كما أنه يطلق على الزراعة والحصاد والدراس وهي عمليات بل أنشطة كاملة اسم الأعمال.

كذلك برز هذا المعنى العام في قوله «فلابد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول لأنه إن كان عملاً بنفسه مثل الصنائع فظاهر وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلابد فيه من العمل الإنساني كما تراه وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع (ص ٣٨١) وفي قوله «... لما أن فوران العيون إنما يكون بالإنباط والامتراء الذي هو بالعمل الإنساني» (ص ٣٨٢) نجد أنه أطلق على عمليتي الإنباط والامتراء وهي عمليات مركبة من أموال وجهد بشرى أطلق عليه مصطلح الأعمال.

ومع هذه الدلالة العامة فإن ابن خلدون استخدم العمل بمعناه الفني الاقتصادي على أنه عنصر من عناصر الإنتاج في مواجهة بقية العناصر المالية. وقد ورد ذلك في عبارته السابقة في الفقرة ٢/٢ عند قوله «قدرة الإنسان» كما أنه في معرض تناوله لرأس المال وأهميته يبرز العمل بهذه الدلالة فيقول «وربما استعين في ذلك بالهندام الذي يضاعف القوى والقدر في حمل الأثقال في عمليات البناء لعجز القوة البشرية وضعفها عن ذلك» (ص ٣٤٤).

ونحن وإن كنا لانعثر على تفرقة بارزة لدى ابن خلدون بين مايعرف بالعمل ومايعرف بالتنظيم إلا أننا لايمكننا تجاهل النظرة الخلدونية للعمل ليشمل هذا وذاك وقد تحدث ابن خلدون كثيراً عن مشروعات كبرى تتطلب المزيد من العاملين بخبرات ومهارات مختلفة كذلك العديد من رؤوس الأموال ولاشك أن قيادة مثل هذا العدد الكبير والتأليف بين عناصر الإنتاج يتطلب جهداً تنظيمياً يمكن أن تقوم به الدولة كما يمكن أن يقوم به بعض الأفراد.

ثم إن ظاهرة قيام رأس المال بهذه الجهود التنظيمية لم تكن غائبة في عنصر ابن خلدون ولا عن فكره.

ولا يخفى على مطلع على المقدمة مدى الاهتمام الذي ناله عنصر العمل عند ابن

خلدون، بحيث جعله المصدر الأساسي للثروة والمزيد منها، فبقدر ما يبذل الفرد أو المجتمع من عمل بقدر ما تكون ثروته. ومعنى ذلك أن الثروة والغنى والنمو كل ذلك رهين بالإنتاج، ولا إنتاج بغير عمل. يقول ابن خلدون: «اعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلى التحصيل فلابد في الرزق من سعي وعمل ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه قال تعالى: ﴿**فابتغوا عند الله الرزق**﴾ والسعي إليه إنما يكون بإقدار الله تعالى وإلهامه فالكل من عند الله فلابد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول، لأنه إن كان عملاً بذاته مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلابد فيه من العمل الإنساني كما تراه، وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع» (ص ٣٨١).

وفي عبارة أخرى نجده يشدد على العمل ويعتبره واجب الإنسان طالما يستطيع ذلك فيقول: «فالإنسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز الضعف سعى في أقتناء المكاسب لينفق ماآتاه الله منها في تحصيل حاجاته وضروراته بدفع الأعواض عنها.. وقد يحصل له ذلك بغير سعي كالمطر المصلح للزراعة وأمثاله إلا أنها إنما تكون معينة ولابد من سعيه معها» (ص ٣٨٠) وفي عبارة أخرى يقول «واعلم أنه إذا فقدت الأعمال أو قلت بانتقاص العمران تأذن الله برفع الكسب» (ص ٣٨٢) ولأهمية العمل عنده رأيناه يحمل حملة عنيفة على العاطلين بالوراثة ـ المترفين ـ ويصفهم بأخس الصفات ومن ذلك قوله «إن أكثر المترفين يترفع عن مباشرة حاجاته، أو يكون عاجزاً عنها لما ربي عليه من خلق التنعم والترف فيتخذ من يتولى ذلك له ويقطعه عليه أجراً من ماله. وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للإنسان إذ الثقة بكل أحد عجز ولأنها تزيد في الوظائف والخروج، وتدل على العجز والخنث الذي ينبغي في مذاهب الرجولة التنزه عنهما» (ص ٣٨٤).

ولعل مما يثير الانتباه أن تبلغ أهمية العمل في المجال الاقتصادي عند ابن خلدون هذه المنزلة ثم يجيء بعد ذلك بقرون ويعلن «آدم سميث» عن نفس هذه الأهمية، وبعبارات إن لم تكن مرادفة فلا تختلف كثيراً ومن ذلك قوله «العمل السنوي لكل أمة هو الرصيد أو المصدر الذي يزودها أساساً بكل متطلباتها الاستهلاكية السنوية»[1] لكن تبقى لابن خلدون

(١) A. Smith., OP. Cit., P. 10.

ميزة وضوح الفكرة واستقامتها وعدم المغالاة التي وقع فيها «آدم سميث» حيث يجعل العمل وحده مصدر القيمة وسوف نعود إلى ذلك في مبحث لاحق.

ولم يقف تناول ابن خلدون للعمل عند حد إبراز أهميته الكبرى في المجال الاقتصادي بل تعداه إلى بيان أهم الأسس والضوابط التي يرتكز عليها[1] وقد أشار في ذلك إلى ضرورة توفر الإرادة والقصد والتخطيط والتفكير الرشيد. فالعمل يتطلب يداً وفكراً.

وكأن ابن خلدون بذلك يتطلع إلى العمل الماهر المدرب. كذلك فقد أشار إلى أهمية الإجادة والإتقان والمواصلة والاستمرارية، هذا كله مع التأكيد على الضابط الأساسي للعمل وهو التعاون وتوزيع الأعمال. وحتى ينجز ذلك على الوجه المرضي لابد من وجود العامل السياسي الجيد بما ينطوي عليه من تشريعات وتنظيمات وسياسات. ومعنى ذلك إدخال العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية في لب العملية الاقتصادية الإنتاجية. ومن أقوال ابن خلدون في هذا الشأن «ثم إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر وتم عمران العالم بهم فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم» (ص ٤٣).

ومع إدراكنا لما هو متعارف عليه في الدراسة الاقتصادية من تناول موضوع السكان عند تناول عنصر العمل إلا أننا نفضل أن نرجىء الحديث عن السكان إلى مناسبات قادمة خشية التكرار.

٢/٣/٢ ـ الموارد الطبيعية :

الأبعاد الاقتصادية لهذا العنصر الإنتاجي متعددة ،منها مايرجع إلى أهميته ومنها مايرجع إلى أنواعه ومفرداته، ومنها ما يرجع إلى طبيعته، ومنها مايرجع إلى حجمه. ماهي الأبعاد التي تطرق إليها ابن خلدون من هذه الأبعاد؟ وماهي الأبعاد التي غابت عنه؟

(١) منشأ الموارد الطبيعية. هذا بعد جوهري لأنه يعتبر مفترق طرق للتيارات والمدارس الفكرية، ومما يؤسف له أننا لانعثر في علم الاقتصاد على إجابة في هذه القضية.ونعتقد أن تلك من القيم والأسس والفرضيات المضمرة لدى الفكر الاقتصادي الوضعي. ونزعم ـ

---

(١) د. عبدالله شريط، الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون، الجزائر، الشركة الوطنية، ١٩٧٥ ص ٤٤٥ ومابعدها .

ولزعمنا هذا رصيد كبير من المؤيدات ـ أنه يضمر فرضية الصدفة وراء منشأ هذه الموارد. والذي لانشك فيه أنه على اختلاف مذاهبه لايؤمن بإنها مخلوقة بحكمة وتدبير من الخالق عز وجل.

لكن ابن خلدون، ومن منطلق إسلامي أولاً وعلمي ثانياً يعلنها صريحة: هذه الموارد خلقها الله تعالى ولم توجد مصادفة ولا من نفسها ولا عبثاً. (ص ٣٨٠) ولهذه الموارد وظيفة حيوية هامة في خدمة الإنسان. فقد خلقها الله تعالى ليستخدمها الإنسان في أداء وظيفته العبادية والعمرانية.

(٢) طبيعة هذه الموارد وخصائصها. هي في جملتها موارد وليست منتجات جاهزة للاستخدام النهائي، وتكمن فيها منافعها لكنها تحتاج إلى جهد بشري لإبرازها.

وهي تتفاوت من مكان لمكان. فقد يتوفر بعضها ويفيض في بعض البلدان ويقل في بعضها الآخر. ثم إنها عديدة الأنواع والمفردات.

ومن عبارات ابن خلدون في هذا الصدد قوله: «إن الله سبحانه وتعالى جعل للآدمي في كل مكون ـ مورد ـ من المكونات منافع تكمل بها ضروراته أو حاجاته، وكان منها الشجر، فإن له فيه من المنافع مالا ينحصر مما هو معروف لكل أحد... وكل واحدة من هذه ـ المنتجات ـ فالخشبة مادة لها ولا تصير إلى الصورة الخاصة بها إلا بالصناعة» (٤١٠) .

وغير خاف مدى ما للموارد الطبيعية من أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي وإمكانية تنميته وتحسينه. وقد أشار ابن خلدون في مناسبات عديدة إلى أهمية هذا العنصر.

٣/٢/٢ ـ رأس للمال :

من المعروف أن رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج ينصرف إلى تلك المنتجات التي صنعها الإنسان لتساعد في إنتاج سلع أخرى، ومعروف ما لهذه المنتجات الإنتاجية من أهمية. ويلاحظ أن ابن خلدون قد أكد على أهمية هذا العنصر وضرورته لإنجاز الأعمال بغير عناء بشري كبير، وبكفاية إنتاجية لاتتحقق إلا بتوافره، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد كشف لنا عن طبيعته وهو أنه مصنوع بشري وله في ذلك عبارات منها «.... وكذلك

في جر الأثقال بالهندام فإن الأجرام العظيمة إذا شيدت بالحجارة الكبيرة تعجز قدر الفعلة عن رفعها إلى مكانها من الحائط فيتحيل لذلك بمضاعفة قوة الحبل بإدخاله في المعالق من أثقاب مقدرة على نسب هندسية تصير الثقيل عند معاناة الرفع خفيفاً، فيتم المرادمن ذلك بغير كلفة. وهذا إنما يتم بأصول هندسية معروفة متداولة بين البشر، وبمثلها كان بناء الهياكل الماثلة لهذا العهد التي يحسب أنها من بناء الجاهلية وأن أبدانهم كانت على نسبتها في العظم الجسماني، وليس كذلك، وإنما تم لهم ذلك بالحيل الهندسية» (ص ٤٠٩) ومنها «وذلك أن تشييد المدن إنما يحصل باجتماع الفعلة وكثرتهم وتعاونهم، فإذا كانت الدولة عظيمة متسعة الممالك حشر الفعلة من أقطارها وجمعت أيديهم على عملها، وربما استعين في ذلك في أكثر الأمر بالهندام الذي يضاعف القوة والقدرة في حمل الأثقال بعجز القوة البشرية وضعفها عن ذلك كالمخال وغيره...» (ص ٣٤٤) كذلك نجد له «... وجعل للإنسان عوضاً عن ذلك كله الفكر واليد، فاليد مهيئة للصنائع بخدمة الفكر والصنائع تحصل له الآلات التي تنوب له عن الجوارح المعدة في سائر الحيوانات للدفاع مثل الرماح والسيوف إلى غير ذلك» (ص ٤٢) .

هذا عن رأس المال العيني فماذا عن رأس المال النقدي؟ كثيراً ما أكد ابن خلدون على أهمية توفر رأس المال النقدي والمحافظة عليه وحمايته من التآكل سواء من جراء المزيد من النفقات أو من جراء عدم وجود القدر الكافي من الأرباح يقول ابن خلدون «فإذا استديم الرخص في سلعة أو عرض من مأكول أو ملبوس أو متمول على الجملة ولم يحصل للتاجر حوالة الأسواق فسد الربح.. وفسدت رؤوس أموال التجارة» (ص ٣٩٨) وله عبارة أخرى بالغة الدلالة نعرضها عند دراستنا لموقفه من تجارة الدولة في مبحث قادم.

هذا ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن خلدون قد سبق من بعض علماء المسلمين في تناوله رأس المال العيني من أمثال الماوردي والأصفهاني والغزالي[1].

نخلص من ذلك إلى أن ابن خلدون يرى أن عناصر الإنتاج لاتقف عند العمل بل تتعداه

---

(١) أنظر الماوردي، أدب الدنيا والدين، ص ١٤٦ ، تحقيق مصطفى السقا، دار الفكر العربي، الأصفهاني، الذريعة، مرجع سابق، ص ٢٣٢ ، الغزالي، الإحياء، مرجع سابق ص ١٩ جـ ٤.

إلى الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال، طالما فهمنا عناصر الإنتاج أنها تلك العوامل التي تسهم في تحقيق وإنجاز العملية الإنتاجية. ومعنى هذا أن ماينتج لايرجع كلية إلى العمل، حيث إن قيمته لاتستمد من العمل وحده بل منه ومن غيره على أن هذا لاينفي كون العمل هو أهم هذه العناصر وخاصة إذا ما أخذناه بمفهومه الواسع الذي يشمل العمل والتنظيم، ولكن الأهمية شيء والتفرد شيء آخر، وسوف نعود لهذا الموضوع عند تناول موضوع القيمة في مبحث قادم.

٤/٢ ـ من الجوانب الفنية في العملية الإنتاجية (قانون تناقص الغلة وتعرف ابن خلدون عليه) من المعروف في الأدب الاقتصادي أن قانون تناقص الغلة له بعدان بعد أفقي وبعد رأسي، وكلاهما يفضي إلى نتيجة واحدة. يتمثل البعد الأفقي واضحا في الإنتاج الزراعي على المستوى القومي، إذ كلما امتد هذا الإنتاج دخلت حلبة الإنتاج أراضي أقل خصوبة ومن ثم أعلى تكلفة أي أقل غلة أو إنتاجية. ونتيجة لذلك تحقق الأراضي الأكثر خصوبة مايعرف بالريع، حيث أن ثمن المنتجات يتحدد في ضوء تكلفة الأرض الحدية. أما البعد الرأسي لهذا القانون فيتمثل في تثبيت عنصر من عناصر الإنتاج وزيادة عنصر أو عناصر أخرى حيث يأتي بعد مرحلة تتناقص الغلة.

من الناحية الفكرية يلاحظ أن اكتشاف البعد الأفقي تم قبل اكتشاف البعد الرأسي حيث قدم جيمس ستيورات (١٧١٢ ـ ١٧٨٠) صياغة أولية للبعد الأفقي ثم قدم تيرجو (١٢١٧ ـ ١٧٨١) صياغة للبعد الرأسي للقانون[١].

ومن باب إحقاق الحق أن يعتبر ابن خلدون وليس جيمس ستيورات هو مكتشف قانون تناقص الغلة في بعده الأفقي، حيث لم يزد ماقدمه جيمس ستيورات عما قدمه ابن خلدون في ذلك قيد أنملة. وعبارة ابن خلدون في ذلك كثر ترددها في ثنايا البحث وهي ماتتعلق بتفسير ارتفاع أثمان القمح في بلاد الأندلس، وهي «.... وقد تدخل أيضاً في قيمة الأقوات قيمة علاجها في الفلح ويحافظ على ذلك في أسعارها، كما وقع بالأندلس لهذا العهد،

---

(١) د. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادى، ص ١٠٦ ومابعدها، بيروت: دار النهضة العربية. I. Oser. Blanchfield, The Evoultion Of Economic Thought, 3rd - Harcourt Brace Iovanovish Ins., New York, 1975, P. 37. Ff.

وذلك أنهم لما ألجأهم النصارى إلى سيف البحر ـ الساحل ـ وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة النكدة النبات وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب فاحتاجوا إلى علاج المزارع لإصلاح نباتها وفلحها وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤنة وصارت في فلحهم نفقات لها خطرها فاعتبروها في سعرهم واختص قطر الأندلس بالغلاء منذ اضطرهم النصارى إلى هذا المعمور بالإسلام مع سواحلها لأجل ذلك» (ص ٣٦٤).

هذه هي عبارة ابن خلدون ومن تحليلها نجد كل عناصر القانون متوافرة ثم نجد أيضاً ـ وهذا ماسوف نعرض له في مبحث القيمة والتوزيع ـ عناصر فكرة الريع التي تعزى إلى ريكاردو.

٢/٥ ـ مجالات النشاط الاقتصادي :

تناول ابن خلدون في هذا الشأن قضية المجالات الطبيعية والمجالات غير الطبيعية في المعاش، تلك القضية التي سوف يشغل بها كثيراً الفكر الاقتصادي الوضعي بعد ذلك كما عرض لمسألة الترابط الاقتصادي.

٢/٥/١ ـ المجالات الطبيعية للمعاش :

يقول ابن خلدون: « اعلم أن المعاش هو عبارة عن ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله.. ثم إن تحصيل الرزق وكسبه إما أن يكون بأخذه، من يد الغير وانتزاعه بالإقتدار عليه على قانون متعارف ويسمى مغرماً وجباية، وإما أن يكون من الحيوان الوحشي أو الداجن أو يكون من النبات ويسمى، هذا كله فلحاً.

وإما أن يكون الكسب من الأعمال الإنسانية إما في موارد معينة وتسمى الصنائع من كتابة ونجارة وخياطة.. أو في مواد غير معينة وهي جميع الامتهانات والتصرفات، وإما أن يكون الكسب من البضائع وإعدادها للأعواض.. ،ويسمى هذا تجارة. فهذه وجوه المعاش وأصنافه.. فأما الأمارة فليست بمذهب طبيعي للمعاش.. وأما الفلاحة والصناعة والتجارة فهي وجوه طبيعية للمعاش (ص ٣٨٢).

(١) الزراعة : يلاحظ أن ابن خلدون حدد مفهوماً للتحديد العلمي المتعارف عليه الآن، من أنه لايقف عند حد عملية الزرع والغرس بل يتجاوزها إلى تربية الحيوان والصيد وإنتاج العسل والحرير. كل ذلك يدخل في مفهوم النشاط الزراعي أو الفلاحي، حسب تعبير ابن خلدون، كذلك فقد بين أنها أقدم وجوه المعاش. وهذا صحيح وخاصة إذا ما أدخلنا فيها النشاط الرعوي، كذلك فقد بين أنها أقدم وجوه المعاش. وهذا صحيح وخاصة إذا ما أدخلنا فيها النشاط الرعوي، كذلك فقد أشار إلى أنها أقرب وجوه المعاش إلى الطبيعة. يقول ابن خلدون «أما الفلاحة فهي متقدمة عليها كلها بالذات إذ هي بسيطة وطبيعية فطرية لاتحتاج إلى نظر وإلى علم.. وهي أنسبها إلى الطبيعة» (ص ٢٩٣).

أما إنها لاتحتاج إلى نظر وعلم فهذا محل اعتراض من رجال الفكر المعاصر، إذ إن هذه الأنشطة الفلاحية تتطلب المزيد من المعرفة والعلم. لكن كلام ابن خلدون يظل صحيحاً إذا مانظرنا إليه في ضوء عصره، وأيضاً إذا ماقورنت الزراعة بالصناعة والتجارة فإنها بغير شك أقلها احتياجاً إلى ذلك.

ونحن نفهم من كلام ابن خلدون هذا المعنى النسبي وليس المطلق، يؤيدنا في ذلك أن ابن خلدون قد عد الزراعة في عداد العلوم والصنائع (ص ٤٠٥) كما يعتبر تعليله لأقدمية الفلاحة مقبولاً، ولاسيما من حيث ربطه بتحصيل الغذاء الذي لايمكن للإنسان أن يعيش بغيره (ص ٣٩٤).

كما أن ابن خلدون قد تناول وضعية القائمين على الفلاحة وأشار إلى أن مركزهم الاقتصادي ومستواهم المعيشي أقل من غيرهم، ومرجع ذلك ماهنالك من تحيزات مالية ضدهم من فرض الضرائب والمكوس والمدارات، وماهنالك من إهمال حكومي في الإنفاق عليهم، يضاف إلي ذلك أنهم تابعون لسكان المدن من الصناع والتجار (ص ١٥٣).

(٢) التجارة : عرفها بأنها محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء، وبين أنها تحقق ثمرتها وهي الربح إما من خلال التخزين وترقب ارتفاع الأسعار أو من خلال نقلها من مكان إلى مكان. وهو بذلك يشير إلى مايسهم به التاجر في العملية

الإنتاجية من إيجاد المنافع الزمانية والمنافع المكانية. يقول ابن خلدون: «إن معنى التجارة تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأغلى من ثمن الشراء، إما بانتظار حوالة الأسواق أو نقلها إلى بلد هي فيه أنفق وأغلى أو بيعها بالغلاء على الآجال. وهذا الربح وإن كان يسيراً بالنسبة إلى أصل المال إلا أن المال إذا كان كثيراً عظم الربح لأن القليل في الكثير كثير» (ص ٣٩٥) كما يقول «وأما التجارة وإن كانت طبيعية في المعاش إلا أنها لاتخرج عن أن تكون تحيلاً للحصول على مابين القيمتين» (ص ٣٨٣).

ماذا يقصد ابن خلدون بتلك العبارة المغلفة بالغموض؟ وماهي هاتان القيمتان؟ وهل يعني ذلك أن للسلعة قيمتين؛ قيمة شراء وقيمة بيع؟

أظن أنه يود أن يؤكد على أن التجارة تستند في قيامها على الزراعة والصناعة حيث تُخْلَقُ القيم الأصلية الابتدائية، وكأنه بذلك يحذر من الاستغراق فيها وإهمال ماعداها.

ولقد كان الماوردي رحمه الله أكثر وضوحاً في إبراز هذا المعنى حيث يقول «التجارة فرع لمادتي الزرع والنتاج»[1].

والذي يهمنا التأكيد عليه هنا ماقرره ابن خلدون من أن التجارة نشاط طبيعي منتج كما أنها نشاط تنموي، وإن اختلفت طبيعة المنافع التي تنتجها عن تلك التي تنتجها الزراعة والصناعة.

وقد أشار ابن خلدون إلى بعض متطلبات قيام التجارة وازدهارها، ومن ذلك أهمية توفر رأس المال المناسب، كذلك أهمية تحقيق أرباح كافية، يترك تحديدها لجهاز السوق. ولذا فقد نصح التاجر بأن يكون موضوع تجارته مما يطلب بكثرة من قبل عامة الناس، وليس من فئة خاصة منهم، كذلك أن يستورد ماينذر ويقل في بلده. (ص ٣٩٦).

إذ إن ذلك يحقق له مايستهدفه من تكثير أرباحه. وهنا نشم رائحة خفيفة لأهمية المنظم، حيث يخاطر ويغامر في استيراد النادر وتحمل عناء ومخاوف الطريق. وهي بذور لنظرية شومبيتر فيما بعد حول أهمية وضرورة توفر المنظمين بما لديهم من قدرات على اكتشاف الجديد في التجارة وتحمل المخاطر[2].

(١) الماوردي، أدب الدنيا والدين، ص ٢١١ مرجع سابق.
(٢) د. فايز الحبيب، مرجع سابق، ص ٤٤ ومابعدها.

وقد أكد على أهمية توفر البصر بالتجارة، (ص ٣٩٥) أي الخبرة والدراية والمعرفة. ولأهمية الربح في النشاط التجاري حذر ابن خلدون الدولة من القيام بأي إجراء أو تشريع أو سياسة تهدر هذا العامل، وسوف نعرض لذلك مفصلاً عند الحديث عن تجارة الدولة. كذلك نراه يؤكد على أهمية توفر المناخ الصالح لقيام التجارة وازدهارها، وخاصة مايتعلق بحماية الحقوق حيث أن أموال التجارة عادة ماتصير لدى المشترين من خلال البيوع الآجلة، «والناس في الغالب شرهون إلى مافي أيدي الناس سواهم، متوثبون عليه، ولولا وازع الحكام لأصبحت أموال الناس نهباً» (ص ٣٩٥) وقد حذر من شيوع المماطلات والمخاصمات والمنازعات لما لها من آثار مدمرة على النشاط التجاري حيث تعطل الممارسة وتأتي على رأس المال (ص ٣٩٥).

والواقع أن ابن خلدون بذلك كله يمتلك بصيرة نافذة ورؤية ثاقبة لما يجري في دنيا التجارة والأعمال، مما نعيشه اليوم في كثير من الحالات

هذا ومن الجوانب التي طرقها ابن خلدون في التجارة أخلاقيات التجار. فأشار إلى أنها في الجملة غير شريفة تشيع فيها المماطلة والغش والخلاب والكذب.

وحتى نفهم كلام ابن خلدون الفهم الصحيح نشير إلى أنه من باب التقرير وليس من باب التوجيه، فهو يقرر واقعاً، كما أنه يرى أن ذلك من مستلزمات مهنة التجارة وليس عملاً مفتعلاً من التجار، (ص ٣٩٥). وكأنه بذلك يقترب من المقولة السائدة من أن دنيا التجارة لاتعرف الأخلاق. وإذن فهو لايحض على ذلك ولايقره بل يعتبر هذه الأخلاق في غاية المذلة والوضاعة (ص ٣٩٦). وهنا تتبدى موضوعية وعلمية ابن خلدون حيث لايعمم القول ويجعله ظاهرة مطردة فهناك من التجارة «من يسلم من هذه الأخلاق يتحاماها لشرف نفسه وكرم خلاله إلا أنه نادر بين الوجود» (ص ٣٩٦).

ولم يفت على ابن خلدون الحديث عن الاحتكار. ولكي نفهم موقفه في هذه المسألة الفهم الصحيح لاينبغي أن نقف عند تناول ماكتبه تحت «فصل في الاحتكار» حيث أن الوقوف عند ذلك فقط يظلم ابن خلدون، إذ إن كلامه في هذا الفصل ليس على المستوى المرتقب منه خاصة على المستوى التحليلي.

لكن موقفه يكتمل بإدخال حديثه عن تجارة الحكومة، وعن الظلم الاقتصادي وآثاره في نطاق البحث والدراسة. ومن تتبع ذلك كله نجد ان ابن خلدون تناول في موضوع الاحتكار الجوانب التالية:

أ ـ أشار إلى ماهو معهود في الفكر الاقتصادي الإسلامي من أن الاحتكار ينصرف إلى تخزين السلع إنتظاراً لأوقات الغلاء. لكنه لم يقف عند هذا الشكل فمن خلال تناوله وموقفه من تجارة الحكومة نلمح أنه لايحبذ الاحتكار بمفهومه الاقتصادي من إنفراد بائع أو مشتر بالسوق أو بالحصة الكبرى فيه. لقد هاجم تجارة الحكومة من هذا المنطلق حيث أنها بما لها من قوة اقتصادية ونفوذ سوف تنفرد بالسوق، كذلك في معرض حديثه عن الظلم الاقتصادي والذي حمل عليه حملة شعواء نلاحظ أن من بين هذه الصور الظالمة إجبار الناس على التخلي عما لديهم من سلع بأقل من قيمتها أو الحصول عليها بأكثر من ذلك.

ومن المعروف أن المحتكر عادة مايمارس هذه العملية، كذلك نراه عند تناوله للأسعار يحذر من الغلاء المفرط لما لـه من المضار الاقتصادية المدمرة. وغير خاف أن من مصادر هذا الغلاء ماقد يكون هنالك من احتكار. وسوف نعرض لهذه المسائل المختلفة في مناسبات قادمة.

ب ـ فرق بين تخزين المنتجات الغذائية وتخزين غيرها انتظاراً للغلاء. وهذا تمييز معهود لدى الفقهاء، لكن الجديد لدى ابن خلدون ماذكره من تبريرات لهذا التمييز حيث أشار إلى أن احتكار السلع الغذائية شؤم، وأنه يعود على العائد منه بالتلف والخسران، ومعنى ذلك أن المحتكر لهذه السلع لن يحقق مقصوده وهو تنمية أمواله على المدى الطويل. لكن كيف ذلك؟ هنا يذكر ابن خلدون عاملاً نفسياً حيث أن المشترين لهذه السلع مضطرون لدفع مايفرض عليهم من أسعار وذلك لضرورتها فيتولد لديهم إحساس وشعور بالظلم حيث قد أخذ منهم فوق الثمن العادي لتلك السلع وتظل نفوسهم متعلقة بذلك معتبرة له أنه مالها أخذ منها بغير حق وقد ذهب ابن خلدون إلى «أن في تعلق النفوس بما لها سر كبير في وباله على من يأخذه مجاناً، ولعله الذي اعتبره الشارع في أخذ أموال الناس بالباطل، وهذا

وإن لم يكن مجاناً فالنفوس متعلقة به لإعطائه ضرورة من غير سعة في العذر، فهو كالمكره» (ص ٣٩٧).

بينما ممارسة هذا السلوك في السلع الأخرى لايرتب ذلك الأثر «فما عدا الأقوات والمأكولات من المبيعات اضطرار الناس إليها إنما يبعثهم عليها التفنن في الشهوات، فلا يبذلون أموالهم فيها إلا باختيار وحرص، ولايبقى لهم تعلق بما أعطوه» (ص ٣٩٧).

ومن المتوقع ألا يحوز هذا التحليل الخلدوني قبول رجال الاقتصاد، إلا أن المسلم لايرفض مثل هذا التحليل فالظلم يولد عناصر عديدة مدمرة قد يكون هذا من بينها.

هل كان للتجارة الخارجية حيز في فكر ابن خلدون؟ نعم فلقد قدم حيالها أفكاراً طيبة(١) منها أنها ترتكز على اختلاف أسعار السلع بين البلدان والمناطق المختلفة، ومصدر هذا الاختلاف هو الاختلاف بين الدول في مدى توفر عناصر الإنتاج. وقد بين ابن خلدون في أكثر من موضع أن البلدان تتفاوت فيما تحوزه من موارد طبيعية وموارد اقتصادية. إضافة إلى ذلك فإن ابن خلدون أكد على عامل جد خطير الأثر في نهوض أو ركود التجارة الخارجية وهو ماهنالك من سياسات وتشريعات، والتي لها بغير أدنى شك تأثير جوهري على مستويات الأسعار.

في ضوء ذلك نجد تقسيماً دولياً للعمل يشجع عليه حرية التجارة وبالطبع فإن التجارة في ظل تلك الوضعية تفيد كلا البلدين بما توفره من سلع وماتحدثه من تقارب بين الأسعار وماتؤدي إليه من تخصص رشيد للموارد، وبالطبع فإن ذلك كله رهين تساوي أو تقارب المستويات الاقتصادية بين البلدان.

ومن عبارات ابن خلدون في ذلك «.... وكذلك نقل السلع من البلد البعيد المسافة أو في شدة الخطر في الطرقات يكون أكثر فائدة للتجار وأعظم أرباحاً وأكفل بحوالة الأسواق، لأن السلعة المنقولة حينئذ تكون قليلة معوزة لبعد مكانها أو شدة الغرر في طريقها فيقل حاملوها ويعز وجودها. وإذا قلت وعزت غلت أثمانها» (ص ٣٩٦).

(١) د. حسين نجم الدين، مساهمة ابن خلدون في نظريتي العلاقات الدولية للأثمان والتجارة الدولية «مجلة أضواء الشريعة ص ٢٧٠ تصدرها كلية الشريعة جامعة الإمام محمد بالرياض ١٤٠٠ هـ».

(٣) الصناعة : طال حديث ابن خلدون عن الصناعة، ولن نتناول هنا كل ماقدمه في ذلك بل نكتفي بالعناصر ذات الصبغة الاقتصادية، وخاصة مايتعلق بالعوامل المحددة للتطور الصناعي، ومايتعلق بالتوطن الصناعي، وعوامله، ومايتعلق ببعض آثار التقدم الصناعي.

أ ـ دور التقدم الاقتصادي في تواجد الصناعات وازدهارها: لقد اكتشف ابن خلدون وجود روابط وعلاقات بالغة القوة بين تقدم وارتقاء الصناعة وتقدم العمران.

ووصل في ذلك إلى حد صياغة تعميمات وقوانين منها «أن الصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته» (ص ٤٠٠). وأن «رسوخ الصنائع في الأمصار إنما هو برسوخ الحضارة وطول أمده» (ص ٤٠١) و«أن الصنائع إنما تستجاد وتكثر إذا كثر طالبوها» (ص ٤٠٣) . «وأن الأمصار إذا قاربت الخراب انتقصت منها الصنائع» (ص ٤٠٣) .

وفي تفسير وتحليل هذه العلاقة التي اعترف بها الفكر الاقتصادي الحديث يقول ابن خلدون «.... ثم إن الصنائع والعلوم إنما هي للإنسان من حيث فكره الذي يتميز به عن الحيوانات، وعلى مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع للتأنق فيها حينئذ واستجادة مايطلب منها، بحيث تتوفر دواعي الترف والثروة فأما العمران البدوي أو القليل فلا يحتاج من الصنائع إلا البسيط خاصة المستعمل في الضروريات من نجار أو حداد أو خياط أو حائك أو جزار. وإذا وجدت هذه بعد فلا توجد فيه كاملة ولا مستجادة، وإنما يوجد منها بمقدار الضرورة إذ هي كلها وسائل إلى غيرها، وليست مقصودة لذاتها. وإذا زخر بحر العمران وطلبت فيه الكماليات كان من جملتها التأنق في الصنائع واستجادتها فكملت بجميع متمماتها، وتزايدات صنائع أخرى معها مما تدعو إليه عوائد الترف وأحواله.. وتكون من وجوه المعاش في المصر لمنتحلها، بل تكون فائدتها من أعظم فوائد الأعمال» (ص ٤٠٠).

ومما يسجل كذلك لابن خلدون ما أشار إليه من أهمية وضرورة الخبرة وطول المران لتجويد الصناعة وفي تفسيره لذلك يقول: «والسبب في ذلك ظاهر وهو أن هذه كلها عوائد للعمران، والعوائد إنما ترسخ بكثرة التكرار وطول الأمد فتستحكم صبغة ذلك وترسخ في الأجيال، وإذا استحكمت الصبغة عسر نزعها »(ص ٤٠١) كذلك لايسع الباحث إلا أن يشيد بربط التقدم الصناعي بالتقدم الاقتصادي وجوداً وزوالاً فكما أن التقدم الصناعي يسير

مع التطور الاقتصادي فإنه أول مايضمحل ويزول بزوال التقدم الاقتصادي وأن أول مايزول هو آخر ماظهر. ومرجع ذلك تواجد وعدم تواجد الطلب. وهو يدور مع الدخل زيادة وهبوطاً (ص ٤٠١).

ب ـ دور التقدم العلمي في تواجد الصناعات ورقيها: من الإسهامات البارزة لابن خلدون تأكيده على حتمية وأهمية العلم والتعلم في إقامة الصناعات المختلفة. وفي ذلك يقول «إن الصنائع لابد لها من المعلم»* ومرجع ذلك أن الصناعة حسب تعريفه «ملكة في أمر عملي فكري» أي أنها مهارات وقدرات ترتكز على بعد نظري فكري كما ترتكز على بعد تطبيقي عملي، ولاشك أن ذلك يتوقف على المعرفة النظرية وعلى المعرفة التجريبية المعاينة. ويوضح هذه القضية قائلاً «... وبكونه عملياً هو جسماني محسوس والأحوال الجسمانية المحسوسة نقلها بالمباشرة أوعب لها وأكمل لأن المباشرة في الأحوال الجسمانية المحسوسة أتم فائدة، والملكة صفة راسخة تحصل على استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد أخرى حتى ترسخ صورته، وعلى نسبة الأصل تكون الملكة، ونقل المعاينة أوعب وأتم من نقل الخبر» (ص ٣٩٩) ثم أشار إلى تعدد وتفاوت الصناعات المختلفة من حيث المستوى العلمي المطلوب، فمنها البسيط ومنها المركب والمعقد (ص ٤٠٠).

ربما كان مثل هذا الكلام الآن محل استخفاف إن لم يكن إزدراءً من البعض، لكن لو وضعناه في نسقه التاريخي حيث القرن الرابع عشر الميلادي فإن التقويم لاشك يختلف كثيراً.

جـ ـ التوطن الصناعي وعوامله: عوامل التوطن الصناعي ليست في حاجة إلى تعريف، منها مايرجع إلى ظروف العرض وتوفر عناصر الإنتاج، و منها ما يرجع إلى الطلب، ومنها مايرجع إلى اعتبارات أخرى غير اقتصادية، وقد أشار ابن خلدون إلى بعض تلك العوامل مركزاً على عوامل الطلب وكأنه في ظل أوضاعه الاقتصادية لم تكن مشكلة العرض قد ظهرت بهذه الحدة التي نعايشها، حيث فرص العمل والاستثمار متاحة، وإذن فالقضية قضية طلب، فما يطلب بكثرة في مكان ما ينتج ويصنع ويعرض في نفس المكان. يقول ابن

* في بعض النسخ نجد كلمة العلم وأظن أن الصواب هو المعلم.

خلدون «إن من البين أن أعمال أهل المصر يستدعي بعضها بعضاً لما في طبيعة العمران من التعاون، ومايستدعي من الأعمال يختص ببعض أهل المصر فيقومون عليه ويستبصرون في صناعة ويختصون بوظيفته.. ومالا يستدعي في المصر يكون غفلا» (ص ٣٧٦) هنا نلمح معلومة أخرى على درجة كبيرة من الأهمية تتعلق بالترابط الصناعي، حيث يرتب قيام صناعة ما قيام عدة صناعات ذات صلة بها. وفي عبارة أخرى نجده يصرح بأنه «إن كانت الصناعة مطلوبة وتوجه إليها النفاق كانت حينئذ الصناعة بمنزلة السلعة التي تنفق سوقها وتجلب للبيع فتجتهد الناس في المدينة لتعلم تلك الصناعة، ليكون معاشهم منهم. وإذ لم تكن الصناعة مطلوبة لم تنفق سوقها ولا يوجه قصد إلى تعلمها، فأختصت بالترك وفقدت بالإهمال» (ص ٤٠٣) كما أن له عبارة صريحة الدلالة على إدراكه للترابط الاقتصادي حيث التأثيرات التبادلية بين الأنشطة الاقتصادية وبعضها يقول «واعتبر ذلك أولاً بالزرع فإنه إذا استديم رخصه يفسد به حال المحترفين لسائر أطواره من الفلح والزراعة.. ويتبع ذلك فساد حال المحترفين أياضاً بالطحن والخبز وسائر مايتعلق بالزراعة من الحرث إلى صيرورته مأكولاً وكذلك يفسد حال الجند إذا كانت أرزاقهم من السلطان على أهل الفلح زرعاً فإنها تقل جبايتهم من ذلك» (ص ٣٩٨).

د ـ أشار إلى أمهات الصنائع: مما يسجل لابن خلدون في تناوله للصناعة إدراكه:

أولاً : إنها تحتوي على العديد من الصناعات التي لايحدها حصر.

وثانياً : إنها متنوعة الطبائع.

وثالثاً : إنها مترتبة من حيث الأهمية فمنها ماهو ضروري للعمران ومنها ماليس كذلك.

ولقد كان له موقف يثير الاهتمام حيث اعتبر العديد من الحرف والمهن صناعات حتى ماكان مهنة علمية، فالفلاحة صناعة والطب صناعة والطبع والنشر صناعة والتجارة صناعة.. إلخ. ومن أقواله في ذلك «فصل في صناعة الفلاحة: هذه الصناعة ثمرتها اتخاذ الأقوات والحبوب بالقيام على إثارة الأرض لها وازدراعها وعلاة نباتها.. وهي أقدم الصنائع» (ص ٤٠٦). «فصل في صناعة البناء: هذه الصناعة أول صنائع العمران الحضري وأقدمها وهي معرفة العمل في إتخاذ البيوت والمنازل للسكن والمأوى للأبدان في المدن..» (ص ٤٠٦).

«فصل في صناعة الطب: هذه الصناعة ضرورية في المدن والأمصار لما عرف من فائدتها. فإن ثمرتها حفظ الصحة للأصحاء ودفع المرض عن المرضى» (ص٤١٥).

هذه مجرد إشارة خاطفة لما تحدث عنه بالتفصيل ابن خلدون ترينا كيف نالت الصناعات اهتمامه وعنايته.

٢/٥/٢ ـ المجالات غير الطبيعية في المعاش :*

ذكر ابن خلدون من هذه المجالات مايلي :

(١) أعمال التنجيم والسحر والشعوذة.

(٢) أعمال الكيمياء.

(٣)أعمال الدفائن والكنوز

(٤) أعمال الجهاز الحكومي.

(٥) مهنة الخدمة .

وقبل أن نعرض لهذه الأعمال نحب أن نشير إلى أن قضية تقسيم مجالات العمل إلى مجالات طبيعية وأخرى غير طبيعية قد شغلت فيما بعد ابن خلدون الفكر الاقتصادي الغربي ردحاً طويلاً من الزمن ولاسيما منذ عهد الطبيعيين وظلت لدى الكلاسيك وكذلك الأشتراكيين، فهل المواقف متحدة أم مختلفة؟ وكيف؟.

علينا أن نلاحظ أن للموضوع بعدين؛ بُعْد يتعلق بالمصطلحات وبعد يتعلق بالمعايير، لقد استخدم الاقتصاد الغربي مصطلح الأعمال المنتجة والأعمال غير المنتجة والعقيمة ولم يستخدم مصطلح الطبيعيّة وغير الطبيعيّة مع أنها كانت مصطلحات شائعة ومعروفة لديه. بينما استخدم ابن خلدون مصطلح الطبيعية وغير الطبيعية فهل الأمر مجرد خلاف مصطلحي مع اتفاق المضامين؟ أم أن المضامين نفسها مختلفة؟

---

* يلاحظ أن فكرة تقسيم الأعمال الاقتصادية إلى طبيعية وغير طبيعية قد تناولها بعض الكتاب المسلمين قبل ابن خلدون وبعده. ومن هؤلاء أحمد بن علي الدلجي حيث فصل القول فيها في كتابه الفلالة والمفلولون، وهو من المتأخرين عن ابن خلدون، وأثر ابن خلدون واضح في كلامه .

وذلك يدخلنا في نطاق البعد الثاني المتعلق بالمعايير. لقد اتخذ الفكر الغربي بوجه عام معيار الناتج الصافي للتمييز بين الأنشطة فما يولد ناتجا صافياً هو النشاط المنتج ومالا يولد هذا الناتج الصافي يعتبر نشاطاً عقيماً. وبالطبع فإن تحديد ذلك كله يتوقف على مفهوم الإنتاج. وعلى ذلك خرجت الصناعة والتجارة من دائرة الأنشطة المنتجة عند الطبيعيين[1]، وعند قدماء الكلاسيك خرجت التجارة[2] إلى أن جاء ساي.

لكن الأمر عند ابن خلدون من حيث المضمون والمعيار ليس بهذا الوضوح. وبدلاً من أن يذكر المعيار صريحاً رأيناه يقدم العديد من الأمثلة. ومعنى ذلك أن علينا أن ندرس ونحلل تلك الأمثلة لنتعرف على القاسم المشترك بينها ومن ثم يمكن اعتباره معياراً، وفي ضوء ذلك يمكن لنا أن ندرك مدى اتفاقه أو اختلافه عن الفكر الاقتصادي الغربي.

(١) أعمال التنجيم والسحر والشعوذة :

ينبغي أن يكون واضحاً أن الحديث هنا عن السحر ليس من حيث حقيقته وهل هو حقيقة أم خيال وإنما ينصب عليه كنشاط اقتصادي يستهدف تحقيق الأموال كما ينبغي أن يكون واضحاً الفرق بين عمليات التنجيم بمعني استخدام النجوم لتحقيق أهداف ما وهي محل حديث ابن خلدون وبين علم الفلك بمفهومه العلمي المعروف* هذه الأعمال ومهما كان عائدها المادي على صاحبها إلا أنها أنشطة غير طبيعية، إذ ماذا يقدم القائم بها من خدمة أو منفعة في مقابل مايحصل عليه!!!

يقول ابن خلدون عن صناعة التنجيم «فقد بان لك بطلان هذه الصناعة من طريق الشرع وضعف مداركها مع ذلك من طريق العقل مع مالها من مضار في العمران البشري بما

---

(١) د. سعيد النجار، مرجع سابق، ص ٥٨ د. لبيب شقير، مرجع سابق ص ١٣١ د. عبدالرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٦٣ ومابعدها د. محمد نشأت، رائد الاقتصاد ابن خلدون، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٤٤، ص ٣٤ ومابعدها.

(٢) جورج سول، مرجع سابق، ص ٧٦ د. سعيد النجار، مرجع سابق، ص ٧٤، ٢٨٦.

* مايعرف اليوم بعلم الفلك كان يعرف زمن ابن خلدون بعلم الهيئة وقال فيه: «أما علم الهيئة الذي ينظر في حركات الكواكب الثابتة والمتحركة.. والهيئة صناعة شريفة وعلم جليل بل هي أحد أركان التعليم» (ص ٤٨٧).

تبعث في عقائد العوام من الفساد إذا اتفق الصدق من أحكامها في بعض الأحيان اتفاقاً لايرجع إلى تعليل ولا تحقيق، فليلهج بذلك من لامعرفة له، ويظن اطراد الصدق في سائر أحكامها وليس كذلك.. فينبغي أن تحظر هذه الصناعة على جميع أهل العمران لما ينشأ عنها من المضار في الدين والدول» (ص ٥٢٢).

أما أعمال السحر والشعوذة فلن نعلق عليها لظهور بطلانها كوجه طبيعي في المعاش (ص ٣٣٠، ٤٩٦).

(٢) أعمال الكيمياء :

من المهم بداية أن نحدد مضمون هذا المصطلح لدى ابن خلدون، حيث قد يلتبس الأمر بعلم الكيمياء المعهود اليوم، إن الكيمياء عند ابن خلدون هي «علم ينظر في المادة التي يتم بها كون الذهب والفضة بالصناعة» (ص ٥٥٤). تلاحظ أن موضوعها محدد وهدفها واضح ووحيد فهي عملية طلاء معادن غير ثمينة بلون الذهب أو لون الفضة. والهدف من ذلك ليس محاكاة الذهب والفضة بل الغش والتدليس على الناس بأنها ذهب أو فضة حقيقة، والدافع على ذلك ينحصر في جني المزيد من الأموال، استغلالاً لحب الناس للذهب والفضة.

وقد ذهب ابن خلدون إلى أن هذه الصناعة غير طبيعية في المعاش لما فيها من الأخطاء والمخاطر. أما الأخطاء فإن عملية تحويل مثل هذه المواد إلى ذهب وفضة لايمكن تحقيقها علمياً فتلك مخلوقات لله عز وجل وليس للبشر إلا الصنعة وشتان بين الخلق وبين الصنعة. ومما تجدر ملاحظته هنا أن ابن تيمية رحمه الله قد سبق ابن خلدون بمعالجة شاملة لهذا الموضوع لكن مع اختلاف المنهج والأسلوب*.

وأما المخاطر فهي عديدة، خاصة فيما يتعلق بالعمران والنشاط الاقتصادي، ويكفي أنها غش وتدليس وأكل أموال الناس بالباطل وتبديد للجهد والوقت. ثم هي فوق ذلك كله تفسد النظام النقدي الإلهي الذي أراده الله تعالى للناس حيث أن الذهب والفضة خلقا

---

(١) أنظر مجموع الفتاوي لابن تيميمة، جـ ٢٩ ص ٣٦٨ ومابعدها .

أساساً للنقدية، وقد خلقهما الله تعالى بمقادير وبطبائع تحقق مطالب هذا النظام، وعمل هذا يفسد هذا النظام لما له من تأثير على الكمية. وابن خلدون بذلك يفصح عن عطاء اقتصادي هام نعرض له مفصلاً إن شاء الله عند الحديث عن النقود والأسعار. والذي يعنينا هنا التأكيد على أن تلك الأعمال غير طبيعية في المعاش. بل لقد أشار إلى أن من وراء ممارسة تلك الأنشطة العجز عن ممارسة النشاط الاقتصادي الطبيعي والكسل والركون إلى الطريق السهل في تحقيق الثروة. وكأنه يشير بذلك إلى شيوع مثل تلك الأعمال يؤدي إلى تدهور المستوى الاقتصادي نظراً لابتعاد الناس عن الكثير من الأنشطة الطبيعية. يقول ابن خلدون «اعلم أن كثيراً من العاجزين عن معاشهم تحملهم المطامع على انتحال هذه الصنائع، ويرون أنها أحد مذاهب المعاش ووجوهه، وإن اقتناء المال منها أيسر وأسهل على مبتغيه فيرتكبون فيها من المتاعب والمشاق ومعاناة الصعاب وعسف الحكام وخسارة الأموال في النفقات.. وإنما أطمعهم في ذلك رؤية أن المعادن تستحيل ـ تتحول ـ وينقلب بعضها إلى بعض للمادة المشتركة فيحاولون بالعلاج صيرورة الفضة ذهباً والنحاس والقصدير فضة» (ص ٥٢٤) كما يقول «وهذا محصل زعمهم على الجملة فنجدهم عاكفين على هذا العلاج يبتغون الرزق والمعاش فيه.. ثم منهم من يقتصر في ذلك على الدلسة فقط إما الظاهرة كتمويه الفضة بالذهب أو النحاس بالفضة أو خلطهما.. أو الخفية كإلقاء الشبه بين المعادن بالصناعة مثل تبييض النحاس.. فيقدر أصحاب هذه الدلس مع دلستهم هذه سكة ـ نقوداً ـ يسربونها للناس ويطبعونها بطابع السلطان تمويها على الجمهور بالخلاص، وهؤلاء أخس الناس حرفة وأسوأهم عاقبة لتلبسهم بسرقة أموال الناس، فإن صاحب هذه الدلسة إنما هو يدفع نحاساً في فضة وفضة في ذهب ليستخلصها لنفسه، فهو سارق أو شر من السارق ومعظم هذه الصنف لدينا بالمغرب من طلبة البربر في البادية يموهون على الأغنياء منهم بأن بأيديهم صناعة الذهب والفضة والنفوس مولعة بحبهما والاستهلاك في طلبهما فيحصلون من ذلك على معاش» (ص ٥٢٥) ثم واصل تفنيده لهذه الأعمال من الناحية الفنية والذي يعنينا من ذلك اقتصادياً أمور كثيرة نركز هنا على أن تلك الأنشطة هي أنشطة اقتصادية إذا فهمنا النشاط الاقتصادي على أنه مايبذل من مال أو جهد في سبيل الحصول على الأموال والثروات لكنها من جهة أخرى لم تقدم عوضاً حقيقيا نافعاً مقابل تلك الأموال التي يحصلون عليها. ومعنى ذلك أن كل أعمال الغش والتدليس والتجارة في المحرمات كل تلك

الأنشطة من وجهة النظر العمرانية والاقتصادية هي أنشطة غير طبيعية كما أنها محرمة بالمفهوم الشرعي (ص ٥٢٢).

عند هذا الحد بدأ يتضح لنا بعض الشيء مقصود ابن خلدون بالعمل الطبيعي والعمل غير الطبيعي.

ويمكن أن لا نلاحظ بعض الفروق بينه وبين العمل المنتج وغير المنتج في الفكر الغربي، هناك في بعض المراحل اعتبرت الصناعة والتجارة أعمالاً غير منتجة كذلك قطاع الخدمات.

هذا الموقف مغاير تماماً لموقف ابن خلدون من الصناعة والتجارة حيث اعتبرهما أنشطة طبيعية حيث لايخلو منها عمران حضري كما أن غير الطبيعي عند ابن خلدون هو غير المفيد ومن ثم يحرم ويجب منعه لما فيه من المضار، وليس كذلك الصناعة والتجارة. والخدمات في الفكر الغربي فهي مع اعتبارها في بعض المراحل عقيمة وغير منتجة إلا أنها هامة وضرورية ولاغنى عنها[1] ومع هذا فإنه في ضوء مفاهيمنا تعتبر أيضاً غير منتجة بالمفهوم الغربي، وإن حققت لصاحبها عائداً كبيراً، وإن كان لها ناتج صاف، حيث لم يترتب عليها نفع حقيقي للغير وللمجتمع، ومن ثم فهي عقيمة بهذا المفهوم.

ومن العجب أن نعثر لابن خلدون على عبارة يصف فيها هذه الأعمال بأنها عقيمة فيقول: «من طلب الكيمياء طلباً صناعياً ضيع ماله وعمله ويقال لهذا التدبير الصناعي التدبير العقيم لأن نيله إن كان صحيحاً فهو واقع مما وراء الطبائع والصنائع كالمشي على الماء» (ص ٥٣٠).

في هذه العبارة قدم لنا ابن خلدون معلومتين اقتصاديتين جديدتين أولاهما أنه عادة ماتكون نتيجة هذه الأعمال تدمير الموارد والأموال وضياع الجهد والوقت، و معنى ذلك أن التكلفة أكبر بكثير من العائد، وهنا يتجلى بوضوح مفهوم العقم عند الاقتصاديين.

والثانية أنه قدم مفهومه للطبيعي ولغير الطبيعي، فالعمل غير الطبيعي هو ماكان على غير

(١) د. محمد لبيب شقير، مرجع سابق، ص ١٣١ .

ماجرت به العادة* حتى ولو تحقق فعلاً مثل المشي على الماء.

ولم يشأ ابن خلدون أن يقف عند هذا الحد فأعاد التأكيد على الدوافع لممارسة الأعمال حاصراً لها في دافعين؛ ظن السهولة وقلة التكلفة من جانب وكبر العائد وسرعته من جانب آخر.

أي أنها بذلك تمثل فرصة بديلة قوية للأنشطة الطبيعية ومن ثم فلها أثرها السلبي على تلك الأنشطة. ومنها تبرز مدى أهمية خطرها من الناحية الاقتصادية. يقول في ذلك: «وأكثر مايحمل على التماس هذه الصناعة وانتحالها هو كما قلنا العجز عن الطرق الطبيعية للمعاش وابتغاؤه من غير وجوهه الطبيعية كالفلاحة والتجارة والصناعة فيستصعب العاجز ابتغاء هذه ويروم الحصول على الكثير من المال دفعة بوجوه غير طبيعية» (ص ٥٣١) ولاتنفذ مافي عبارات ابن خلدون هذه من عبر ودلالات اقتصادية، فالأنشطة الاقتصادية الإنتاجية تتطلب صبراً ومعاناة وتكاليف وخبرة وقدرة، كما أن عوائدها عادة بطيئة وغير مرتفعة في بعض الحالات.

(٣) أعمال الدفائن والكنوز:

باختصار شديد نحن هنا أمام نشاط اقتصادي غير طبيعي يتمثل في قيام بعض الأفراد بادعاء معرفتهم بما في بطون الأرض من دفائن وكنوز فيقبل عليهم بعض الناس مقدمين لهم مايطلبونه من أجر مقابل تعريفهم بأماكن تلك الكنوز المدفونة. هل هذا نشاط طبيعي للحصول على المال والثروة سواء كان من قبل العاملين في ذلك أم الطالبين له؟ الجواب عند ابن خلدون بالنفي.

ومرجع ذلك العديد من الأسباب منها انعدام أو ندرة تواجد الأموال بهذه الطريقة، والإنسان العادي إنما يطرق من الوجوه مايتحقق أو يغلب وجود ثمرته. والافتراض القائم هنا أن هناك أناساً قد قاموا بدفن ثرواتهم في بطون الأرض، ويذهب ابن خلدون إلى أن ذلك

* الطبيعة في لغة العرب هي قوة في الشيء يوجد بها على ماهو عليه وهناك فرق بينها وبين العادة إذ العادة يمكن الخروج عليها وإن كان ذلك متعذراً أما الطبيعة فالخروج عليها ممتنع وفي كل شيء طبيعته التي لاتنفك عنه، وقد تستخدم العرب اللفظين مكان بعضهما ويبدو أن ابن خلدون ذهب إلى أن الأعمال الطبيعية هي الأعمال المعتادة والتي لايستغني عنها العمران فهي لاصقة به أما غيرها فليست من طبائعه ولوازمه بل هي عارضة وضارة.

افتراض غير سليم لأنه مخالف لطبيعة الإنسان من حيث حرصه على أمواله وعلى انتفاعه وانتفاع من يهمه أمره بها، وقيامه بدفن ماله في الأرض يتعارض مع ذلك، لأن الأمر لايخرج عن احتمالين، إما أن يقيم علامات على مكان دفنه وهذا ينافي عملية الدفن، وإما ألا يفعل ذلك، وهذا يتنافى مع فرضية الرشد في الإنسان وحرصه على الانتفاع بأمواله. وإذن فالبحث عن الدفن وبذل المال والجهد في سبيله كل ذلك سلوك غير طبيعي، حتى وإن تحقق في بعض الحالات فهي حالات نادرة. وعبارته في ذلك هي «واعلم أن الكنوز وإن تحقق في بعض الحالات فهي حالات نادرة وعلى وجه الاتفاق لا وجه القصد إليها. وليس ذلك بأمر تعم به البلوى حتى يدخر الناس أموالهم تحت الأرض ويختمون عليها بالطلاسم لا في القديم ولا في الحديث، والركاز الذي ورد في الحديث وفرضه الفقهاء وهو دفين الجاهليين إنما يوجد بالعثور والاتفاق لا بالقصد والطلب. وأيضاً فمن اختزن ماله وختم عليه فقد بالغ في إخفائه فكيف ينصب عليه الأدلة والأمارات لمن يبتغيه ويكتب في ذلك الصحائف حتى يطلع على ذخيرته أهل الأمصار والآفاق؟ هذا يناقض قصد الإخفاء. وأيضاً فأفعال العقلاء لابد وأن تكون بغرض مقصود في الإنتفاع، ومن اختزن ماله فإنه يختزنه لولده أو قريبه أو من يؤثره أما أن يقصد إخفاءه بالكلية عن كل أحد فهذا ليس من مقاصد العقلاء بوجه...» (ص ٣٨٧) وابن خلدون بهذا التحليل يضيف بعداً اقتصادياً جديداً إلينا وهو فرضية الرشد في ممارسة السلوك الاقتصادي. وفي عبارة أخرى له يشير إلى الدافع وراء ممارسة مثل هذا العمل من أنه العجز عن ممارسة النشاط الاقتصادي الطبيعي وتوقع العائد الكثير السريع بغير كلفة تذكر مع أن هذا العمل في الحقيقة درجة المخاطرة فيه لاحدود لها (ص ٥٢٤).

(٤) أعمال الجهاز الحكومي:

الواقع أن توضيح ومعرفة مقصود ابن خلدون في هذه المسألة تكتنفه صعوبات عدة بالرغم من أن تكييف الأعمال الإدارية الحكومية اقتصادياً من زاوية الإنتاج وعدمه أمر مشهور متعارف عليه في الأدب الاقتصادي[1].

(١) د. عبدالرحمن يسري «تطور الفكر الاقتصادي» مرجع سابق ص ٨٢. د. سعيد النجار مرجع سابق ص ٢٨٥ أريك رول مرجع سابق ص ١٦٢ . د. عدنان عباس تاريخ الفكر الاقتصادي بغداد مطبعة عصام ١٩٧٩ ص ٢٥٩ .

الملاحظ أن ابن خلدون يتكلم في طرق تحصيل الأموال وهي ماأطلق عليه تعبير وجوه المعاش. وبداية يمكن أن يكون تحصيل الأموال عن طريق السلب والسرقة والنهب أو عن طريق محكوم بقواعد ونظم وأعراف، الطريق الأول لايدخل في وجوه المعاش الاقتصادية سواء منها الطبيعي أو غير الطبيعي، أما الطريقة الثانية فمنها ماهو طبيعي ومنها ماهو غير طبيعي. الطبيعي هو الزراعة والصناعة والتجارة، وغير الطبيعي، وجوه عديدة هي من حيث الظاهر أنشطة تبذل فيها الجهود والأموال وتبرم فيها العقود والاتفاقات، أي أنها من حيث الظاهر أنشطة اقتصادية ولكنها من حيث المضمون والثمرة ليست على غرار الزراعة والصناعة والتجارة. ومن تلك الوجوه تحصيل المال عن طريق الجباية، هذا الوجه في نظر ابن خلدون غير طبيعي في المعاش، وحيث أن من يمارس ذلك هو الجهاز الحكومي كما أن من ينتفع به عادة هم الحكومة والذين يشملهم تعبير «الأمارة» إذن فالأمارة طبقاً لحديث ابن خلدون من الوجوه غير الطبيعية في المعاش.

لكن هل يعني هذا أن أعمال الحكومة من نفس طبيعة أعمال السحر والتنجيم، وإذن فهي ضارة وينبغي أن تزول؟ أم إنها غير طبيعية لكنها ليست من فصيلة تلك الأعمال فهي هامة وأساسية؟ أعتقد أن الفهم الثاني هو الصحيح. ولا نظن في ابن خلدون غير ذلك الفهم وهو الذي يذهب إلى ضرورة الجهاز الحكومي للعمران، وعدم تصور وجود العمران دون حاكم، ومعنى ذلك أن عمل الحكومة ليس فقط ضرورياً بل منتجاً لما فيه من نفع حقيقي يعود على الغير ممثلاً في الأمن والاستقرار والعدالة. نخلص من ذلك بأننا نفهم أن هناك فرقاً جوهرياً بين أعمال الجهاز الحكومي وبقية الأعمال الأخرى غير الطبيعية.

مع أن ابن خلدون جمعها سوياً تحت بند وجوه غير طبيعية في المعاش، ويبقى تعليل وتبرير عدم إنتاجيتها قائماً ومطلوباً. فهل مرجع ذلك أنها مجرد خدمات لا يترتب عليها إنتاج مادي ملموس؟ أم مايشوبها من مظالم وعدوان على أموال الناس؟ وهل الإنتاج عند ابن خلدون يقف عند إنتاج السلع؟. لقد اعتبر التجارة وجهاً طبيعياً للمعاش مع أنها تقدم خدمات. أم أنه يريد أن يقول إن تلك الأعمال الحكومية لاتظهر ولا تقوم إلا بتواجد الأنشطة الطبيعية من زراعة لصناعة لتجارة؟ لكن قد يرد على ذلك أن هذه الأنشطة هي بدورها

تتوقف وخاصة لدى ابن خلدون على تواجد الحاكم. ولعل أقرب الوجوه إلى الصواب هو ماقد يشوب تلك الأعمال من مظالم واعتداءات، ومع تلك الصعوبات في فهم مقصود ابن خلدون إلا أننا لو نظرنا اليوم بمنظار ابن خلدون وشاهدنا واقع الأجهزة الحكومية وتعرفنا على مدى ماتضيفه وتقدمه تلك الأجهزة العديدة الضخمة من إفادة حقيقية للمجتمعات وقارنا ذلك بما ينفق عليها لقلنا مع ابن خلدون إن أعمال الجهاز الإداري في معظمها غير طبيعية من وجهة نظر العمران والاقتصاد[1].

ومهما يكن من أمر فلقد فتح ابن خلدون الباب للفكر الاقتصادي فيما بعد ليخوض غمار هذه القضية وخاصة على يد آدم سميث الذي ذهب مذهب ابن خلدون في جعل هذه الخدمات أعمالاً عقيمة.

(٥) الخدمة:

هذا الوجه هو الآخر وجه شائك من الصعب التعرف على مقصود ابن خلدون فيه، لقد صرح بأن الخدمة ليست من الوجوه الطبيعية في المعاش، لكن ما المقصود بالخدمة؟ وكيف أنها كذلك ؟ لقد فسر ابن خلدون الخدمة بأنها امتداد للأعمال الحكومية لكنها تتعلق بالأفراد حيث يقوم بعض الأشخاص من أصحاب الثروات والأموال بتكليف أناس آخرين بالقيام بكل أمورهم وشئونهم يحملهم على ذلك عدم القدرة من جهة وعدم الرغبة في العمل من جهة أخرى. هذا أسلوب في نظر ابن خلدون من الوجوه غير الطبيعية في المعاش. وله عبارة مطولة في ذلك، ننقلها محاولين التعرف على دلالاتها. يقول ابن خلدون «أما مادون ذلك من الخدمة فسببها أن أكثر المترفين يترفع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزاً عنها لما ربي عليه من خلق التنعم والترف فيتخذ من يتولى ذلك له ويقطعه عليه أجراً من ماله، وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للإنسان إذ الثقة بكل أحد عجز ولأنها تزيد في الوظائف والخراج وتدل على العجز والخنث الذي ينبغي في مذاهب الرجولية التنزه عنهما.. ومع ذلك فالخديم الذي يستكفي به ويوثق بغنائه المفقود إذ الخديم القائم

(١) د. عبدالرحمن يسري مساهمة ابن خلدون في الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٧٠.
د. محمد دويدار، دراسة في الاقتصاد المالي، منشأة المعارف، الاسكندرية، ص ١٠٠.

بذلك لايعدو أربع حالات إما مضطلع بأمره وموثوق فيما يحصل بيده، وإما بالعكس في كليهما أي غير مضطلع ولا موثوق، وإما بالعكس في إحداهما، أي مضطلع غير موثوق أو موثوق غير مضطلع فأما المضطلع الموثوق فلا يمكن أن يستعمله أحد بوجه، إذ هو باضطلاعه وثقته غني عن أهل الرتب الدنيئة.. وأما الصنف الثاني فلا ينبغي لعاقل استعماله لأنه مجحف بمخدومه في الأمرين معاً.. ولم يبق إلا الصنفان الأخيران وللناس في الترجيح بينهما مذهبان، ولكل من الترجيحين وجه إلا أن المضطلع ولو كان غير موثوق أرجح لأنه يؤمن من تضييعه ويحاول على التحرز من خيانته جهد الاستطاعة وأما غير المضطلع ولو كان مأموناً فضرره بالتضييع أكثر من نفعه» (ص ٣٨٤). هذه فقرة طويلة تعمدت نقلها علها تفصح لنا عن بعض معميات الموضوع. نحن هنا بصدد نوعية خاصة من العمل لدى الغير يطلق عليها الخدمة ولايعني ابن خلدون أن كل عمل لدى الغير هو عمل غير طبيعي وإلا تناقض ذلك مع اعتباره الصنائع على اختلافها أعمالاً طبيعية في الكسب. إذن محل البحث هو ما أطلق عليه تعبير الخدمة، وهو بذلك يقترب مما يعرف اليوم بالخدمة وأعمال الخدم، وإن كان كلام ابن خلدون أوسع مما ينصرف إليه اليوم هذا المصطلح. ومهما يكن من أمر فلقد امتهن ابن خلدون هذا السلوك خاصة من المخدومين مقدماً في ذلك مبررات مقبولة في الجملة فهذه السلوكات تؤدي أو تفيد البطالة، كما تؤدي إلى مزيد من الإنفاق الذي كان يمكن توفيره لو مارس الإنسان العمل بنفسه، ثم إن الاعتماد الكلي على الغير عجز وضعف، إضافة إلى مايترتب عليه من تدمير وضياع للأموال. أما هذه السلوكات بالنسبة للخادمين فإن الفرد القادر الأمين لايقبل ذلك، ولايفعل ذلك إلا فرد قادر خائن أو أمين عاجز، وكلاهما مذموم. ولعل أبلغ رسالة في هذا الكلام هو الحملة القوية على العجز والكسل والخمول من جهة وعلى تشغيل وتوظيف أناس غير مستوفين لمواصفات القوة والأمانة من جهة أخرى.

ومع ذلك فمن غير المقبول تعميم كلام ابن خلدون على كل الحالات إذ هناك حالات لامناص فيها من اتخاذ هذا السلوك.

٦/٢ ـ قيمة الفكر الخلدوني في سوق الفكر الاقتصادي:

هذا هو عطاء ابن خلدون في مجال الإنتاج ومجالات النشاط الاقتصادي كما فهمناه. فما هي قيمة هذا العطاء الاقتصادية إذا مانظرنا إليه في إطار نسقه التاريخي؟ نرى أن تلك هي مهمة القراء المتخصصين. وماعلى الباحث إلا القيام بنقل هذه الأفكار والآراء إلى سوق الفكر، وهذا ماحاولنا القيام به من خلال هذا الاستعراض، وإذا كان لنا أن ندلي برأي فإن الإنصاف يحتم القول بأن ابن خلدون قد تفوق على عصره بشكل بارز، بل على مستوى مابعد عصره بكثير. وأمامنا الفكر الكنسي المعاصر لابن خلدون لانرى فيه بأكمله معشار ماقدمه ابن خلدون بمفرده، كذلك أمامنا الفكر التجاري والفكر الطبيعي اللذان قد ظهرا بعد ابن خلدون بعدة قرون لانرى فيهما معاً في هذا المجال مافي الفكر الخلدوني من أفكار، ويكفي أن نعرف أنه حتى أواخر عصر الكلاسيك القدامى لم يكن مفهوم الإنتاج بالشكل الذي نعرفه اليوم وقد عرفه سلفاً ابن خلدون.

أما في معالجته للعمل الطبيعي وغير الطبيعي فقد تفوق على معالجة الاقتصاديين الغربيين من نواح عديدة اقتصادية واجتماعية، فهو من جهة لم يكب كبوات الفكر الاقتصادي الوضعي حيث اعتنق في بعض مراحله عقم التجارة والصناعة، وهو من جهة ثانية قد تطرق إلى أنشطة ومجالات واعتبرها غير طبيعية ـ وهو محق في ذلك ـ لم يتطرق إليها الفكر الاقتصادي الغربي أو على الأقل لم يعتبرها غير طبيعية، ومرجع ذلك شمول نظرته للعديد من الأبعاد المتعلقة بالنشاط وعدم الاقتصار فقط على كونه ناتجاً صافياً أم لا.

ومع ذلك فمما يؤخذ عليه عدم وضوح فكرته وقوة منطقه حيال أعمال الجهاز الحكومي، فلم يوضح مقصوده على غرار مايقوم به عادة، كذلك في موضوع الخدمة جاء كلامه موجزاً مشوباً بغموض كبير.

المبحث الثالث

القيمة والتوزيع

يمكن القول إن عطاء ابن خلدون في هذا الموضوع، خاصة مايتعلق منه بنظرية الأثمان فاق عطاءه في الكثير من الموضوعات الاقتصادية الأخرى، بل إنه ليمكن القول إن نظرية الثمن قد استكملت معظم عناصرها على يديه، وفيما يلي نعرض لأهم ماقدمه حيال القيمة والتوزيع.

٣/١ ـ مصطلحات ومضامين :

يلاحظ أن ابن خلدون قد استخدم في هذا المجال المصطلحات التي عادة ماتجدها في الأدب الاقتصادي من أمثال: الثمن ـ القيمة ـ السعر ـ الرغبة ـ الحاجة ـ الطلب ـ العرض ـ المنفعة.

وفي هذه الفقرة سنركز علي أهم العلاقات القائمة بين بعض هذه المصطلحات وبعضها الآخر.

٣/١/١ ـ القيمة والثمن : يعد موضوع القيمة من أهم إن لم يكن أهم موضوعات علم الاقتصاد، وسوف نحصر كلامنا على أهمية ماهية القيمة ومحدداتها وعلى علاقتها بالثمن.

وبرغم أن بحثنا في الفكر الاقتصادي الخلدوني إلا أنه من الضروري التمهيد بعرض سريع لموقف الفكر الاقتصادي الغربي من هذه القضية.

(١) القيمة والثمن في الفكر الاقتصادي الغربي[1] : ساد الفكر الاقتصادي الوضعي لفترة طويلة اتجاه يقوم على أساس أن للسلعة قيمتين قيمة استعمال Value in Use وقيمة تبادل Value in Exchange وفي عصر آدم سميث ساد اتجاه آخر يقوم على أن

(١) لمعرفة مفصلة بهذا الموضوع انظر :

د. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، الباب الثاني كله ص ١٧٥ ـ ٢٧٢ .

د. حسين عمر، نظرية القيمة، جدة: دار الشروق، ط ٦ ص ١٥٣ ومابعدها.

D. Ricardo, The Principles Of Political Economy And Taxattion, New York: Dutton, Every Mans. Liprary, 1973, Pp.5 - 32.

للسلعة قيمة استبدالية ولها منفعة. واليوم نجد السائد مصطلح القيمة مجرداً ومصطلح المنفعة.

ولفترة طويلة أيضاً ساد الاعتقاد بأنه ليس للمنفعة مدخل في نظرية القيمة.، حيث هناك عوامل أخرى تحدد القيمة لا تدخل ضمنها المنفعة ثم ظهر تيار معاكس يذهب إلى أن نظرية القيمة ترتكز على المنفعة بمعنى أنها العامل المحدد للقيمة.

وأخيراً ظهر اتجاه مغاير يعتمد على أن علاقة القيمة بالمنفعة هي علاقة الشيء بأحد محدداته، بمعنى أن المنفعة تحدد القيمة مع عوامل أخرى، ومازال هذا الاتجاه سائداً إلى اليوم.

في ضوء هذا التطور الفكري يمكن إيجاز القول في محددات القيمة التبادلية فقد قيل إنه العمل، وقيل هو تكلفة الإنتاج، وقيل، هو منفعة السلعة، وقيل هو تكلفة السلعة ومنفعتها معاً، وقيل غير ذلك.

ماعلاقة القيمة بالثمن؟

الأثمان ظاهرة سوقية كما أنها في المجتمعات الحضرية ذات صبغة نقدية. أما القيمة فهي كامنة Intrinsic في السلعة وذاتية وحقيقية.

لكنها لاتظهر متجسدة إلا من خلال التبادل، عندئذ تبرز قيم السلع المختلفة متمايزة متفاوتة.

والتبادل في دنيا الاقتصاد يعبر عنه إجمالاً بالبيع والشراء. وهما لايوجدان إلا من خلال السوق، كما أن ذلك يتم عادة من خلال وسيط نقدي. وإذن فهناك صلة وثيقة بين الثمن والقيمة، وقد صيغت هذه العلاقة لفترة من الزمن على أن الثمن مقياس نقدي للقيمة، وإن كان مقياساً غير وثيق لما يعتريه من تقلبات قد تكون سريعة وكبيرة، عكس القيمة ذات الصبغة الثابتة إلى حد كبير. ومعنى ذلك أن الثمن كي يكون مقياساً صحيحاً للقيمة عليه أن يعبر بصدق عما في السلعة من قيمة في ضوء محدداتها. وعلينا أن نعي بدقة الفرق الواضح بين المقياس والمحدد، فالثمن غاية أمره أن يكون مقياساً، أما أن يكون محدداً فلا. ومن الواضح أن الأمر عند هذا الحد بدأ في التعقيد، فكيف نتعرف على قيمة هذه

المحددات؟ وماهي محددات هذه المحددات؟ وكيف تتحدد التكاليف؟ أليس من خلال السوق وبالنقود؟ ومعنى ذلك أن الثمن أصبح في النهاية محدداً ومفسراً للقيمة، وهذا يناقض ماسبق قوله. وإذن فما المخرج؟ اكتشف الفكر الاقتصادي في ذلك مخرجين، أولاً فكرة ثمن السوق Market Price والثمن الطبيعي Natural Price الثمن السوقي يعبر عما يحدث فعلاً في السوق، بينما الثمن الطبيعي يعبر عن أقل الأثمان التي في ضوئها يوجد العرض ويتم التبادل، ومن خلال هذه الفكرة تعتبر القيمة هي الثمن الطبيعي. ثم خطا الفكر الاقتصادي خطوة ثانية في الطريق فذهب إلى أن الثمن مصطلح يتناول مختلف الفترات القصيرة والمتوسطة والطويلة، فإذا نظرنا إليه في الفترة الطويلة أطلقنا عليه الثمن العادي، وهو مايقابل الثمن الطبيعي، أما الثمن السوقي فهو مايحدث فعلاً في السوق، وقد يكون متفقاً والثمن التطبيقي، وقد يختلف عنه. والثمن العادي هو المعبر بحق عن القيمة، وفي تلك الحالة لامانع من أن يطلق كل منهما على الآخر، فالقيمة هي الثمن العادي، والثمن العادي هو القيمة.

هذا عرض مقتضب لموضوع القيمة والثمن في الاقتصاد الوضعي، ولا أزعم أنه وافٍ في الإفصاح ولكنه مجرد تقريب لما هنالك.

وقبل أن نختم عرضنا لهذه الفقرة نذكر بحقيقة جوهرية وهي أنه ليس هناك رائد اقتصادي قد اكتشف كل هذه النظريات وشيد كل هذه الآراء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الفكر الاقتصادي الغربي والوضعي لم يصل إلى ماوصل إليه إلا أخيراً وعلى يد الفرد مارشال في نهاية القرن العشرين. ومعنى ذلك أن مالدينا الآن ماهو إلا نتاج علماء عديدين في عصور مختلفة استمرت أكثر من مائتي عام تعتصر قادة الفكر الاقتصادي.

أين موقع ابن خلدون في هذه الساحة ؟

(٢) القيمة والثمن عند ابن خلدون: قد تحسن الإشارة في البداية إلى أن ابن خلدون رجل عربي مسلم عالم في الفقه. وقد عرفت اللغة العربية كلمة القيمة كذلك عرفها واستخدمها الفقه الإسلامي واتخذ لها مفهوماً واضحاً كذلك عرف لفظة السعر أو الثمن وحدد لها هي الأخرى مضمونها، ولسنا هنا في معرض تناول هذه المسألة لكننا أردنا التذكير فقط بهذه

الحقائق لأهميتها من جهة وأردنا التأكيد على أن الفقهاء كانت لديهم تفرقة واضحة بين المصطلحين وإن كان بينهما صلات وعلاقات بل وتداخلات.

يلاحظ أنه كثر ورود هذين المصطلحين عند ابن خلدون، وهو في الكثير الغالب لايصرح بما إذا كانا متفقين أو مختلفين وإن كان في بعض عباراته يصرح باختلاف مضامينهما. كذلك نجده مرة يستخدم المصطلحين معاً في نفس المسألة ومرة يقتصر على استخدام أحدهما.

معنى ذلك أن استجلاء حقيقة موقفه ليس أمراً سهلاً[1] وهذه بعض عباراته «التجارة إنما هي تحايلات في الحصول على مابين القيمتين في الشراء والبيع» (ص ٢٨٣) «والمكوس تعود على البياعات بالغلاء لأن السوق والتجار كلهم يحتسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ماينفقون.. فيكون المكس لذلك داخلاً في قيم المبيعات وأثمانها» (ص ٣٧٢) «تقل المنفعة فيها بتلاشي الأحوال فترخص قيمها وتتملك بالأثمان اليسيرة» (ص ٣٦٧) هذه نوعية من عباراته لاتكاد تبين عن رأيه فيما إذا كانا متفقين أو مختلفين. لكن هنالك له عبارات أخرى صريحة الدلالة منها مايشير فيه إلى أن ثمن السلعة نتيجة لزيادة الطلب مع ثبات العرض يزيد عن قيمتها «فيبذلون في ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار بها» (ص ٣٦٣).

كذلك نجد الدلالة واضحة في حديثه عن تجارة الحكومة وكيف أنها تمارس عملية الاحتكار في كل من الشراء والبيع، فتشتري السلع بثمن بخس، أقل من القيمة ثم تبيعها على الأقل بالثمن العادي ـ القيمة ـ أو بأزيد يقول «فيكلفون أهل تلك الأصناف من تاجر وفلاح بشراء تلك البضائع ولايرضون في أثمانها إلا القيم وأزيد» (ص ٢٨٢). في هاتين العبارتين ظهر بوضوح موقف ابن خلدون من أنهما مصطلحان مختلفا المضمون. وبانضمامها إلى ماقبل ذلك يمكن القول إن القيمة وإن ارتبطت بالثمن إلا أنها من حيث حقيقتها متميزة عنه، فالثمن ظاهرة سوقية قد تعبر عن القيمة وقد لاتعبر حسبما تكون عليه حال السوق. ففي ظل الوضع العادي حيث لا احتكار وحيث الزمن من الطول عند ذلك

(١) وقد شعر بذلك د. سفتيلانا باتسييفا. انظر العمران البشري في مقدمة ابن خلدون ص ١٤٣ مرجع سابق.

يكون الثمن مقياساً جيداً للقيمة، فإذا ارتفع فلارتفاع القيمة وإذا هبط فلهبوطها، وهذا مايفسر لنا كثرة العبارات التي يقرن فيها ابن خلدون الثمن بالقيمة ويجعله تابعاً لها أو مؤشراً عليها.

ماذا عن محددات القيمة؟ مما يلاحظ أن ابن خلدون في أكثر من مرة يؤكد على أن الأموال تستمد قيمتها من العمل الذي بذل فيها بل إنه يبالغ فيقول إن هذه الأموال هي قيمة الأعمال الإنسانية وقد وردت في المقدمة عبارات كثيرة في هذا الشأن منها «اعلم أن ماتوفر عمرانه من الأقطار وكثرة ساكنه اتسعت أحوال أهله وكثرت أموالهم والسبب في ذلك كثرة الأعمال التي هي سبب للثروة» (ص ٣٦٥).

وعلينا ألا نتسرع فننسب لابن خلدون نظرية العمل في القيمة[1] إذ الذي يفهم من مختلف عباراته مع ضمها هو أن العمل محدد أساس من محددات القيمة، ذلك أنه في عبارات أخرى نراه يوضح هذه العبارة المجملة أو المطلقة فيضم إلى العمل المواد المستخدمة في السلعة أيا كانت مثل الخشب في سلعة الباب مثلاً أو الغزل في سلعة الثوب، ويعتبر ذلك داخلاً في قيمة الباب والثوب. ومن ذلك قوله «اعلم أن مايفيده الإنسان ويقتنيه من المتمولات إن كان من الصنائع فالمفاد المقتني قيمة عمله.. وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها مثل النجارة والحياكة، معهما الخشب والغزل إلا أن العمل فيهما أكثر فقيمته أكثر» (ص ٣٨١). نلاحظ أنه في عجز عباراته يصرح بأنه كلما كثر المحدد كثرت قيمته. وهذا كلام مقبول في الجملة، ثم واصل ابن خلدون كلامه قائلاً: «وإن كان مالدى الإنسان من أموال من غير الصنائع فلابد في قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها.

وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها لتجعل لها حصة من القيمة عظمت أو صغرت وقد تخفى ملاحظة العمل كما في أسعار الأقوات بين الناس، فإن اعتبار الأعمال

(١) كما يذهب إلى ذلك كثير من الباحثين، منهم د. محمد دويدار، تاريخ الفكر الاقتصادي، الاسكندرية:دار الجامعات المصرية ص ٤٩ وكذلك سفتيلانا، مرجع سابق ص ١٩٢.

والنفقات فيها يلاحظ في أسعار الحبوب، لكنه خفي في الأقطار التي علاج الفلح فيها ومؤنه يسيرة فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلح» (ص ٣٨٢).

نلاحظ أن هذه العبارة لاتجعل العمل وحده محدداً لقيمة بل هناك عناصر تكلفة أخرى قلت أو كثرت. وفي ذلك يقول «وقد تدخل أيضاً في قيمة الأقوات قيمة علاجها في الفلح ويحافظ على ذلك في أسعارها كما وقع في الأندلس لهذا العهد عندما ألجأ النصارى المسلمين إلى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة النكدة النبات، وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب، احتاجوا إلى علاج المزارع لإصلاح نباتها وفلحها وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤنة وصارت في فلحهم نفقات لها خطرها فاعتبروها في سعرهم» (ص ٣٦٤). ثم يواصل مضيفاً عناصر أخرى من التكاليف تحدد بدورها قيمة السلع، ومن ثم تظهر في سعرها، ثم يعمم القول في ذلك على كل تكلفة «وقد يدخل أيضاً في قيمة الأقوات قيمة مايفرض عليها من المكس والمغارم للسلطان في الأسواق وأبواب المصر.. والمكوس تعود إلى البياعات بالغلاء لأن السوقة والتجارة كلهم يحتسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ماينفقونه حتى مؤنة أنفسهم فيكون المكس لذلك داخلاً في قيمة المبيعات وأثمانها» (ص ٣٧٢).

في ضوء ذلك كله نجد ـ حتى الآن ـ أن محددات القيمة في نظر ابن خلدون هي كل ماتكلفته السلعة من عمل أو غيره. ومما تجدر ملاحظته هنا أن تقويم هذه التكاليف يجعل ابن خلدون يتجاوز بمفرده المأزق المادي للتكاليف وكيف تضم، ومن جهة أخرى فإن هذا التقويم لايتم من خلال مايحدث في السوق بغض النظر عن طبيعة هذه السوق وإنما من خلال سوق حرة.

والواقع أن ابن خلدون لم يوضح بما فيه الكفاية هذه المسألة لكنا فهمناها من خلال تفرقته بين الثمن والقيمة في ظل الاحتكار.

هل التكلفة هي المحدد الوحيد للقيمة؟

لا .. فقد أورد ابن خلدون عبارات عديدة صريحة بأن قيمة الشيء مرتفعة لأن منفعته

عالية لأن الحاجة إليه ملحة. إذن هناك عنصر آخر يؤثر في القيمة وهو عنصر المنفعة. يقول ابن خلدون في ربط منطقي واضح بين الحاجة والمنفعة والقيمة «... تقل المنفعة فيها بتلاشي الأحوال فترخص قيمتها وتتملك بالأثمان اليسيرة» (ص ٣٦٧).

«إن الكسب قيمة الأعمال وأنها متفاوتة بحسب الحاجة إليها فإذا كانت الأعمال ضرورية في العمران، عامة البلوى به كانت قيمتها أعظم» (ص ٣٩٣) «وعلى قدر عمله وشرفه بين الأعمال وحاجة الناس إليه يكون قدر قيمته» (ص ٣٩٠).

من هذا العرض نخلص إلى موقف واضح حيال رأي ابن خلدون في القيمة وعلاقتها بالثمن. وليس من المبالغة في شيء أن نقول إن ابن خلدون توصل إلى ماتوصل إليه أخيراً الفكر الاقتصادي الغربي في هذه المسألة دون أن يتعثر هذه العثرات التي وقع فيها أقطاب هذا الفكر. فالقيمة عنده تحددها التكلفة والمنفعة ، والثمن مقياس جيد للقيمة في بعض الحالات. وإذا مانحينا الإضافات التفصيلية والتكميلية وأبقينا على جوهر الموضوع فإننا لانجد الفكر الاقتصادي المعاصر يخالف ماسبق أن ذهب إليه ابن خلدون منذ ستة قرون.

٢/١/٣ ـ المنفعة : هذا المصطلح كثيراً ماورد في عبارات ابن خلدون، ومضمونه الاقتصادي قدرة في السلعة أو الخدمة على إشباع حاجة ما، ومع أنه لاطلب بغير منفعة إلا أن ابن خلدون لم يكتف في عباراته بترديد كلمة طلب، بل ذكر كذلك مصطلح المنفعة مشيراً إلى أثرها القوي في تحديد السعر مؤكداً على أنه كلما قلت المنفعة قل الطلب ومن ثم انخفض السعر. ومثل لذلك بالعقارات في أواخر فترات الرواج وبداية فترات الركود حيث تقل منفعتها فترخص أسعارها لقلة الطلب عليها.

ولعل من أروع ماقدمه ابن خلدون في هذا الموضوع اكتشافه وربما ولأول مرة في تاريخ الفكر الاقتصادي لقانون تناقض المنفعة[١] ومن إضافاته الهامة في هذا الصدد تعميمه لهذا القانون بحيث لايقف عند حد السلع بل يتعداها إلى النقود فنراه يقول عن كثرة إنتاج

(١) ـ مع ملاحظة ـ ماكان لجعفر الدمشقي من إشارات في هذا الموضوع سبق بها ابن خلدون لايمكن إغفالها، انظر: جعفر الدمشقي، مرجع سابق، ص ٣٣، وكذلك تلك الإشارة القيمة التي ذكرها ابن العربي في تدني القيمة التبادلية للماء، نتيجة لزيادته وكثرته. أحكام القرآن، جـ ١ ص ١٣٢ .

القوت في بعض الحالات أنه لولا تخزين الناس له خوفاً من حدوث نقص في إنتاجه مستقبلاً «لبذل دون ثمن ولا عوض لكثرته» (ص ٣٦٣) نلاحظ أن الكثرة أدت إلى أن أصبحت منفعته الحدية صفراً فيبذل دون ثمن. كذلك نجد له عبارات تصرح بأن كثرة الشيء تسهل بذله للاستغناء عنه لوجود مثله «واعتبر غاشية الإناس بغاشية العجم من الحيوانات، وفتات الموائدبفضلات الرزق والترف وسهولتها على من يبذلها لاستغنائهم عنها في الأكثر لوجود أمثالها لديهم» (ص ٣٦٢).

وفي النقود رأيناه يحمل بعنف على أعمال الكيمياء وذلك لما يترتب عليها ـ ضمن مايترتب ـ من كثرة النقود المتداولة، ومايؤدي إليه ذلك من تناقص أو هبوط قيمتها. وهو بذلك يحقق هدفين معاً؛ الإفصاح عن أن كثرة النقود تقلل من منفعتها الحدية كما أنها من منظور النظرية النقدية تؤدي إلى انخفاض قوتها الشرائية. يقول ابن خلدون: «... وذلك أن حكمة الله في الحجرين ـ الذهب والفضة ـ وندورهما أنهما قيم لمكاسب الناس ومتمولاتهم فلو حصل عليهما بالصنعة لبطلت حكمة الله في ذلك وكثر وجودهما حتى لايحصل أحد من اقتنائهما على شيء» (ص ٥٢٩).

والملاحظ أن الفكر الاقتصادي الحديث لم يستقر على موقف حيال فكرة تناقص المنفعة الحدية للنقود، والأقرب إلى الصواب أنها متناقصة.

٣/١/٣ ـ الحاجة والرغبة والطلب: مقصود الحديث هنا عن دور الحاجة أو الرغبة في نظرية الثمن. ومما يلاحظ أن ابن خلدون قد أعطى أهمية كبيرة للحاجة في تحديد الثمن، ومعنى ذلك وجود رابطة قوية بين الحاجة والمنفعة، فالحاجة إلى الشيء تكسبه منفعة تزيد وتنقص بزيادة الحاجة أو نقصها. وإذا سلمنا بأن المنفعة عنصر من عناصر تحديد القيمة فإنه يمكن القول إنه بقدر ماتشتد الحاجة إلى الشيء بقدر ما تعظم قيمته.

لكن هل مجرد الحاجة كرغبة أو إحساس ذاتي داخلي يكفي لوجود سوق تعرض فيه السلعة أو الخدمة؟ معروف أن الاقتصاد المعاصر يرى ضرورة المقدرة مع الرغبة حتى تتحول إلى طلب، ومن ثم يوجد العرض. وحسب فهمي لفكر ابن خلدون فإنه لايختلف مع الفكر المعاصر. فمثلاً نراه يقول: «... وأما مرافقهم فلا تدعو إليها أيضاً حاجة لقلة الساكن

وضعف الأحوال ـ انخفاض الدخل ـ فلا تنفق لديهم سوق فيختص بالرخص في سعره» (ص ٣٦٤). هنا نجده وإن استخدم لفظة «الحاجة» إلا أن تفسيره يوضح أنه يعني بها الطلب وليس مجرد الرغبة، وإلا فما علاقة الرغبة المجردة بضعف الأحوال؟ ذلك التعبير الخلدوني الذي يعني انخفاض مستوى الدخول. ومن عباراته المفصحة في ذلك قوله: «ثم إن المصر إذا كان متبحراً موفور العمران كثير حاجات الترف توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها كل بحسب حاله فيقصر الموجود منها على الحاجات قصوراً بالغاً ويكثر المستامون ـ الطالبون ـ لها وهي قليلة في نفسها، فيزدحم أهل الأغراض فيقع فيها الغلاء» (ص ٣٦٣).

ولعل دقة هذه العبارة من الناحية العلمية، واستخدامها ووضعها للمصطلحات الاقتصادية موضعها الصحيح مما يثير العجب إن لم يكن الدهشة، حيث يصدر ذلك عن ابن القرن الرابع عشر الميلادي. ومن عباراته ذات الدلالة الصريحة على أنه كان يدرك جيداً أن مجرد توفر الحاجة دون دعم مادي لايوثر في سوق السلعة قوله «وأما إذا اختص نقله بما يحتاج إليه البعض فقط فقد يتعذر نفاق سلعته حينئذ بإعواز الشراء من ذلك البعض لعارض من العوارض فتكسد سوقه» (ص ٣٩٦). هنا نلاحظ أن الحاجة قائمة لكن طرأ عليها ماحال بينها وبين إنتاج آثارها وهو إعواز الشراء، والعوز هو العدم أي عدم المقدرة.

٢/٣ ـ جهاز السوق وأهميته :

السوق هي المجال الذي يلتقي فيه البائع والمشتري، أي مايلتقي فيه العرض والطلب. وقد عبر ابن خلدون عن ذلك بعبارة مجملة لكنها مفيدة وكافية فالسوق «هو مايشتمل على حاجات الناس» (ص ٣٦٢) وحاجات الناس هنا تصدق على الطلب وعلى العرض، فهي بالنسبة للطالبين تمثل حاجات لهم. مع ملاحظة أن اللغة والفكر الإسلامي كثيراً مايستخدم فيهما الشيء للدلالة على شيء ذي صلة به، فالحاجات وإن كانت في الأصل تعبر عن الأحاسيس الذاتية إلا أنها تصدق أيضاً على مايشبع تلك الأحاسيس من سلع وخدمات، ومن ثم وجدنا الطعام يعبر عنه بلفظة حاجة وكذلك الملبس والتعليم.. إلخ وهي بالنسبة للعارضين تمثل سلعاً وخدمات يحتاجها الطالبون. وبتتبع ماقدمه ابن خلدون في هذا الموضوع نجده قد

تناول عناصر أساسية، منها العرض والطلب ومنها أهمية جهاز السوق ودوره في تخصيص الموارد وإشباع الحاجات ومنها النموذج أو الهيكل المفضل للسوق.

١/٢/٣ ـ العرض والطلب والسعر :

لسنا في حاجة إلى التذكير بما هنالك من علاقات جد وثيقة بين السعر وكل من العرض والطلب، والملاحظ أن هذه العلاقة هى علاقة تبادلية فكما أن السعر يؤثر فى كل من العرض الطلب... فكذلك يؤثر كل من العرض والطلب في السعر. مما يترجم فنياً بقانوني العرض والطلب وبظروف العرض وظروف الطلب.

وقد نعجب إذا ماتأكدنا من أن ابن خلدون قد تعرف على تلك المسائل ذات الصبغة الفنية التي لم يتطرق إليها الفكر الاقتصادي الوضعي بشكل جاد إلا بعد ذلك بقرون عديدة وعلى يد مالتس في القرن التاسع عشر.

ماذا قال ابن خلدون؟

(١) تأثير العرض والطلب في السعر : توصل ابن خلدون إلى هذه الصياغة «إذا زاد العرض مع ثبات الطلب رخص السعر» يقول في ذلك: «... فتفضل الأقوات عن أهل المصر فترخص أسعارها في الغالب» (ص ٣٦٣). وهنا نلمح إضافة علمية جديدة على درجة كبيرة من الأهمية بدت من قوله «في الغالب» وهي أن القوانين الاقتصادية هي قوانين احتمالية ونسبية وليست مطلقة، وهو بذلك يؤصل لما هو معروف اليوم بوضوح في الأدب الاقتصادي.

ولقد توصل ابن خلدون كذلك إلى أنه لو كثر العرض جداً لأصبح الثمن صفراً حيث تصبح السلعة حينئذ سلعة حرة تنال من غير ثمن، وهو بذلك يؤصل للمقولة الاقتصادية الشائعة من أن السلع الحرة ـ الوفيرة ـ لاثمن لها.

حيث يقول: «ولولا احتكار الناس لها ـ تخزينهم إياها ـ لبذلت دون ثمن ولا عوض لكثرتها» (ص ٣٦٣).

وفي عبارة أخرى صريحة في الدلالة على تأثير زيادة العرض في تخفيض الثمن يقول: «... يكثر ناقلوها فتكثر وترخص أثمانها» (ص ٣٩٦).

وعلى العكس من ذلك إذا قل العرض مع ثبات الطلب فإن السعر يرتفع يقول في ذلك «وإذا قلت ـ السلعة ـ وعزت غلت أثمانها» (ص ٣٩٦).

أما عن تأثير الطلب في السعر ففيه يقول: ثم إن المصر إذا كان مستبحراً موفور العمران كثير حاجات الترف توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها، كل بحسب حاله، فيقصر الموجود منها على الحاجات قصوراً بالغاً ويكثر المستامون لها، وهي قليلة في نفسها فيزدحم أهل الأغراض فيقع فيها الغلاء (ص ٣٦٣). واضح هنا طبيعة الأثر الذي يمارسه زيادة الطلب مع ثبات العرض وهو ارتفاع الأسعار.

وبالعكس في حالة قلة الطلب فإن السعر يقل بل إن الطلب إذا عدم السعر كلية، بل لن يوجد عرض أصلاً أي لن يكون لهذه السلعة أو الخدمة سوق. يقول ابن خلدون «... ولهذا لايوجد طبيب في البادية بوجه، وماذاك إلا للاستغناء عنه، إذ لو احتيج إليه لوجد، لأنه يكون له بذلك في البدو معاش» (ص ٤١٧) ويقول «... ومالا يستدعي في المصر يكون غفلاً، إذ لافائدة لمنتحله في الاحتراف به» (ص ٣٧٧). نعود إلى عبارة ابن خلدون السابقة والتي فيها «ثم إن المصر.. إلخ» حيث فيها مضامين ولها دلالات اقتصادية عديدة إضافة إلى ماسبق. حيث يبين لنا أن الثمن هو نتيجة التفاعل بين العرض والطلب وأن أيا منهما لاينفرد بذلك فلو زاد الطلب مثلاً فزاد العرض لما تأثر الثمن. كذلك نجده يشير إلى مايعرف حالياً بظروف الطلب وهي، حجم المستهلكين، ودخولهم، وأذواقهم، فلقد أوضح أن وفرة العمران بما تتضمن من كثرة السكان، وتزايد الدخل ومن ثم تولد رغبات وأذواق جديدة كل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب، ومن ثم الثمن، والعكس صحيح في حالة قلة العمران: (ص ٣٦٤).

وفي جانب العرض فإننا نجده في أكثر من عبارة يشير إلى تأثير وفرة أو ندرة العناصر الإنتاجية في أسعار المنتجات وبالمثل تأثير العوامل والسياسات الاقتصادية والطبيعية (ص ٣٦٤) ومعلوم أن تلك العوامل تمثل ظروف أو بعض ظروف العرض .

٣/٢/٣ ـ نموذج السوق:

يفهم من كلام ابن خلدون أنه ينادي ويحبذ حرية الأسواق وتواجد أكبر قدر ممكن من

عناصر المنافسة فيها، ويؤمن بخطأ تدخل الدولة في السوق كمتعاملة «بائعة ومشترية» ومحددة للأسعار بقرارات إدارية، كما أنه يحبذ عدم الاحتكار خاصة في السلع الضرورية والغذائية.

ومفهوم الاحتكار عنده ينصرف إلى تخزين السلع بكميات كبيرة ترقباً للغلاء. واعتبر ذلك مندرجاً في الكماليات أما في الضروريات فلا يحسن فيها ذلك، ومرد ذلك عنده أنه في حال الضروريات يفقد المشتري الحرية والاختيار والقدرة على الرفض مهما ارتفع السعر وذلك لضرورة السلعة بينما في الثانية يتمتع بكل ذلك. أليس في ذلك إشارات إلى ما أصبح معروفاً حالياً بمرونة الطلب السعرية وأنها تختلف من سلعة لأخرى حسب ضرورتها وأنها تقل أو تنعدم في الضروريات وتتزايد في الكماليات؟؟

كذلك فقد أشار إلى مايمارسه البائع من رفع الأسعار محققاً مايعرف بالربح الإحتكاري الذي ذمه واعتبره إن لم يكن مجاناً وبغير مقابل فهو أقرب ما يكون إلى ذلك.

أي أن الربح الاحتكاري ليس من طبيعة الربح المشروع. وترجمة ذلك من منظور المستهلك أن الاحتكار يعرقل من إتمام السلوك التوازني له، حيث سيدفع مضطراً سعراً أكبر من منفعة السلعة التي يحصل عليها. والفرق بينهما ينظر إليه على أنه تحمله دون مقابل حصل عليه. يقول ابن خلدون «إن احتكار الزرع لتحين أوقات الغلاء مشئوم وأنه يعود على فائدته ـ مايحققه من إيرادات – بالتلف والخسران. وسببه والله أعلم أن الناس لحاجاتهم إلى الأقوات مضطرون إلى مايبذلون فيها من المال اضطراراً فتبقى النفوس متعلقة به وفي تعلق النفوس بمالها سر كبير في وباله على من يأخذه مجاناً.. وهذا وإن لم يكن مجاناً فالنفوس متعلقة به لإعطائه ضرورة من غير سعة في العذر فهو كالمكره، وماعدا الأقوات والمأكولات من المبيعات لا اضطرار للناس إليها إنما يبعثهم عليها التفنن في الشهوات فلا يبذلون أموالهم فيها إلا بالاختيار والحرص ولا يبقى لهم تعلق بما أعطوه» (ص ٣٩٧). ومما يلاحظ عليه قصره مضار الإحتكار على الغذاء، ولو أن ذلك مذهب لبعض الفقهاء. ومع ذلك فمن خلال تفسيره وتعليله نلاحظ ربطه بالضرر الناتج عن الاضطرار، ومعنى ذلك أن كل مايتحقق فيه ذلك فهو مذموم عند ابن خلدون، كما أنه في تحليله لما يترتب على

الاحتكار من وجهة نظر المحتكر فهو الحصول على المزيد من الإيراد لكن سرعان مايتلف ذلك الإيراد إذا كان الاحتكار في سلعة ضرورية وقد رد ذلك إلى عامل نفسي وهو تعلق نفس الدافع لتلك الأموال بها، ولذلك تأثير كبير. وقد لايرضى هذا التفسير رجال الاقتصاد، ونحن نتعاطف معهم في قصور ابن خلدون في تحليل وتفسير آثار تلك الظاهرة الخطيرة، فلا هو تركها ولا هو فسرها تفسيراً اقتصادياً، ولا هو فسرها تفسيراً نفسياً مقنعاً بما فيه الكفاية. ومع ذلك فلقد أشار إشارة جميلة وهامة هنا حيث ربط ذلك بتحريم الشريعة لأكل المال بالباطل، وكأن ذلك ـ وهو بالفعل كذلك ـ أكل للمال بالباطل، ونحن المسلمين نؤمن بأن المال الحرام عاقبته التلف والخسران. وهنا ندرك على الفور موقف ابن خلدون من الصور الاحتكارية الحديثة. فهو يفترض ـ وهو فرض واقعي في كل واقعة ـ تقارب المراكز المالية للوحدات المتعاملة.

ومعنى ذلك إنه لو حدث تمايز واضح فإنه مرفوض، بل أنه لم يرفض تجارة الحكومة إلا من هذا المنطلق. وإذن فاينما وجد هذا التمايز الواضح والكبير فإنه يمنع أو يراقب وإلا أحدث الكثير من الآثار المدمرة. وعلينا أن نضيف تلك المواقف إلى مواقفه الأخرى في الإحتكار حتى يتأتى لنا تكوين صورة واضحة وصادقة عن فكره في هذه المسألة.

(٢) تأثير السعر في كل من العرض والطلب (قانوني العرض والطلب): أشار ابن خلدون إلى أنه عندما تتزايد الأسعار لسبب ما من الأسباب عندئذ يقل المستامون ـ أي الطالبـون ـ (ص ٣٧٢) كما أشار إلى أنه إذا ماقل الثمن فإن عرض السلعة أو الخدمة يقل.

« ... إلا أنها إذا لم تكن لها داعية من كافة الناس فسرعان ماتهجر وتخرب وتفر عنها القومة ـ القائمون عليها ـ لقلة فائدتهم ومعاشهم فيها» (ص ٣٧٧).

«إن الصنائع إنما تستجاد وتكثر إذا كثر طالبوها.. لأن الإنسان لايسمح لعمله أن يقع مجاناً لأنه كسبه ومنه معاشه، فلا يصرفه إلا فيما له قيمة في مصره ليعود عليه بالنفـع» (ص ٤٠٣).

٢/٢/٣ ـ دور جهاز السوق في تخصيص الموارد وإشباع الحاجات :

آمن ابن خلدون بقدرة وفعالية جهاز الأسعار في أدائه لهذه المهمة شريطة إبعاد العناصر

الإحتكارية منه. ولم يجيء فيما بعد تناول أساطير الفكر الاقتصادي الرأسمالي في هذا الشأن بأدق ولا أكثر مما سبق وقدمه ابن خلدون. لقد أقام ابن خلدون تحليله على أساس حرية السوق وعلى أهمية وخطورة دافع المنفعة أو العائد بالنسبة للسلوك الإنساني وعلى افتراض الرشد في الإنسان. يقول ابن خلدون «وإذا كانت الصناعة مطلوبة وتوجه إليها النفاق كانت الصناعة حينئذ بمثابة السلعة التي تنفق سوقها وتجلب للبيع فيجتهد الناس في المدينة لتعلم تلك الصناعة ليكون منها معاشهم وإن لم تكن الصناعة مطلوبة لم تنفق سوقها ولا يوجه قصد إلى تعلمها فاختصت بالترك وفقدت بالإهمال» (ص ٤٠٣) وفي عبارة أخرى يقول «إن أعمال أهل المصر يستدعي بعضها بعضا لما في طبيعة العمران من التعاون ومايستدعى من الأعمال يختص ببعض أهل المصر فيقومون عليه ويستبصرون في صناعته ويختصون بوظيفته، ويجعلون معاشهم ورزقهم منه لعموم البلوى ـ عموم الحاجة ـ في المصر والحاجة إليه ومالا يستدعى في المصر يكون غفلاً إذ لافائدة لمنتحله في الاحتراف به» (ص ٧٦) ومع هذه الأهمية التي أناطها بجهاز السوق إلا أنه رأي في بعض الحالات أنه لامفر من تدخل الدولة وتوليها إيجاد بعض السلع والخدمات، ومن ذلك الهياكل الأساسية مثل تشييد المدن (ص ٣٤٢).

كذلك نجد معالم نموذج السوق التي يحبذها واضحة عند تحليله لتجارة الحكومة وماينجم عنه من مضار، وسنترك التعرض لهذه المسألة هنا حيث لها فقرة مستقلة قادمة ولكننا نؤكد على أنه أشار إلى ماينبغي أن تكون عليه الأسواق من كثرة عدد المتعاملين ومن المزاحمة أو المنافسة ومن التكافؤ أو التقارب في المراكز الاقتصادية للمتعاملين. ومتى تحقق ذلك استفاد كل من البائعين والمشترين حيث السعر قليل من جهة ولكنه كاف لقيام عرض وتنافس فيه من جهة أخرى.

٣/٣ ـ السعر والتكاليف والضرائب والتوقعات :

من الجوانب السعرية التي ركز عليها ابن خلدون علاقة السعر بالتكلفة، وعلاقته بالضريبة على وجه خاص، كذلك أثر التوقعات في الأسعار والكميات المطلوبة. وغير خاف أن الاقتصاد الجزئي المعاصر يحفل بتلك الموضوعات، لكن الأمر يختلف تماماً لو رجعنا بفكرنا إلى الخلف حيث الماضي البعيد الذي سجل فيه ابن خلدون هذه الآراء الهامة.

١/٣/٣ ـ السعر والتكلفة :

من المعروف أن التكاليف هي عنصر أساسي من عناصر تحديد الثمن وعادة ما يغطي الثمن هذه التكاليف مع إضافة هامش ربح قد يزيد وقد يقل، ومعنى ذلك أن البحث عن عوامل ارتفاع سعر سلعة ما قد يكون في تكلفة هذه السلعة بل غالباً مايكون ناجماً عن ارتفاع التكاليف، وفي ضوء ذلك تمكن ابن خلدون بمهارة من تفسير ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأندلس، فقد أرجع ذلك إلى تزايد النفقات الناتج من الاضطرار إلى استغلال أراضٍ قليلة الخصوبة يقول «وقد تدخل أيضاً في قيمة الأقوات قيمة علاجها «إنتاجها» في الفلح ويحافظ على ذلك في سعرها كما وقع في الأندلس لهذا العهد وذلك أنهم لما ألجأهم النصارى إلى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة النكدة النبات وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب فاحتاجوا في علاج المزارع والفن لإصلاح نباتها وفلحها وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤنه وصارت في فلحهم نفقات لها خطر فاعتبروها في سعرهم واختص قطر الأندلس بالغلاء» والعبارة غنية بالأفكار الاقتصادية ولعل أهم مافيها سنعرض له في فقرة قادمة وهو الريع لكنا هنا نؤكد على انتباه ابن خلدون لتأثير النفقات في الأسعار ثم عمم القول في ذلك من خلال عبارته: «والتجار كلهم يحسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ماينفقون حتى في مؤنة أنفسهم» (ص ٣٧٢).

٢/٣/٣ ـ السعر والضريبة :

أشار ابن خلدون إلى أن الضريبة تمارس أثرها على الأسعار فترفع منها طالما تمكن البائعون من تحميل المشترين بعبئها كلياً أو جزئياً. يقول ابن خلدون:

«وقد يدخل أيضاً في قيمة ـ سعر ـ الأقوات مايفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان في الأسواق» (ص ٣٦٤) وفي عبارة أخرى له يقول «إن المصر الكثير العمران يختص بالغلاء في أسواق وأسعار حاجاته، ثم تزيدها المكوس غلاء.. و المكوس تعود إلى البياعات بالغلاء لأن السوقة والتجار كلهم يحسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ماينفقون حتى في مؤنة أنفسهم فيكون المكس لذلك داخلاً في قيم المبيعات وأثمانها (ص ٣٧٢) وقد لفت

ابن خلدون أنظارنا هنا إلى بعد جديد حيث ربط بين الضريبة والنفقة أو التكلفة فجعلها من بنود التكاليف شأنها شأن أي بند آخر ـ وهذا صحيح في بعض الضرائب ـ ومعنى ذلك أنها في مثل تلك الحالات تدخل في ثمن السلعة لا محالة مثل دخول تكلفة العمل وغيره، وهنا لايرد ماهو متعارف عليه في الأدب الاقتصادي من أن أثر الضريبة على السعر يتوقف على مدى قدرة البائع على تحميلها للمشتري وذلك يتوقف على مقدار مرونة الطلب الذي يتحدد بدوره من خلال عوامل منها مدى ضرورة السلعة.

وكلما كانت السلعة ضرورية كلما تمكن البائع من رفع السعر لعدم أو قلة مرونة الطلب. وقد فهم بعض المعاصرين من عبارة ابن خلدون الأولى والتي تنص على الأقوات هذا الفهم الشائع في الأدب الاقتصادي وبنى عليه أن ابن خلدون نص على الأقوات وهي سلعة ضرورية ولم يشر إلى غيرها الأمر الذي يفسر من خلال مرونة الطلب[1]. ونحن نرى أن ابن خلدون تعرض وأشار إلى ماهو أكثر من ذلك، فلم يقف بالضريبة وإضافتها للسعر عند الأقوات فقط، بدليل أنه في عبارته الثانية أتى بصيغة الجمع، فالتجار كلهم يحسبون على سلعهم وبضائعهم ـ قوتاً كانت أو غيره ـ جميع ماينفقون ويتكلفون ومن ذلك الضرائب. ولله در ابن خلدون فكم كان موفقاً في ذلك!!! ويبدو أن ابن خلدون كان يدرك أهمية ذلك فأعاد قوله وكرره في أكثر من مناسبة مؤكداً على عمومية الضرائب وعلى أنها كلها تحمل على أسعار السلع فمثلاً نراه يقول: «إن المصر الكثير العمران يكثر ترفه وتكثر حاجات ساكنيه من أجل الترف وتعتاد تلك الحاجات لما يدعو إليها فتنقلب ضرورات، وتصير فيه الأعمال كلها مع ذلك عزيزة والمرافق غالية بإزدحام الأغراض عليها من أجل الترف وبالمغارم السلطانية التي توضع على الأسواق والبياعات وتعتبر في قيم المبيعات» (ص ٣٦٤).

إذن كانت نظرة ابن خلدون لأثر الضريبة في الأسعار شاملة لحالة اعتبارها تكلفة أولية ومن ثم تَحمّل كلها ولحالة عدم اعتبارها كذلك فيتوقف تأثيرها السعري على مرونة الطلب

---

(١) د. عبدالرحمن يسري، مساهمة ابن خلدون مرجع سابق، ص ٩٥ .

ومرونة العرض وذلك من خلال معرفته بأنواعها وكيف تختلف من مباشرة وغير مباشرة ونوعية وعامة.. إلخ.

٣/٣/٣ ـ السعر والتوقعات :

من المعروف لنا أن السعر لايتوقف على الكميات الفعلية الحاضرة فقط بل يتوقف ويتأثر بالكميات المتوقعة، فإذا توقع المستهلكون أو المشترون انخفاضاً في المعروض مستقبلاً إرتفع السعر حالياً، وذلك من خلال تزايد الطلب من جهة وتعمد البائعين تقليل العرض من جهة أخرى. لقد أشار ابن خلدون إلى ذلك مطبقاً على السلع الزراعية حيث بين أن استقرار السعر بالنسبة لها رهين بكمية المخزون منها، حيث إن الإنتاج الزراعي يتأثر إلى حد كبير بعوامل طبيعية خارجة عن قدرة الإنسان عادة مثل الأمطار، ومعنى ذلك أنه غير مضمون مستقبلاً، والذي يحقق له ذلك هو المخزون، فإذا نفذ المخزون فإن توقع المجاعات يعظم ويشتد، ويترتب على ذلك ارتفاع الأسعار، وما بالنا نذهب بعيداً أما زلنا نحيا ارتفاعات متواصلة في الأسعار لمجرد ذيوع أخبار عن قرب نفاذ عرض سلعة ما؟ يقول ابن خلدون:

«وليس صلاح الزرع وثمرته بمستمر الوجود ولا على وتيرة واحدة، فطبيعة العالم في كثرة الأمطار وقلتها مختلفة،، والمطر يقوى ويضعف ويقل ويكثر، والزرع والثمار والضرع على نسبته، إلا أن الناس واثقون في أقواتهم بالاحتكار ـ التخزين ـ فإذا فقد الاحتكار عظم توقع الناس للمجاعات فغلا الزرع» (ص ٣٠٢).

٤/٣ مستويات الأسعار :

تحت هذا العنوان نستعرض ماقدمه ابن خلدون في ثلاث قضايا، أهمية الاستقرار السعري، ومضار الرخص الدائم والغلاء المفرط. ثم ديناميكية الأسعار وتحركاتها من خلال تطور المستوى الاقتصادي للدولة. وأخيراً تفاوت مستويات الأسعار من مجتمع لآخر.

١/٤/٣ ـ الاستقرار السعري ومضار الكساد والتضخم :

ذهب ابن خلدون ـ إلى أن الأسعار تمارس مفعولاً قوياً في النشاط الاقتصادي ازدهاراً واضمحلالاً، وأوضح أن التدني المستمر أو حسب تعبيره الرخص الدائم ليس في صالح

الاقتصاد القومي، كذلك الحال في الارتفاع المتواصل، أو حسب تعبير ابن خلدون الغلاء المفرط، رأى أن الوضع السعري الأمثل هو الاعتدال والاستقرار السعري.

(١) **مضار التدني المستمر في الأسعار** : يقول ابن خلدون إن الكسب والمعاش إنما هو بالصنائع أو التجارة. والتجارة هي شراء البضائع والسلع وادخارها يتحين بها حوالة الأسواق بالزيادة في أثمانها ويسمى ربحاً ويحصل منه الكسب والمعاش للمحترفين بالتجارة دائماً. فإذا إستديم الرخص في سلعة أو عرض من مأكول أو ملبوس أو متمول على الجملة ولم يحصل للتاجر حوالة الأسواق فسد الربح والنماء بطول تلك المدة وكسدت سوق ذلك الصنف فقعد التجار عن السعي فيها وفسدت رؤوس أموالهم واعتبر ذلك أولاً بالزرع فإنه إذا إستديم رخصه يفسد به حال المحترفين بسائر أطواره من الفلح والزراعة لقلة الربح فيه وندارته أو فقده فيفقدون النماء في أموالهم أو يجدونه على قلة ويعودون بالإنفاق على رؤوس أموالهم وتفسد أحوالهم ويصيرون إلى الفقر والخصاصة ويتبع ذلك فساد حال المحترفين أيضاً بالطحن والخبز وسائر ما يتعلق بالزراعة من الحرث إلى صيرورته مأكولاً ويفسد حال الخبز إذا كانت أرزاقهم من السلطان على أهل الفلح زرعاً فإنها تقل جبايتهم من ذلك ويعجزون عن إقامة الجندية.. وكذا إذا استديم الرخص في السكر أو العسل فسد جميع مايتعلق به وقعد المحترفون عن التجارة فيه، وكذا الملبوسات إذا إستديم فيها الرخص. فإنّ الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص» (ص ٣٩٨) هذه العبارة الطويلة توضح بجلاء القضية وحيثياتها، الرخص الدائم ـ الكساد ـ ضار وأبعاد ضرره لاتقف عند حد المتعاملين في السلعة التي نالها ذلك بل تتجاوزهم إلى كل من له رابطة واتصال بهم حتى الموظفين لدى الدولة. ومرجع ذلك كله إن الرخص الدائم معناه ضياع أو تدني الأرباح، إن لم يكن تحمل خسائر، ومعنى ذلك تدهور وتوقف الإنتاج في هذه السلعة، ويترتب على ذلك آثار غير مباشرة سيئة على العاملين في إنتاج سلع أخرى مرتبطة فتتوقف هي الأخرى من خلال الدفع السلبي للأمام أو الخلف. ويصل الحال إلى تدهور أوضاع العاملين لدى الدولة من جهة وانكماش مرافقها ومشروعاتها من جهة أخرى وذلك لقلة الإيرادات العامة التي أهم مصدر لها هو الضرائب والفرائض، وقد تدهورت لتدهور محلها ويمكننا أن نصل ونواصل

تحليل ابن خلدون قائلين وحدوث ذلك يولد آثاراً سليبة انكماشية جديدة تعود بدورها فتولد إنكماشاً جديداً وهكذا تتواصل الحركة الهبوطية.

(٢) **مضار الغلاء المفرط (التضخم)** : في نهاية عبارة ابن خلدون السابقة والتي تحلل بإسهاب مفاسد ومخاطر ومثالب الرخص الدائم يقول ابن خلدون « وكذلك الغلاء المفرط أيضاً » لكنه هنا اكتفى بتقديم هذه الدعوى وكأنها قضية مسلمة في غير حاجة إلى حيثيات.

وكأن حيثياتها هي هي حيثيات القضية العكسية الرخص الدائم لكن بشكل عكس بل يمكن أن تكون بنفس الشكل، وكأن من الرخص الدائم والغلاء المفرط ينتجان نفس الآثار في النهاية. وهذه إحدى روائع عقلية ابن خلدون. ورغم ماقد يرد لدى البعض أنها مثلبة من مثالبه حيث لم يحلل ويفسر كيف يؤدي الغلاء المفرط إلى نفس النتائج التي ولدها الرخص الدائم.

ان الغلاء المفرط يحدث أثره الحاسم على جبهة الطلب سواء في ذلك الطلب الاستهلاكي أو الطلب الاستثماري، حيث يقل الطلب بدرجة تتمشى مع معدلات الغلاء. يستوي في ذلك طلب الوحدات الإنتاجية وطلب المستهلكين، وإن كانت درجة تأثر الأخير أقوى عادة، ويتدهور الطلب بتدهور إيرادات الوحدات من صناعية وتجارية وزراعية فتقل أو تزول أرباحها، وقد تأتي على بعض رؤوس أموالها فيتدهور العرض وتسوء حالة وأوضاع المنتجين، ويحدث ذلك بشكل غير مباشر على كل من له صلة بهذا القطاع للترابط الاقتصادي المعروف. ويصل الأمر في النهاية إلى إنزال الضرر بالجهاز الإداري ومشروعات الدولة. وهذه هي نفس الآثار المتولدة عن الرخص الدائم. وبهذا يكون ابن خلدون قد وفق كل التوفيق في قوله «وكذلك الغلاء المفرط أيضاً» والاكتفاء به دون استطراد وتطويل. وفي مواطن أخرى نراه يصرح تصريحاً ببعض تلك المضار، ومن ذلك ماقاله في معرض حديثه عن أن الحضارة والمزيد من النمو والتقدم مصيره الانهيار.

وذكر أن من عوامل ذلك الإرتفاع المتواصل في الأسعار المترتب على عوامل عدة ليس هنا محل تناولها. بسبب هذا الارتفاع المستمر في الأسعار تتزايد النفقات ـ تكاليف المعيشة

ـ فتقل الثروات والدخول ومن ثم يقل الطلب على المنتجات فتكسد الأسواق ويفسد حال المدينة (ص ٣٧٢).

وهكذا يتضح لنا مدى إدراك ابن خلدون للآثار الضارة المدمرة للتضخم الأمر الذي يجعلنا نرى فيه عالماً فذاً معاصراً في الاقتصاد. ويبقى معرفة إدراك ابن خلدون لمسببات التضخم، وهذا ماسنعرض له في فقرة تالية عند دراسة ديناميكية الأسعار.

(٣) **أهمية الاعتدال والاستقرار السعري** : إذا كان الإفراط في أي ناحية ضاراً فإنه بالضرورة يكون التوسط مفيداً ونافعاً، ومعنى ذلك أن سيادة السعر العادي المعتدل الذي لا هو بالمرتفع كل الارتفاع ولا هو بالهابط كل الهبوط أمر مطلوب وضروري لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي وأدائه لوظائفه بكفاية. لكنه ينبغي أن ندرك أن ابن خلدون لايعني بالاستقرار السعري الثبات المطلق إذ إن ذلك فوق أنه حالة نظرية محضة فهو في غير صالح حركية وفاعلية النشاط الاقتصادي. ويكفي أنه ضد طبيعته القائمة على المخاطر وعدم اليقين. وللتدليل على أن ابن خلدون إنما يعني به الثبات النسبي إشاراته العديدة والمتكررة إلى مايسميه حوالة الأسواق، وترجمتها الاقتصادية الحديثة لاتخرج عن التغييرات المضبوطة في الأسعار أو الاستقرار النسبي، فالتجارة تقوم على هذه الفكرة، وكذلك الصناعة، وإلى حد كبير الزراعة. ولذلك نراه يقول «وإنما معاش الناس وكسبهم في التوسط من ذلك ـ بين الغلاء المفرط والرخص الدائم ـ وسرعة حوالة الأسواق (ص ٣٩٨) فسرعة حوالة الأسواق مطلب ضروري لقيام معاش الناس وتأمين مكاسبهم ودخولهم. وقبل أن ينهي ابن خلدون حديثه عن الاستقرار السعري رأيناه يصرح بأن الرخص الدائم وإن كان ضاراً وغير محمود إلا أنه في حالة واحدة يكون محموداً، وهي مايتعلق بالمواد الغذائية.

يقول ابن خلدون «وإنما يحمد الرخص في الزرع من بين المبيعات لعموم الحاجة إليه واضطرار الناس إلى الأقوات من بين الغني والفقير. والعالة من الخلق هم الأكثر في العمران فيعم الرفق بذلك يرجح جانب القوت على جانب التجارة في هذا الصنف الخاص» (ص ٣٩٨) والفكرة من حيث المبدء مفهومة وصحيحة وسليمة. فما من مفكر ومسئول إلا ويعمل على تثبيت أسعار الأساسيات أو حتى تخفيضها.. لكن هنا لنا ملاحظتان :

أولاً : أنه لم يوضح لنا كيف يكون ذلك وبأي وسيلة يتحقق. وهل يطلب ذلك من القطاع الخاص أم أن على الدولة أن تتدخل بصورة أو بأخرى لتحقيق هذا المطلب؟ لم يوضح ابن خلدون شيئاً من ذلك.

ثانياً : أن هذه الفكرة مقتبسة ربما حرفياً من الإمام الغزالي الذي يقول «وبالجملة التجارة في الأقوات مما لايستحب لأنه طلب ربح، والأقوات أصول خلقت قواماً، والربح من المزايا فينبغي أن يطلب الربح فيما خلقت من جملة المزايا التي لا ضرورة للخلق إليها»(١) والملاحظ أن الغزالي هو الآخر لم يفصح عن كيفية تحقيق ذلك.

ويبقى سؤال أخير في هذا الموضوع مفاده إذا كان المطلوب هو التوسط والإعتدال والاستقرار النسبي فما هي معايير ذلك ومقاييسه؟ لقد أجاب ابن خلدون عن ذلك إجابة موفقة حيث يقول «علم ذلك يرجع إلى العوائد المتقررة بين أهل العمران» (ص ٣٩٨) أي أن الفيصل والحكم في ذلك هو العرف وما استقر عليه العمل بين الناس.

٢/٤/٣ ـ ديناميكية الأسعار :

السلع أنواع عديدة والأسعار عادة متحركة سواء في ذلك الأسعار المطلقة أو الأسعار النسبية أو المستوى العام للأسعار.

وقد اثارت تحركات الأسعار اهتمام ابن خلدون فقام بدراستها دراسة علمية تحليلية متوصلاً في ذلك إلى عدة تعميمات أو نظريات أصبح لبعضها اليوم مكان في الأدب الاقتصادي. وقد قام ابن خلدون بتقسم السلع إلى ثلاثة أنواع؛ ضرورية، حاجية (عادية)، كمالية. وفكرة تقسيم السلع في دراسة كهذه في حد ذاتها خطوة علمية سديدة إذ إنه كما سبق فإن السلع ذات طبائع مختلفة ومن ثم فلكل سلعة قانون حركتها الخاص. ثم إن تقسيمها بهذا الشكل دون غيره تقسيم مقبول بل هو أكثر قبولاً من غيره، من حيث المستهدف من التقسيم، مع ملاحظة أنه بداخل هذا التقسيم لم يغفل التنبيه الصريح على السلع الصناعية والخدمات.

وكثير من تلك المنتجات يدخل في نطاق الكماليات إذا ما قورن بالسلع الغذائية الأساسية.

---

(١) إحياء علوم الدين، مرجع سابق، جـ ٢ ص ٧٣ .

وانتقل بعد ذلك إلى الزمن فهو الوعاء والساحة التي تتحرك فيها الأسعار. وقد ربط ذلك بالتطور الاقتصادي العام في المجتمع. أي أن الدراسة أساساً هي في تحديد طبيعة العلاقة بين التطور الاقتصادي وحركية الأسعار، وهنا أيضاً نشاهد جانباً من عبقرية ابن خلدون العلمية والمنهجية إذ بدون هذه العلاقة فإن أية دراسة لتطور الأسعار لا قيمة لها فضلاً عن أنها حالة نظرية أو إن شئت فقل: غالباً في ظل السكون تسكن الأسعار.

وقد قسم مراحل التطور إلى مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى : تمثل مجتمعاً في بداياته وأولى خطواته نحو التطور.

المرحلة الثانية : تمثل هذا المجتمع وقد حث الخطا في طريق التقدم. ويمكن النظر لذلك من منظور آخر وهو مجتمع متطور متحرك إلى أعلى في المجال الاقتصادي والحضاري كيف يمكن رصد تحركات الأسعار من خلال هذا التطور والتقدم؟ وماهي النتائج المستخلصة؟ ذهب ابن خلدون إلى أن المجتمع في مراحله الأولى تكون أسعار الضروريات فيه مرتفعة وأسعار الحاجيات والكماليات منخفضة، وكلما أوغل في التقدم رخصت الضروريات وارتفعت أسعار الحاجيات والكماليات. ماهو تفسير هذه الظاهرة السعرية علينا قبل أن نستعرض تفسير ابن خلدون لهذه الظاهرة أن نتذكر جيداً أنه حتى عصر ابن خلدون لم يكن المجتمع الصناعي بالمفهوم الحديث قد ظهر بعد. وكانت المجتمعات على اختلاف أماكنها تعيش اقتصادياً ماقبل الثورة الصناعية. أي أنها اقتصاديات أولية أو زراعية بالدرجة الأولى وليست اقتصاديات صناعية.

يقول ابن خلدون «اعلم أن الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس ـ السلع والخدمات التي تشبع حاجات الناس ـ فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة ومافي معناها كالباقلاء والبصل والثوم وأشباهه ومنها الحاجي والكمالي مثل الأدم والفواكه والملابس والماعون والمراكب وسائر الصنائع والمباني، فإذا استبحر المصر وكثر ساكنه ـ لاحظ أن كثرة السكان في المجتمع معناها عند ابن خلدون التقدم ـ رخصت أسعار الضروري من القوت وما في معناه وغلت أسعار الكمالي، وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كان الأمر بالعكس» (ص ٣٦٢).

ولنستمع لابن خلدون وهو يشرح نظريته هذه يقول «والسبب في ذلك أن الحبوب من ضرورات القوت فتتوفر الدواعي على اتخاذها، إذ كل أحد لايهمل قوت نفسه ولا قوت منزله لشهره أو سنته فيعم إتخاذها أهل المصر أجمع أو الأكثر منهم في ذلك المصر أو فيما قرب منه، لابد من ذلك، وكل متخذ لقوته فتفضل عنه وعن أهل بيته فضلة كبيرة تسد خلة كثيرين من أهل ذلك المصر فتفضل الأقوات عن أهل المصر من غير شك فترخص أسعارها في الغالب، إلا مايصيبها في بعض السنين من الآفات السماوية.. وأما سائر المرافق من الأدم والفواكه وما إليها فإنها لاتعم بها البلوى ولا يستغرق اتخاذها أعمال أهل المصر أجمعين ولا الكثير منهم.

ثم إن المصر إذا كان مستبحراً موفور العمران كثير حاجات الترف توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها. كل بحسب حاله، فيقصر الموجود منها على الحاجات ـ المطلوب ـ قصوراً بالغاً ويكثر المستامون لها وهي قليلة في نفسها فتزدحم أهل الأغراض ويبذل أهل الرفه والترف أثمانها بإسراف في الغلاء لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم، فيقع فيها الغلاء كما تراه» (ص ٣٦٣).

تحليل هذه الفقرة يوضح لنا جوانب عديدة من العطاء الاقتصادي لابن خلدون إضافة إلى مانحن فيه.

لقد افترض عدة فروض أوصلته إلى النتيجة التي قال بها. ومن ذلك العرض الوفير للضروريات الغذائية نتيجة لوفرة الإنتاج فيها وذلك لانصراف كل السكان أو أكثرهم إلى ممارسة إنتاجها لضرورتها.

ومعنى ذلك فائض الإنتاج ومن ثم المزيد من العرض الذي يرتب بدوره فائض العرض ونتيجة ذلك كله انخفاض الأسعار. أما أن المقدمات تنتج هذه النتيجة فهذا أمر مسلم به، ويبقى السؤال حول صحة وواقعية هذه المقدمات. فهل هذه فروض واقعية؟ في مجتمع مثل المجتمع الخلدوني والذي جعله حقلاً لدراسته لانجد من الحيثيات مايؤدي إلى رفض مثل تلك الفروض. عكس نموذج المجتمع الصناعي مثل الذي عاش فيه ريكارد، ومن ثم جاءت تحليلاته مغايرة لتحليلات ابن خلدون فهو اختلاف واقع في المقام الأول. ومع ذلك يبقى

لفكر ابن خلدون صداه الواقعي الذي ينبيء بدقة ملاحظته وصواب نتيجته إذامانظرنا الآن في المجتمعات الصناعية وقارنا فيها أسعار الضروريات بأسعار الكماليات.

أما الكماليات ـ فعلى العكس من ذلك، حيث الحاجة إليها ليست عامة ولا ضرورية ومن ثم عدم اجتماع أهل البلد على إنتاجهم لها بل ولا الكثير منهم، معنى ذلك قلة الإنتاج ومن ثم قلة العرض. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الطلب عليها غير متناقض ولا ثابت بل هو طلب متزايد وذلك لارتفاع الدخول، ومعنى هذا اننا أمام سوق لمنتجات يتزايد فيها الطلب بشدة مع ثبات العرض. والنتيجة هي ارتفاع الأسعار. وهذه أيضاً نتيجة صحيحة من حيث إنتاج المقدمات لها، لكن ما مدى صحة المقدمات نفسها فيما يتعلق بتزايد الطلب على هذه النوعية لارتفاع الدخول فإنها صحيحة كما أكد على ذلك الفكر الاقتصادي اللاحق من خلال ماطرحه أنجل[١].

والحق أنه قانون ابن خلدون وليس قانون أنجل لكن ويل لسلف نحن خلفه!!! بل إن ابن خلدون لم يقف عند حد طرح القضية بل فسرها وكأنه يستشعر أهميتها من جهة وماسيقع عليه من غبن من اللاحقين وخاصة من أبناء دينه ولغته من جهة أخرى. لنسمع ثانية قوله عن تزاحم وتنافس أهل الرفه والترف على تلك الكماليات بدرجة أكبر بكثير ممن هم أقل منهم، لماذا هذه الظاهرة؟ هل لأنهم أقهر من غيرهم؟ هذا صحيح ولكن الأصح منهم لأنهم أكثر حاجة إليه من غيرهم. وهذه هي عبقرية ابن خلدون. الحاجة إلى بعض السلع والخدمات تشتد بتزايد الدخل. ماذا أبقى ابن خلدون في هذه المسألة لمن يأتي بعده!!! لاشيء اللهم إعادة صياغة وتقديم بعض الأساليب والأدوات مثل مرونة الطلب الدخيلة. وكيف أنها تتزايد حسب نوعية السلع وتدرجها في الكمالية. هذا عن المقدمة المتعلقة بالطلب أما المقدمة المتعلقة بالعرض وهي قلة العرض نتيجة لعدم قيام الكثير من المنتجين بإنتاج تلك السلع فالحقيقة أن الأرض من تحتها ليست بدرجة صلابة الأرض التي ارتكزت عليها مقدمة الطلب. لقد حدثنا ابن خلدون كثيراً عن السوق الحرة وفعاليتها في تخصيص

---

(١) لمعرفة مفصلة بقانون أنجل يمكن الرجوع إلى : د. محد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، ص ٩٠، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ٩٠ .

الموارد كما حدثنا عن أن السلعة التي يشتد عليها الطلب سرعان ماتعرض بكثرة استفادة من هذا الطلب الفعلي المتزايد. فكيف في ضوء ذلك يجيء هنا ويقول إن قلة من المستثمرين من يقوم بذلك ومن ثم فإن العرض قليل والطلب متزايد.

أعترف بأنني أجد صعوبة قد تكون كبيرة في فهم منطق ابن خلدون هذا. ولا أغامر وأتهمه بالخطأ ـ مع أن الخطأ وارد عليه ـ إلا أنني أتهم نفسي بالدرجة الأولى، ولعل واقعه الفعلي كان فيه من العوامل ماجعله يقول بذلك. يمكننا أن نضيف أنه وإن زاد الطلب على سلعة ما ومهما كان السوق حراً ومهما كانت الرغبة لدى القائمين على أمر هذه السلعة في إنتاجها إلا أنه قد تحول دون ذلك عوامل أو على الأقل تؤخر من تنفيذها. ونحن نعلم أن الإنتاج يتطلب عدة عناصر إنتاجية، ونستطيع أن نقول إنه وإن هبَّ العرض ليتزايد أن تزيده غالباً لن يكون بنفس الدرجة التي يتزايد بها الطلب ومن ثم تظل الأسعار مرتفعة. على آية حال الأمر هنا يحتمل العديد من الإجتهادات والآراء.

ومهما يكن من الأمر فإن نظريته في ارتفاع أسعار الكماليات بارتفاع الدخل نظرية سليمة تماماً بغض النظر عن السلامة الكاملة في تبريرها.

هذا عن الكماليات في المنتجات الزراعية، فماذا عن المنتجات الصناعية والخدمية، وهي ذات صبغة كمالية عادة؟ لقد عمم عليها نظريته القائلة بارتفاع أسعارها في هذا المجتمع المتقدم ولنستمع إليه يفسر لنا ذلك.

يقول ابن خلدون: «وأما الصنائع والأعمال أيضاً في الأمصار الموفورة العمران فسبب الغلاء فيها أمور ثلاثة؛ الأول كثرة الحاجة لمكان الترف في المصر بكثرة عمرانه، والثاني إعتزاز أهل الأعمال لخدمتهم وإمتهان أنفسهم لسهولة المعاش في المدينة بكثرة أقواتها، والثالث كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم إلى امتهان غيرهم وإلى استعمال الصناع في مهنهم فيبذلون في ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار بها فيعتز العمال والصناع وأهل الحرف وتغلو أعمالهم وتكثر نفقات أهل المصر في ذلك» (ص ٣٦٣) وهنا نجدنا لانملك إلا التسليم بصحة النظرية من حيث إنتاج المقدمات لها أو تأدية الفروض إليها، لكن ما الرأي في صحة هذه الفروض في ذاتها؟ نحن في مجتمع موفور

العمران متقدم اقتصادياً. ماذا عن مستوى أسعار مصنوعاته وخدماته بالنسبة لمستوى أسعار ضرورياته؟ الواقع يؤكد على ارتفاعها. ننتقل إلى تحليل تفسير ابن خلدون لذلك.

لقد ذكر في تفسير ذلك ثلاثة عوامل وليس عاملاً واحداً ـ وهذا أمر في حد ذاته محمود علمياً إلى درجة كبيرة من شخص عاش في القرن الرابع عشر الميلادي ـ العامل الأول يرجع إلى أنه نظراً لارتفاع الدخول فإن الطلب على تلك المنتجات يتزايد لما فيها من خصائص كمالية، وهذا مسلم به. العامل الثاني يرجع إلى جانب العرض وهو هنا أجاد وأبدع حيث أن العرض لايتزايد بما يتواءم وتزايد الطلب، لماذا؟ هل لعدم توفر القائمين على إنتاجها؟ لم يركز على ذلك بل ركز على عنصر أهم بكثير وخاصة من الناحية التحليلية إن السبب في ذلك هو إحجام العاملين عن المزيد من عرض العمل.

والسبب في ذلك إرتفاع دخولهم الحقيقية لإنخفاض أسعار السلع وخاصة الأساسية الغذائية، ومعنى ذلك أن من عوامل عرض العمل مستويات الدخول وتكاليف المعيشة. وكأنه بذلك يقدم لنا بذرة أو نبتة كاملة لما أصبح يعرف فيما بعد بارتداد عرض العمل، وكذلك بالمقارنة التي يجريها العامل بين العمل ووقت الفراغ. وكلما سهل العيش كلما ازداد تقدير قيمة وقت الفراغ.

أما العامل الثالث فهو كثرة الطالبين، مع أن هذا يمكن إدخاله في العامل الأول إلا أن تمييزه واستقلاله لايخلو عن فائدة، ألم نجد الاقتصاديين يقولون إن عوامل زيادة الطلب منها كثرة السكان وتزايد الدخل وتغيير الأذواق!! وإذن فالكثرة من الطالبين في حد ذاتها تفيد زيادة الطلب.

في ظل تلك الأوضاع والملابسات نجد السوق سوق البائعين. ومن ثم فإن الأسعار تغلو وترتفع عن السعر العادي الطبيعي أو عن قيمة السلع والخدمات، وهنا نلاحظ كيف يختلف الثمن عن القيمة، إذ هو أعلى من القيمة.

هذا عن ديناميكية الأسعار في مجتمع قطع شوطاً طويلاً في العمران والنمو والتقدم، فماذا عنها في مجتمع في بداية حياته؟ وماتفسير ماقاله ابن خلدون من أن ضرورياته غالية

وكمالياته رخيصة؟ يقول ابن خلدون «وأما الأمصار الصغيرة والقليلة الساكن فأقواتهم قليلة لقلة العمل فيها، ومايتوقعونه لصغر مصرهم من عدم القوت فيتمسكون بما يحصل منه في أيديهم ويحتكرونه فيعز ـ يقل ـ لديهم ويغلو ثمنه على مستامه ـ طالبه» (ص ٣٦٣). نحن نعلم موقف ابن خلدون من عنصر السكان وأثره الاقتصادي وفي ضوء موقفه هذا فإن قلة السكان معناها عدم الاستغلال الكفء للموارد لعدم إمكانية التخصص وتقسيم العمل. وإذن فإنتاج الأقوات قليل بالنسبة للطلب عليها لضرورتها، كما أن عنصر التوقعات يزيد من حدة قلة العرض، إذ إن الكثير مما ينتج يخزن ويدخر. وفي ضوء ذلك يغلو الثمن حيث لايتمشى العرض مع الطلب. ونحن نرى أن هذه الافتراضات صحيحة ولو بدرجة غير كاملة.

أما عن الكماليات في هذا المجتمع البدائي فهي منخفضة الثمن نسبياً، ومصدر ذلك كما يقول ابن خلدون «وأما ـ مرافقهم ـ الكماليات ـ فلاتدعو إليها حاجة لقلة الساكن وضعف الأحوال فلا تنفق لديهم سوقه فيختص بالرخص في سعره» (ص ٣٦٤). نلاحظ أن التبرير هنا واضح إذ يرجع إلى قلة الطلب بدرجة تفوق قلة العرض فيرخص الثمن. ومعروف أن الكماليات يقل عليها الطلب في ظل تدني مستويات المعيشة. ومهما قل العرض فيظل للطلب الأثر البارز هنا.

ومع هذا العرض التحليلي الجيد لابن خلدون، إلا أنه قد يرد عليه أن موقفه حمال للعديد من التناقضات. فلقد نادى كثيراً بأهمية زيادة السكان وبأهمية تواجد المزيد من الطلب حتى ينهض العرض ويكثر، معنى ذلك أنه لايرى في العرض مشكلة، فالفرص الاستثمارية متاحة ومفتوحة، ولا يحتاج إلا إلى طلب عليه وعلى منتجاته، ثم إن تقسيم العمل يولد العديد من المنتجات والمعروضات لما هو عليه من كفاية إنتاجية عالية. فكيف يتسق ذلك كله وقول ابن خلدون إن المجتمعات المتقدمة مرتفعة الأسعار بل أن أسعارها تغلو بشدة في بعض المراحل وفي بعض المنتجات؟ وكيف يتسق هذا مع قوله إن الطلب على بعض الخدمات وهي الخدمات الصناعية وخاصة الكمالية منها يشتد على حين أن المعروض منها ثابت ومن ثم يرتفع السعر؟ إذن إما أن نسلم بأن الأسعار سترتفع وبقوة كلما خطا المجتمع في طريق النمو، وعند ذلك تسقط مقولات زيادة السكان وكذا مقولات إن العرض يستجيب وبفعالية للطلب

وإما أن نسلم بزيادة السكان وبنتائج تقسيم العمل ويتجاذب العرض مع الطلب ومن ثم يسقط مقولة الارتفاع المتواصل في مستويات الأسعار ـ أما أن نجمع بين هذا وذاك فهذا محل نظر[1] ـ الواقع هذا اعتراض وارد وقوي وله مبرراته ومنطقه.

فهل من مخرج من ذلك أم تسجل هذه نقطة في رصيده بالسالب؟ في محاولتي هذه لن أدافع عن ابن خلدون لكني أحاول أن أطرح بعض الملاحظات علها تفيدنا في ذلك الموقف وتخفف على الأقل من حدة هذا الاعتراض.

علينا أن نلاحظ أن ارتفاع الأثمان لاتعني بصفة مطلقة قلة العرض فقد يكون العرض كثيراً لكن بنفقات مرتفعة، وقد يكون مصدر ارتفاع النفقات هو ما هنالك من رسوم وضرائب، وهذا ما أشار إليه ابن خلدون، كذلك فإنه كثيراً ماكان يصرح بأن الارتفاع الكبير في الأسعار إنما هو في المراحل الأخيرة من النمو، ولا أرى أحداً من الاقتصاديين يخالفه في ذلك حيث تبدأ عناصر الإنتاج أو بعضها في عدم مواءمة الطلب، كذلك فإنه ركز على بعض السلع وبعض الخدمات لظروف خاصة تتعلق بعرض عناصر انتاجها، وارتفاع أسعارها ينتشر في بقية القطاعات لما هنالك من ترابط صناعي ثم إنه يقارن بين بلدتين أحدهما متقدمة والأخرى فقيرة في بداية نموها؟ ويشير إلى أنه طالما هنالك من صلات وثيقة بين مستوى المعيشة ونفقات المعيشة فكلما كثر الدخل كثر الخرج ومعنى ذلك أنه نظراً لإرتفاع مستوى الدخل القومي فإنه من المعتاد أن تكون أسعار السلع والخدمات بوجه عام أعلى في الدولة المتقدمة عنها في الدولة المتخلفة. ولإدراك ذلك عملياً علينا أن نقارن بين مستوى الأسعار في أمريكا وفي اليمن مثلاً.

٣/٤/٣ ـ اختلاف الاسعار من بلدة لأخرى :

نلاحظ أن الفقرة السابقة قد انصرفت أساساً إلى مقارنة الأوضاع السّعرية في المجتمع الواحد عبر أزمنة وأوضاع اقتصادية متفاوتة، على أن ذلك لايمنع من استخدام هذا التحليل نفسه في المقارنات السعرية بين البلدان المختلفة المتفاوتة في مراحل النمو. بمعنى أن اختلاف

(١) وقد أورد ذلك الدكتور محمد صالح : انظر الفكر الاقتصادي العربي في القرن ١٥ ، مجلة القانون والاقتصاد، السنة الثالثة، العدد السادس، ص ٧٩٥ .

درجة النمو الاقتصادي يمثل عاملاً من عوامل اختلاف الأسعار. لكن ابن خلدون لم يكتف بذلك بل اضاف عناصر جديدة في قضية المقارنات السعرية بين البلدان المختلفة أهمها:

(١) اختلاف الأنظمة والسياسات المالية، وخاصة مايتعلق بالضرائب فقد ذهب إلى أن البلدان تختلف في ذلك ومن ثم تتفاوت الأسعار فيها. يقول ابن خلدون «وقد يدخل أيضاً في قيمة الأقوات قيمة ما يفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان في الأسواق وأبواب المصر وللجباة في منافع يفرضونها على البياعات لأنفسهم، ولذلك كانت الأسعار في الأمصار أغلى من الأسعار في البادية إذ المكوس والمغارم والفرائض قليلة لديهم أو معدومة وكثرتها في الأمصار، لاسيما في آخر الدولة» (ص ٣٦٤) ولاشك أن الفكر الاقتصادي المعاصر يصادق تماماً على تلك المقولة، فكثير ما يكون مرجع التمايز السعري هو اختلاف السياسات الضريبية.

(٢) اختلاف البلاد في مدي وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج ومن ثم إختلافها في نفقات الإنتاج، وقد مثل ابن خلدون لذلك بأسعار القوت في قطر الأندلس مقارناً ببلاد البربر، ففي الأولى نظر التزايد تكاليف الإنتاج الزراعي لرداءة عناصر الإنتاج على العكس في ذلك في بلاد البربر وجدنا الأسعار في الأولى أعلى منها في الثانية. يقول في ذلك «وقد تدخل أيضاً في قيمة الأقوات قيمة علاجها في الفلح ويحافظ على ذلك في أسعارها كما وقع بالأندلس لهذا العهد.. ولما كانت بلاد البربر بالعكس من ذلك في ذكاء منابتهم وطيب أرضهم ارتفعت عنهم المؤنة جملة في الفلح مع كثرته وعمومته فصار ذلك سبباً في رخص الأقوات ببلدهم» (ص ٣٦٤).

٣/٤/٤ ـ هل تعرض أو عرف ابن خلدون التضخم ؟

إذا فسرنا التضخم بمظاهره وآثاره وهو الارتفاع المستمر في الأسعار فإننا نجد لابن خلدون آراء عديدة حول أسباب هذه الظاهرة يمكن تجميعها فيما يلي :

(١) المزيد من الطلب مع عدم قدرة العرض على التواؤم معه، مما يذكرنا بنظرية جذب الطلب.

(٢) ارتفاع وتزايد التكاليف (دفع التكاليف). ومن عباراته في ذلك «... وتصير قيمة الأعمال كلها مع ذلك عزيزة والمرافق غالية بازدحام الأعراض عليها من أجل الترف، وبالمغارم السلطانية التي توضع على الأسواق والبياعات وتعتبر في قيم المبيعات ويعظم الغلاء في المرافق والأوقات والأعمال» (ص ٣٦٥).

(٣) كذلك يمكن إدخال العامل النقدي (كمية النقود) حيث أشار إلى أن كثرتها تفقدها قيمتها ومعنى ذلك ارتفاع كبير في الأسعار. (ص ٥٢٩).

٥/٣ ـ التوزيع الوظيفي «عوائد خدمات عناصر الإنتاج» :

يلاحظ القارىء للمقدمة أن صاحبها أشار في أكثر من موطن لعوائد عناصر الإنتاج كما يلاحظ أن هذه الاشارات لاتقف عند حد التوزيع الوظيفي بل تتعداه إلى نظرية التوزيع وفيما يتعلق بتحديد أثمان هذه الخدمات نجده يطبق عليها مباديء النظرية العامة في الأثمان، بمعنى أنها تخضع لما تخضع له المنتجات النهائية في تحديد أسعارها وذلك من خلال العرض والطلب. وهنا نسجل لابن خلدون اكتشافه المبكر وغير المسبوق لطبيعة الطلب على هذه العناصر، وكيف أنه يختلف عن الطلب على المنتجات النهائية، إذ الطلب على المنتجات طلب ذاتي بينما الطلب على هذه الخدمات طلب مشتق.

وله في ذلك عبارة صريحة الدلالة وهي «وعلى مقدار العمران تكون جودة الصنائع للتأنق فيها حينئذ واستجادة مايطلب منها بحيث تتوفر دواعي الترف والثروة وأما العمران البدوي أو القليل فلا يحتاج من الصنائع إلا البسيط خاصة المستعمل في الضروريات من نجار أو حداد أو خياط. وإذا وجدت هذه بعد فلا توجد فيه كاملة ولا مستجادة.. إذ كلها وسائل إلى غيرها وليست مقصودة لذاتها» (ص ٤٠١).

وفي عبارة أخرى يقول « ... ودعتهم أحوال الرفة والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق في المساكن والملابس واستجادة الآنية والماعون واتخاذ الخدم والمراكب. وهذه كلها أعمال تستدعي بقيمها ويختار المهرة في صناعتها والقيام عليها فتنفق أسواق الأعمال والصنائع» (ص ٣٦٠) أما عرض هذه الخدمات فتتحدد من خلال حجم السكان ودرجة التقدم

العلمي، والعوامل الطبيعية، والتنظيمات والسياسات الاقتصادية، ويمكن إضافة عامل آخر إلى تلك العوامل هو الطلب على هذه الخدمات. وفي مواطن عدة نجد ابن خلدون يشير إلى أن كثرة السكان تعني كثرة الأيدي العاملة، كذلك فقد نص على أن الصنائع تحتاج إلى العلم، وكلما ارتقت المعارف والعلوم كلما تقدمت الصنائع، وتقدم الصنائع يستلزم عرض جيد لعناصر الانتاج، كذلك الحال في العوامل الطبيعية والسياسات الاقتصادية.

وأخيراً فإن عرض هذه الخدمات يتأثر أيضاً بالطلب عليها. فكثيراً مايقول إن الصنائع إنما تكثر وتستجاد إذا كثر طالبها. فزيادة الطلب تؤدي في التحليل الحركي إلى زيادة العرض من خلال مايؤدي إليه من رفع الثمن. يقول ابن خلدون في ذلك «وإذا ضعفت أحوال المصر وأخذ في الهرم بانتقاص عمرانه وقلة ساكنه تناقص فيه الترف ورجعوا إلى الاقتصار على الضروري من أموالهم فتقل الصنائع التي كانت من توابع الترف لأن صاحبها حينئذ لايصح له بها معاشه فيفر إلى غيرها» (ص ٤٠٣) وفيما يلي عرض لما قدمه ابن خلدون حيال كل عائد.

١/٥/٣ ـ الربح :

يلاحظ أنه في عصر ابن خلدون كان عادة مايتولى صاحب رأس المال إدارته والقيام عليه وإن كان في بعض الحالات قد تسند تلك المهمة التنظيمية إلى المضارب، ومعنى ذلك أن الربح قد ينصرف إلى رأس المال كما قد ينصرف بعضه إلى المنظم إن كان مستقلاً في صورة المضارب.

وفيما يتعلق بنشأة الربح فأن ابن خلدون قدم ثلاثة مصادر في ذلك. أولاً حوالة الأسواق بمعنى تغير الأسعار من فترة لأخرى، ومن ثم فإن تخزين بعض أموال التجارة قد ينشأ منه ربح. وثانياً نقل المنتجات من مكان هي فيه أرخص إلى مكان هي فيه أغلى، ومن ثم تتولد الأرباح، وثالثاً البيع بالأجل بثمن مرتفع (ص ٣٩٥).

والباحث يلمح في المصدرين الأولين قدراً من المخاطرة من جهة وقدراً من التجديد والابتكار من جهة أخرى، مما يعني أننا في ظل أوضاع حركية وليست راكدة ساكنة.

ويحدد الربح من خلال تفاعل العرض والطلب وكلما كانت السوق حرة خالية من شوائب الإحتكار من قبل الدولة أو بعض الأفراد كلما كان الربح المتحقق ربحاً اقتصادياً عادلاً مشروعاً مهما كان مقداره. أما إذا شاب السوق شائبة احتكار فهو ربح احتكاري مرفوض اقتصادياً ومحرم شرعاً. وقد فصل القول في ذلك عند حديثه عن تجارة الدولة وعن الظلم الاقتصادي.

وكذلك يلاحظ أن ابن خلدون حذر بشدة من العدوان عليه أيا كانت درجة هذا العدوان، إذ إن ذلك يقتل الحافز على النشاط الإنتاجي من جهة كما أنه يعرض رؤوس الأموال للتلف والنفاذ من جهة أخرى فالربح «يحصل منه الكسب والمعاش للمحترفين بالتجارة» (ص ٣٩٨) كذلك نراه في ص ٣٩٥ يفرق بين الربح المتوسط والربح الكلي، ويؤكد على أن المعول عليه هو الربح الكلي فمهما كان المتوسط مرتفعاً إلا أن العبرة بحجم المبيعات. إن ذلك يفيد ضمن مايفيد أن ابن خلدون كان على بينة كاملة من فكرة مرونة الطلب، كما أنه كان على وعي كامل بما ينبغي أن تكون عليه السياسة السعرية.

٢/٥/٣ ـ الأجر :

هو عائد عنصر العمل في الجملة، ويتحدد من خلال العرض والطلب فكلّما كانت الحاجة إلى العمل قوية كان الأجر مرتفعاً.

وتختلف الأجور من شخص إلى آخر ومن مهنة لأخرى حسب الحاجة من جهة والإنتاجية من جهة أخرى. وفي ذلك يقول مفسراً تدني أجور المدرسين وأهل الفتيا: «إن الكسب قيمة الأعمال، وهي متفاوتة بحسب الحاجة إليها فإذا كانت الأعمال ضرورية في العمران عمّت البلوى به كانت قيمتها أعظم وكانت الحاجة إليها أشد، وأهل التدريس والفتيا.. لايضطر إليهم عامة الخلق فيقع الاستغناء عن هؤلاء في الأكثر» (ص ٣٩٣) كما يقول «وتختلف الصنائع في ذلك باختلاف الحذق والبصر» (ص ٤٠٨).

وقد أكد ابن خلدون على ضرورة العدل في موضوع الأجور، وأن ينال العامل قيمة عمله كاملة من خلال سوق حرة وألا يفرض عليه أجر تحكمي كذلك فقد أكد على ألا يجبر

على ممارسة أعمال غير راض عنها، حيث إن ذلك كله ضار اقتصادياً ممنوع شرعياً.

يقول ابن خلدون «ومن أشد الظلامات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق.. فإن الرعية المعتملين في العمارة إنما معاشهم ومكاسبهم من اعتمالهم ذلك فإذا كلفوا العمل في غير شأنهم، واتخذوا سخرياً في معاشهم بطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك، وهو متمولهم دخل عليهم الضرر.. وأدى ذلك إلى إنتقاض العمران وتخريبه» (ص ٢٩٨).

ولعل مما يسجل لابن خلدون هنا وقوفه بجوار العمال وبالذات من منطلق اقتصادي، كذلك وصوله إلى العوامل الصحيحة الحقة في تحديد الأجور وهي العرض والطلب وليست النظريات التي قال بها الفكر الاقتصادي الغربي في بداياته مثل نظرية أجر الكفاف ونظرية مخصص الأجور.

٣/٥/٣ ـ الريع :

مما يلاحظ أن ابن خلدون قد أطلق عليه لفظة الفائدة. ونستطيع أن نقول هنا بثقة واطمئنان أن أهم العناصر الاقتصادية الأساسية لهذه المسألة قد أثارها بل إكتشفها ابن خلدون.

فمن حيث كونه ريعاً مطلقاً «إيجاراً» نجد أن ابن خلدون تحدث عنه في كثير من المواطن وقد بين أن هذا الريع يتفاوت بشدة تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة من نمو وازدهار أو كساد وركود واضمحلال. و أشار إلى أنه في حالات الاستقرار عادة مايكون قليلاً لكنه عند بدء حالات الازدهار ونظراً لتزايد الطلب مع ثبات العرض فإنه يرتفع بشدة ويحصل صاحبه على دخل كبير دون سعي منه أو اكتساب، وفي تلك الحالة كثيراً مايكون محط أنظار الحكام لمصادرته أو الحصول على الجزء الأكبر منه.

وهذه هي نفس الفكرة التي رددها فيما بعد كل من جون ستيورات ميل وهنري جورج يقول ابن خلدون «وأما فوائد العقار والضياع فهي غير كافية لمالكها في حاجات معاشه، إذ هي لاتفي بعوائد الترف وأسبابه وإنما هي في الغالب لسد الخلة وضرورة المعاش.. وأما

التمول منه وإجراء أحوال المترفين فلا وقد يحصل ذلك منه للقليل أو النادر بحوالة الأسواق.. إلا أن ذلك إذا حصل ربما امتدت إليه أعين الأمراء والولاة واغتصبوه في الغالب أو أرادوه على بيعه منهم ونالت أصحابه منه مضار ومعاطب» (ص٣٦٧) وله عبارة أخرى بالغة الدلالة في ذلك هي «فإن العقار في آخر الدولة وأول الأخرى عند فناء الحامية وخرق السياج وتداعي المصر إلى الخراب تقل الغبطة به لقلة المنفعة فيه بتلاشي الأحوال فترخص قيمها وتتملك بالأثمان اليسيرة وتتخطى بالميراث إلى ملك آخر وقد استجد المصر شبابه وانتظمت له أحوال رائعة حسنة تحصل معها الغبطة في العقار والضياع لكثرة منافعها حينئذ فتعظم قيمها ويكون لها خطر لم يكن في الأولى، ويصبح مالكها من أغنى أهل المصر ليس ذلك بسعيه واكتسابه إذ قدرته تعجز عن مثل ذلك» (ص ٣٦٧).

ولنضع أمامك نص عبارة هنري جورج «ليس تفاوت الخصوبة بالذي يؤدي حقيقته إلى تحقيق أكبر الزيادة في قيمة الأرض، وإنما ترجع إلى الزيادة في عدد السكان وفي إنتاجية المجتمع» ويعلق على هذه المقولة جورج سول قائلاً «هذا الرأي مازال صامداً أمام التجارب»[1] فهل هناك فرق بين الموقفين حتى ينسب هذا الكلام لمل وهنري جورج وينسى ابن خلدون!!! ومع ذلك فإن ابن خلدون مثل في موقفه هذا العالم بالمعنى الذي يتمسك به الغربيون من مجرد تقرير وتحليل وتفسير واقع، لكن مل وهنري جورج قد تجاوزا ذلك إلى هجوم على أصحاب الريع ورسم سياسة اقتطاعه واستعداء الدولة عليه.

أما الريع التفاضلي الذي يعزونه زورا وبهتانا إلى ريكاردو فقد أشار إليه بوضوح ابن خلدون عند حديثه عن بلاد الأندلس وكيف أنه عندما ألجأ المسيحيون المسلمين إلى ساحل البحر حيث الأرض الرديئة التربة المرتفعة التكالف فإن أسعار القمح في كل بلاد الأندلس قد ارتفعت. ومعنى ذلك أن السعر يحدد في ضوء تكلفة الأرض الحديّة. ومعنى ذلك استفادة أصحاب الأراضي الجيدة (فوق الحدية) وحصولهم على ما أسماه ريكاردو بالريع. يقول ابن خلدون «وقد تدخل أيضاً في قيمة الأقوات قيمة علاجها في الفلح ويحافظ على ذلك في أسعارها كما وقع في الأندلس لهذا العهد وذلك أنهم لما ألجأهم النصارى إلى سيف البحر

(١) انظر، جورج سول، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة د. راشد البرادي، القاهرة، ص ١٣٤.

وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة النكدة النبات وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب فإحتاجوا إلى علاج المزارع لإصلاح نباتها وفلحها. وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤنة وصارت في فلحهم نفقات لها خطر فاعتبروها في سعرهم، واختص قطر الأندلس بالغلاء منذ اضطرهم النصارى إلى هذا المعمور...» (ص ٣٦٤).

في هذه العبارة تكمن وتستقر الفكرة الكاملة لما أصبح يعرف اليوم بالريع الريكاردي والحق أن ريكاردو لم يأت إلا بصياغات صريحة[1] ولو تأملنا قولة ابن خلدون اختص قطر الأندلس بالغلاء لهذا العهد لوجدنا أن السعر المرتفع قد عم القطر كله سواء في ذلك منتجات الأرض الجيدة والأرض الرديئة. ولو ضممنا إلى ذلك ماقاله في صدر عبارته من أن كل النفقات تدخل في قيمة السلع ويحافظ عليها في الأسعار بما يفيد ذلك من اتحاد السعر واختلاف التكلفة. فإننا نجد أن هناك دخلاً ما حصل عليه أصحاب الأراضي الجيدة دون الأراضي الرديئة، وهذا الدخل هو بعينه ما أطلق عليه ريكاردو اسم الريع.

ولو لاحظنا قوله «لهذا العهد» و«منذ اضطرهم النصارى إلى ذلك» لأدركنا على الفور مدى ماكان عليه ابن خلدون من إدراك و اضح ودقيق لأبعاد القضية إذ معنى ذلك أنه قبل حدوث هذه الأحداث لم تكن أسعار القمح هناك عالية وهذا صحيح تماماً حيث قلة النفقات لوفرة الأرض الخصبة.

في ضوء هذا العرض ندرك مدى ماعليه كتاب تاريخ الفكر الاقتصادي من جهل أو تجاهل بحقائق هذا التاريخ والتوثيق الصحيح لأفكاره وعزوها إلى مكتشفيها الحقيقيين.

٦/٣ ـ التوزيع الشخصي :

موضوع التوزيع الشخصي في غير حاجة إلى بيان أنه الدخل القومي من حيث توزيعه بين الأشخاص. مانمط توزيعه؟ وماهي العوامل المحددة لذلك؟ وماذا عن فكرة المساواة

---

(١) D. RICARDO. OP. CIT., PP. 33-45, PP.33 - 45, PP.3219 FF.
ولمزيد من المعرفة بما قدمه ريكاردو في موضوع السريع يراجع د. سعيد النجار، مرجع سابق، ص ١٤٤ ومابعدها، د. حسين عمر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص ٥٣، I. OSER, OP. CIT, P. 93. FF.

والتفاوت؟ وكيف يتأثر نمط التوزيع خلال عمليات النمو؟ وأخيراً ما أهمية عدالة التوزيع.

هذه قد تكون أهم المسائل التي تبحث تحت عنوان التوزيع الشخصي. ومن المعروف أن تحليل هذا الموضوع يعتبر من أضعف مواطن التحليل الاقتصادي إن لم يكن أضعفها. ولا نجد له مكاناً يذكر جوانب النظرية الاقتصادية التي بين أيدينا اليوم. لكنا نجد له اهتمامات أخذت في التزايد والنمو فى الحقبة الأخيرة في نظرية التنمية.

ونظراً لطبيعة ابن خلدون وموسوعية معارفه وعدم اقتصاره على الدراسة الاقتصادية بمفردها فإنه على خلاف ماجرى عليه العمل لدى قدماء الاقتصاديين الوضعيين قد اهتم بهذا النوع من التوزيع بدرجة قد تزيد عن درجة اهتمامه بالتوزيع الوظيفي وفيما يلي نستعرض ماقدمه في هذا الشأن.

١/٦/٣ ـ التفاوت هو السمة الغالبة :

خلص ابن خلدون من دراسته لهذا الموضوع إلى أن الغالب على المجتمعات نمط التفاوت وخاصة المجتمعات المتطورة أما المجتمعات البدائية فتقل فيها حدة التفاوت ويتقارب الجميع عند حدود الفقر أو فوقه بقليل.

يقول ابن خلدون «العالة من الخلق هم الأكثر في العمران» (ص ٣٩٨). ويقول أيضاً «أكثر التجار وأهل الفلاحة في الغالب وأهل الصنائع كذلك إذا فقدوا الجاه واقتصروا على فوائد صنائعهم فإنهم يصيرون إلى الفقر والخصاصة في الأكثر ولا تسرع إليهم ثروة وإنما يرمقون العيش ترميقاً ويدافعون ضرورة الفقرة مدافعة» (ص ٣٩١).

ويقول: « ... فلذلك تجد أهل هذه الأمصار الصغيرة ضعفاء الأحوال متقاربين في الفقر والخصاصة ويشير إلى أن هناك من يمتلك القصور ومن يسكن الأكواخ» (ص ٤٠٧). هذا تقرير حالة قدمه ابن خلدون، لكن ماتفسير ذلك؟ وماهي العوامل المحددة النمط التوزيعي؟ هذا مانعرض له في الفقرة القادمة.

٢/٦/٣ ـ عوامل التوزيع الشخصي :

أشار ابن خلدون إلى عدة عوامل تمارس أثرها التوزيعي مع تفاوتها في الأهمية. ومن ذلك :

(١) **الثـروة وعـوائدها**: تملك الإنسان لبعض أنواع الثروة مثل العقارات والضياع والإقتصار على مايتحقق منها من ريع لايهيئ لمالكها فرصة للاغتناء.

فريعها في الغالب قليل ثم إن قيمتها نفسها تتقلب بشدة خلال مرحلتي الرواج والكساد ففي نهاية مرحلة الرواج تهبط قيمتها لقلة مايكون فيها من منفعة ومن ثم هبوط الطلب عليها بينما في بداية الانتعاش ترتفع قيمتها كثيراً لعظم مايتوقع من عوائدها. على أية حال يرى ابن خلدون أن مجرد تملك هذه الأموال والاعتماد على عوائدها لاتحقق للفرد مستوى عالياً من الدخل «إن القصد باقتناء الملك من العقار والضياع إنما هو الخشية على من يترك خلفه من الذرية الضعفاء ليكون مرباهم به ورزقهم فيه ونشوؤهم بفائدته مادامو عاجزين عن الاكتساب، فإذا اقتدروا على تحصيل المكاسب سعوا فيها بأنفسهم» (ص ٣٦٧).

ويمكن التعبير عن هذا العنصر والعنصر التالي بما يعبر به حالياً من الحصص التوزيعية. بمعنى مايتحصل عليه الفرد نظير إسهامه بخدمات إنتاجية. وقد أشار ابن خلدون إلى ذلك صراحة بقوله «أن الكسب الذي يستفيده البشر إنما هو قيمة أعمالهم، ولو قدر أحد عطل عن العمل جملة لكان فاقد الكسب بالكلية، وعلى قدر عمله وشرفه بين الأعمال وحاجة الناس إليه يكون قدر قيمته، وعلى نسبة ذلك نمو كسبه وإنقاصه» (ص٣٩٠).

(٢) **العـمل**: مع الادراك بأن مافي الفقرة السابقة يندرج فيه جوانب من العمل إلا أن مانريد الإشارة إليه هنا هو ما أكد عليه ابن خلدون من أنه بتقدم المجتمعات تتولد صناعات جديدة تحقق من الأرباح لأصحابها والأجور للعاملين فيها مالا تحققه الصناعات القديمة مما يؤثر جوهرياً على نمط التوزيع وحركيته مع النمو الاقتصادي. وعبارته في ذلك هي «وإذا زخر بحر العمران وطلبت فيه الكماليات كان من جملتها التأنق في الصنائع وإستجادتها.. وتزايدات صنائع أخرى معها مما تدعو إليه عوائد الترف وأحواله من جزار ودباغ وخراز وصائغ وأمثال ذلك، وفقد تنتهي هذه الأصناف إذا استبحر العمران إلى أن يوجد منها كثير

من الكمالات والتأنق فيها في الغاية، وتكون من وجوه المعاش في المصر لمنتحلها، بل تكون فائدتها من أعظم فوائد الأعمال» (ص ٤٠١)). ومعنى ذلك أن نمط التوزيع تعتريه التغيرات خلال تطور المجتمع، كما أن التوزيع الوظيفي هو أحد محددات نمط التوزيع الشخصي.

(٣) الجاه: «المركز الاجتماعي» هذا العامل اعتبره ابن خلدون أهم العوامل المحددة لحصة الفرد من ثروة المجتمع ودخله وقد عني العلماء قديماً وحديثاً بدراسة هذا العامل[1] لكن ابن خلدون أسهب في تحليل الآليات التي يعمل من خلالها عمله في التوزيع الشخصي بلغة فنية اقتصادية.

لقد عرفه بأنه «القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالإذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة» (ص ٣٩٠). كما استطاع أن يفسر به ومن خلاله غنى بعض فئات المجتمع ومن ذلك رجال الحكم والحاشية وبعض رجال الدين (ص ٣٦٩، ص ٣٨٩)، كذلك نجده يعتبر فقدانه عاملاً من عوامل فقر بعض الفئات في المجتمع وبخاصة بعض علماء الدين (ص ٣٩٣). إن منطق ابن خلدون في تفسير الكيفية التي من خلالها يؤثر الجاه تأثيراً كبيراً في نمط التوزيع يقوم على أن صاحب الجاه نظراً لجاهه واحتياج غيره إليه يحصل على أموال وأعمال من غيره دون أن يبذل في مقابلها عوضاً مالياً مما يؤدي إلى تراكم ماالديه من ثروة جاءت له من جهد وعمل ومال غيره، إضافة إلى مالديه هو من أموال. وفي ذلك يقول «والسبب في ذلك أن صاحب الجاه مخدوم بالأعمال يتقرب بها إليه في سبيل التزلف والحاجة إلى جاهه، فالناس معينون له بأعمالهم في جميع حاجاته من ضروري أو حاجي أو كمالي. فتحصل قيم تلك الأعمال كلها من كسبه وجميع ماشأنه أن تبذل فيه الأعواض من العمل، يستعمل فيها الناس من غير عوض فتتوفر قيم تلك الأعمال عليه» (ص ٣٨٩). ولهذا عمم فقال: «ان الجاه مفيد للمال» وإختبر فرضه هذا واقعاً أو إن شئت فقل استنبط قوله هذا من الواقع حيث يقول: «وذلك أنا نجد صاحب المال

---

(١) ينظر في ذلك د. محمد صالح «الفكر الاقتصادي العربي في القرن ١٥» مجلة القانون والاقتصاد السنة الثالثة العدد السادس، الغزالي، إحياء علوم الدين، مرجع سابق جـ ٣ ص، ٢٢٢ ومابعدها .

والحظوة ـ الجاه ـ في جميع أصناف المعاش أكثر يساراً وثروة من فاقد الجاه» (ص ٣٨٩) ثم دلل على صحة مقولته هذه من طريق الاستدلال العقلي.

وقد ذهب ابن خلدون إلى أن أهمية هذا العامل تفوق بكثير أهمية العوامل الأخرى مجتمعة في توزيع الدخل والثروة يقول «وتتسع أحوالهم بالجاه أكثر من اتساعها بالمال» «وفاقد الجاه بالكلية ولو كان صاحب مال فلا يكون يساره إلا بمقدار ماله وعلى نسبة سعيه وهؤلاء هم أكثر التجار ولهذا تجد أهل الجاه منهم يكونون أيسر بكثير» (ص ٣٨٩) بل إن فاقد المال بالكلبة أو السعي بالكلية لكنه يحوز على جاه هو في غنى ويسر، وقد مثّل لذلك بواقع ملموس هو واقع كثير من الفقهاء حيث إنهم برغم عدم وجود مال لهم أو سعي منهم إلا أنهم ذوو يسار وغنى وليس مرجع ذلك ماينالهم من عطايا السلطان، فقد سبق أن أشرنا إلى أن أعمالهم ونظراً لعدم حاجة المجتمع الشديدة إليها فإنها قليلة. وقد تمكن ابن خلدون من تفسير هذا الواقع تفسيراً علمياً مقنعاً من خلال مالهم من جاه، يقول في ذلك: «ومما يشهد لذلك أنا نجد كثيراً من الفقهاء وأهل الدين والعبادة إذا اشتهروا حسن الظن بهم واعتقد الجمهور معاملة الله تعالى في إرفادهم فأخلص الناس في إعانتهم على أحوال دنياهم والاعتمال في مصالحهم وأسرعت إليهم الثروة وأصبحوا مياسير من غير مال مقتنى إلا مايحصل لهم من قيمة الأعمال التي وقعت المعونة بها من الناس لهم.. يسعى لهم الناس في الفلح والتجر، وكل هو قاعد بمنزله لايبرح من مكانه فينمو ماله ويعظم كسبه ويتأثل الغنى من غير سعي» (٣٨٩). ويؤكد على أهمية الآثار التوزيعية لهذا العامل فيقول «وفاقد الجاه وإن كان له مال فلا يكون يساره إلا بمقدار عمله أو ماله ونسبه سعيه ذاهباً وآيباً في تنميته كأكثر التجار وأهل الفلاحة في الغالب وأهل الصنائع كذلك إذا فقدوا الجاه واقتصروا على فوائد صنائعهم فإنهم يصيرون إلى الفقر والخصاصة في الأكثر ولاتسرع إليهم ثروة وإنما يرمقون العيش ترميقاً ويدافعون ضرورة الفقر مدافعة» (ص ٣٩١).

وهكذا يبرهن لنا ابن خلدون ويؤكد على أن الجاه أهم عامل من عوامل توزيع الثروة والدخل في المجتمع.

وإذا كان هذا العامل بهذه الأهمية والخطورة فلاشك أن الكثير من الناس تطمح جاهدة

في اكتسابه وتملكة للاستفادة من آثاره فكيف يتم ذلك؟ ثم مامدى مشروعية وطبيعة تواجد هذا العامل في المجتمع؟ يقول ابن خلدون «إن الجاه متوزع في الناس ومترتب فيهم طبقة بعد طبقة ينتهي في العلو إلى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية ـ يقصد من البشر وإلا فيد الله فوق الجميع ـ وفي السفل إلى من لايملك ضراً ولا نفعاً بين أبناء جنسه وبين ذلك طبقات متعددة» (ص٣٩٠).

يفهم من هذا أنّ الجاه طالما هو قدرة حاملة للبشر على التصرف في من تحت أيديهم من أبناء جنسهم فإن كل من كان في منزلة أو مرتبة أو طبقة تحته أناس فهو بالنسبة لهم صاحب جاه ونفوذ من أي وجه كان. ومعنى ذلك أنه إذا ما استثنينا أدنى الفئات فإن بقية الفئات تمتلك جاهاً لوجود من تحتها.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه الفئات المتوسطة تستفيد مما تحتها بما لديها من جاه وتفيد مافوقها بما لديه من جاه بالنسبة لها، ونظراً لاحتياجها إليه ومعنى ذلك أن هناك الأخذ والعطاء وإن اختلف مقدار كل منهما وكلما كان الجاه كبيراً كانت فائدته المالية لصاحبه كبيرة.

ومعنى ذلك أيضاً أن هناك فئات تدفع ولا تأخذ وهي أدنى درجات السلم في الكثير الغالب وفي القليل نجدها قد لاتكون في أدنى الدرجات لكنها تعتز فلا تتملق ومن ثم لاتستفيد كما أنها في الوقت ذاته لاتسخر غيرها وتقنع بما لديها من مال وعمل.

إذاً الجماهير الغفيرة وقاعدة المجتمعات فقيرة وفقرها راجع إلى :

(١) قلة ماتمتلكه من مال وعمل نسبياً.

(٢) تقديم جزء من مالها أو أعمالها لمن فوقها تحقيقاً لمنفعة ما أو دفعاً لمضرة ما وطالما أنها في الغالب تمثل نسبة عالية من السكان حيث تشمل معظم الفلاحين والكثير من التجار والكثير من الصناع فيمكن القول بوجود تفاوت متسع في التوزيع. يقول في ذلك «ثم إن كل طبقة من طباق أهل العمران من مدينة أو إقليم لها قدرة على من دونها من الطباق وكل واحدة من الطبقة السفلى يستمد بذي الجاه من أهل الطبقة التي فوق، ويزداد

كسبه تصرفاً فيمن تحت يده على قدر ما يستفيد منه، والجاه على ذلك داخل على الناس في جميع أبواب المعاش ويتسع ويضيق بحسب الطبقة والطور الذي فيه صاحبه فإن كان الجاه متسعاً كان الكسب الناشيء عنه كذلك وإن كان ضيقاً قليلاً فمثله مثل فاقد الجاه وإن كان له مال فلا يكون يساره إلا بمقدار عمله أو ماله» (ص ٣٩١).

حتى الآن وابن خلدون يقرر واقعاً دون تقويم له ويستمر في تحليله وتقريره فيقول إنه نظراً لأهمية الجاه هذه فإن الناس عامة أو في غالبهم يسعون لاكتسابه وطلبه ممن يمتلكونه وحتى يتحقق لهم ذلك عليهم بالتملق والخضوع والتذلل إضافة إلى بذل بعض مالديهم من مال أو عمل.

ومن هنا تتفشى في المجتمع عادة التملق والتذلل. ومن يترفع عن ذلك يعيش في فقر أو فوقه بقليل.. يقول ابن خلدون: «يحتاج طالبه ومبتغيه إلى خضوع وتملق.. وإلا فيتعذر حصوله فلذلك قلنا إن الخضوع والتملق من أسباب حصول هذا الجاه المحصل للسعادة والكسب وإن أكثر أهل الثروة والسعادة بهذا التملق، ولهذا نجد الكثير من يتخلق بالترفع والشمم لايحصل لهم غرض الجاه فيقتصرون في الكسب على أعمالهم ويصيرون إلى الفقر والخصاصة.. وأما الثروة ـ وفرة الأموال ـ فلا تحصل له أصلاً» (ص ٣٩١).

وهكذا نرى أنه بسبب الجاه تولد عامل آخر يلعب بدوره في التوزيع وهو التملق والخضوع والتزلف. وهذا العامل غير مستقل عن عامل الجاه فبسببه وجد حيث إنه تملق في سبيل أما الحصول على بعض الجاه أو على الأقل الاستفادة به. إذا كان هذا هو موقف ابن خلدون من هذه الظاهرة على مستوى الوصف والتقرير ـ وهو موقف بغير شك جيد علمياً وواقعياً ـ فماذا عن موقفه التقويمي لها؟ هنا وجدنا الموقف مضطرب غاية الاضطراب فمرة يدافع عنه على أنه سنة كونية لاغنى عنها لانتظام العمران وأنه من ذلك الوجه مشروع ومهما كان فيه من شوائب ظلم إلا أنها قليلة في مقابل ماله من فوائد كما أنه لاغنى عنها (ص ٣٩٠).

ومرة أخرى يحمل على هذه الظاهرة لما فيها من مظالم ومايتولد عنها من إخلاقيات رذيلة من التملق والخضوع وشيوع وسيطرة طبقة المصطنعين ـ المستفيدين ـ وطرد ذوي الشمم والاعتزاز والإباء (ص٣٩٣).

ومرة ثالثة يعتبر هذا التملق والتذلل من الأسباب الموصلة للسعادة، ويسرف في الخطأ بوصف خلق الترفع والشمم بأنه خلق مذموم. ويخلط بينه وبين التكبر، فكيف لعقلية مثل عقلية ابن خلدون أن تقع في هذا الخطأ الكبير!! وهل غاب عنه ماهنالك من فرق بين خلق الترفع والشمم والاعتزاز وخلق التكبر؟ وهل التملق مصدر السعادة؟ قد يكون ـ وكثيراً مايكون ـ مصدر الثروة ـ لكن كيف بابن خلدون يخلط بين الثروة والسعادة ويجعلهما قرينين لا ينفصلان؟

هذا تلخيص أمين لما قدمه ابن خلدون في هذا الصدد ولولا طول عبارته طولاً بالغاً لنقلتها بنصها.

٣/٦/٣ ـ أهمية عدالة التوزيع :

أما عن مفهوم عدالة التوزيع فهو حصول كل ذي عمل أو مال على عائده في ظل سوق حرة بعيدة عن الاحتكار والتسلط حتى من قبل الدولة. والحقيقة لم نستطع الوصول إلى موقف واضح حيال مايتحصل عليه من مال بسبب الجاه والتملق. فهل هذا يتمشى مع العدالة أو يناقضها؟ لانرى في تحليل ابن خلدون مايوضح لنا حقيقة الأمر. وقد يظن أن موضع العدالة هذا وبحكم قربه أو دخوله في ميدان التقويم لم يحظ باهتمام ابن خلدون حيث جل اهتمامه إن لم يكن كله منصب على الجانب الوضعي والتقريري. وهذا وإن كان له وجه إلا أنه يرد عليه أن ابن خلدون في مواطن عديدة نراه يكرس جهده على أبعاد سياسة وتقويمية فقد خصص فصلاً كاملاً وطويلاً للظلم الاقتصادي.

على أية حال يمكن للباحث من تتبع مقالات ابن خلدون في مقدمته أن يكون صورة مكتملة الملامح الأساسية أو قريبة من ذلك حيال هذا الموضوع. ويمكن القول إن كلام ابن خلدون يفيد ـ وإن بغير قصد منه ـ أهمية عدالة التوزيع لمالها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية. فعدالة التوزيع تعد عاملاً أساسياً من عوامل استمرارية النمو وازدهار الوضع الاقتصادي إذ إن العدوان على الناس في ممتلكاتهم وفي عوائدها يؤدي إلى ترك النشاط الإنتاجي ومن ثم الاضمحلال والتدهور.

كما أن التفاوت غير الموضوعي يثبط من همة الأفراد في التفاني في خدمة ومصلحة البلد والدفاع عنها كما أنه يفضي إلى المزيد من الاضطرابات وربما الحروب الأهلية مما يعرض أمن واستقلال البلاد إلى المخاطر. يقول ابن خلدون «فلأنهم يكلفون على أهل الأعمال من الصنائع والحرف أعمالهم لايرون لهم قيمة ولا قسطاً من الأجر والثمن. والأعمال هي أصل المكاسب وحقيقتها وإذا فسدت الأعمال وصارت مجاناً ضعفت الآمال في المكاسب وانقبضت الأيدي عن العمل وانذعر الساكن وفسدت العمران» (ص ١٤٩).

ويقول في بحث عوامل نزول الهرم والاضمحلال بالدولة «ومهما كان المجد مشتركاً بين العصابة وكان سعيهم له واحداً كانت هممهم في التغلب على الغير والذب عن الحوزة في طموحها وقوة شكائمها ومرماهم إلى العز جميعاً يستطيبون الموت في بناء مجدهم ويؤثرون الهلكة على فساده. وإذا انفرد الواحد منهم بالمجد قرع عصبيتهم وكبح من أعنتهم واستأثر بالأموال دونهم فتكاسلوا عن الغزو وفشل ريحهم ورئموا المذلة والاستعباد» (ص ١٦٨).

المبحث الرابع

الدخل القومي والنمو الاقتصادي

من يقرأ المقدمة قراءة اقتصادية متأنية يجد فيها إشارات عديدة منها ماهو سريع ومنها ماهو مطول حيال موضوع الدخل القومي من جهة وكذلك النمو الاقتصادي من جهة أخرى وفيما يلي نعرض لعناصر هذين الموضوعين التي تطرق لها ابن خلدون.

١/٤ ـ مصطلحات ومفاهيم :

من المصطلحات الاقتصادية المتعلقة بالدخل القومي نجد: الثروة ـ رأس المال ـ الدخل ـ الخرج.

الثروة ورأس المال:

المعروف أن مصطلح الثروة تعرض من حيث مضمونه لتطورات عديدة على أيدي رجال الفكر الاقتصادي الوضعي بدءاً بالنقود ومروراً بالمنتجات المادية وانتهاءً بشتى المنتجات. ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن خلدون لم يقع فيما وقع فيه التجاريون فيما بعد من انصرافهم بهذا المصطلح إلى المعادن النفيسة من النقود، بشكل جعلهم يربطون بين هذه المعادن من حيث حجمها وبين مقدار ثروة البلدة. بينما نجد ابن خلدون قد أكد على الطبيعة العينية والحقيقية للثروة حيث إن ثروة البلد هي مالديه من سلع ومنتجات تولدت من أنشطة اقتصادية، وكلما زادت هذه الأنشطة والأعمال زادت ثروة البلد. بل لقد عارض بشدة اتجاهاً يقترب من اتجاه التجاريين في عصره يذهب إلى الأهمية الكبرى للنقود وكثرتها كمقياس لثروة البلد أو تعبير عنها. فبين ابن خلدون أن النقود شأنها شأن بقية الأموال تزيد وتنقص بمقدار العمل والنشاط الاقتصادي وقد ظهر ذلك واضحاً في هجومه الشديد على ماكان يمارس في عصره من عمليات البحث عن الدفائن والكنوز والهوس في الحصول على النقود بأي شكل. وفي ذلك يقول «وأما قولهم أين أموال الأمم من قبلنا وماعمل فيها من الكثرة والوفور فأعلم أن الأموال من الذهب والفضة والجواهر والأمتعة إنما هي معادن، ومكاسب مثل الحديد والنحاس والرصاص وسائر العقارات والمعادن، والعمران يظهرها بالأعمال الإنسانية ويزيد فيها وينقصها» (ص ٣٨٨).

كذلك يقول «أعلم أن ماتوفر عمرانه من الأقطار وكثر ساكنه إتسعت أموال أهله وكثرت أموالهم والسبب في ذلك كثرة الأعمال التي هي سبب للثروة وتتفنن دولهم في اتخاذ المعاقل والحصون واختطاط المدن وتشييد الأمصار.

واعتبر ذلك بأقطار الشرق مثل مصر والشام وعراق العجم والهند والصين وناحية الشمال كلها وأقطارها وراء البحر الرومي عندما كثر عمرانها كيف كثر المال فيهم وعظمت دولتهم وتعددت مدنهم وحواضرهم وعظمت متاجرهم وأحوالهم. فالذي يشاهد لهذا العهد من أحوال تجار هذه البلاد وماعليه دولهم من غنى ورفه غرائب تسير الركبان بحديثها وربما تتلقى بالإنكار في غالب الأمر ويحسب من يسمعها من العامة أن ذلك لزيادة في أموالهم أو لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بأرضهم أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم. وليس كذلك.. بل هو كثرة العمران التي تفيد كثرة الكسب بكثرة الأعمال التي هي سببه» (ص ٣٦٥).

واضح تماماً كيف كانت فكرة الثروة ومضمونها وعواملها وموقع الذهب والفضة من ذلك كيف كانت كل تلك المسائل واضحة جلية لدى ابن خلدون، مقدماً فيها من الرؤية مايراه اليوم الفكر الاقتصادي الحديث. وماتعثر فيه ردحاً طويلاً الفكر الاقتصادي القديم والوسيط.

كذلك نلاحظ أنه كان يدرك أهمية مانسميه اليوم برأس المال القومي مثل التشييدات والهياكل والمعدات ووسائل النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة مثل الهندام والمخال والمناقب والأخشاب والرخام والآجر والصهاريج والمطامير والإسطبلات.. إلخ.

٢/١/٤ ـ الدخل والخرج والعلاقة بينهما :

المقصود بمصطلح الخرج هو الإنفاق فإذا كان الدخل هو إيرادات فإن الخرج نفقات ومصروفات ومعنى ذلك أنه يمكن الاستعاضة عن مصطلح الخرج بالمصطلح المرادف له وهو الإنفاق.

ومصطلح الإنفاق القومي لايغيب عن دارس للاقتصاد الكلي كما أن العلاقة بين الدخل والأنفاق هي الأخرى جد معروفة. يقول ابن خلدون في ذلك «وأما حال الدخل والخرج فمتكافيء، ومتى عظم الدخل عظم الخرج وبالعكس» (ص ٣٦٢).

ومعلوم أن الإنفاق القومي يمكن أن يحل محله الطلب الكلي، وسوف نرى في فقرة قادمة كيف كانت العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي واضحة بجلاء عند ابن خلدون وكيف أنه ركز بقوة على الطلب كما فعل كيينز ومع أن النموذجين مختلفان إلا أن القاسم بينهما وهو مرونة الجهاز الإنتاجي جعل تحليلهما في هذه المسألة متفقاً إلى حد كبير.

٣/١/٤ ـ دورة الدخل القومي :

من المسائل الأولية اليوم في أدبيات الدخل القومي مسألة دورة الدخل القومي لكن ماهو اليوم شبه مبتذل كان بالأمس وخاصة الأمس البعيد أبعد من الطموحات والتخيلات. وقد عد مكتشفو هذه المسألة من رواد وعظماء الاقتصاديين مثل كيناي وبتي.

ولنا أن نشيد بابن خلدون أيما إشادة لأنه قبل هؤلاء جميعاً قدم تحليلاً طيباً لهذه المسألة من خلال نموذج اقتصادي يقوم على قطاعين، القطاع الحكومي والقطاع الخاص، في ذلك يقول: «المال إنما هو متردد بين الرعية والسلطان، منهم إليه، ومنه إليهم. فإذا حبسه السلطان فقدته الرعية» (ص ٢٨٦).

ويعود فيؤكد ويوضح هذه القضية قائلاً : «وإذا أفاض السلطان عطاءه وأمواله في أهلها انبثت فيهم ورجعت إليه، ثم إليهم منه. فهي ذاهبة عنهم في الجباية والخراج عائدة عليهم في العطاء فعلى نسبة حال الدولة يكون يسار الرعايا وعلى نسبة يسار الرعايا وكثرتهم يكون مال الدولة» (ص ٣٧١).

ومما تجدر ملاحظته هنا أولاً أنه أكد على أهمية الإنفاق حتى تكتمل الدورة وبين أنه لو حدث تسرب في أي صورة ـ وقد سماه احتجان ـ فإن دورة الدخل لن تكتمل بل يحدث انكماش وزوال. وهنا نذكر فقط بما قاله كيناي بعد ذلك بأكثر من قرنين عن دورة الناتج وأهمية الإنفاق في اكتمالها.

ومع إدراكنا بأن القطاعات لدى كيناي مغايرة لها لدى ابن خلدون إلا أن الفكرة تكاد تكون واحدة. وثانياً ارتباط الضريبة بالإنفاق وكيف أنهما معاً يحدثان آثاراً متكافئة عموماً، وخاصة إذا ماقام الحاكم بإنفاق الضرائب في نفقات عامة تعود على أهل البلد، فإنهم في تلك الحالة لن يضاروا من جراء تلك الضرائب في جملتهم. وهذه هي الفكرة التي احتلت موقعاً بارزاً في سجل بتي[1] مع أن صاحبها الحقيقي والأول هو ابن خلدون.

٢/٤ ـ محددات الدخل القومي:

يمكن النظر للدخل القومي على أنه دالة في الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي. ومعلوم أن مصادر هذه الإنفاق هي الحكومة والأفراد والقطاع الخارجي.

١/٢/٤ ـ القطاع الحكومي : من أهم أدواته المؤثرة في الدخل القومي الإنفاق العام والضرائب.

(١) الإنفاق العام : أهمية الإنفاق الحكومي في تحديد مستوى الدخل القومي لاتخفى على قاريء اقتصادي. ولقد تعرف ابن خلدون سلفاً على هذا المحدد وعلى أهميته الكبيرة بل لقد تعرف ولو بشكل غير مكتمل على مايعرف حالياً بمضاعف الإنفاق العام يقول ابن خلدون «إن الصنائع وإجادتها إنما تطلبها الدولة ـ الحكومة ـ فهي التي تنفق سوقها وتوجه الطلبات إليها ومالم تطلبه الدولة وإنما يطلبه غيرها من أهل المصر فليس على نسبتها لأن الدولة هي السوق الأعظم وفيها نفاق كل شيء والقليل والكثير فيها على نسبة واحدة، فما نفق فيها كان أكثر ضرورة. والسوقة ـ القطاع الخاص ـ وإن طلبوا الصناعة فليس طلبهم بعام ولا سوقهم بنافقة» (ص ٤٠٣) واضح تماماً مايعلقه ابن خلدون من أهمية محورية على الطلب العام في تحريك العرض ومن ثم الدخل وفي عبارة أخرى له يقدم بعض التفسير لهذه المقولة، فيقول: «والسبب في ذلك أن الدولة والسلطان هي السوق الأعظم للعالم ومنه مادة العمران فإذا احتجز السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية وانقطع أيضاً ماكان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقلت

---

(١) د. سعيد النجار، مرجع سابق، ص ٨١ .

نفقاتهم جملة وهم معظم السواد، ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم فيقع الكساد حينئذ في الأسواق وتضعف الأرباح في المتاجر» (ص ٢٨٦). ويكرر مقولته هذه قائلاً «... وذلك كله إنما يجيء من قبل الدولة لأن الدولة تجمع أموال الرعية وتنفقها في بطانتها ورجالها وتتسع أحوالهم بالجاه أكثر من اتساعها بالمال فيكون دخل تلك الأموال من الرعايا وخرجها في أهل الدولة ثم فمن تعلق بهم من أهل المصر وهم فتعظم لذلك ثروتهم ويكثر غناهم» (ص ٣٦٩) واضح تماماً أن فكرة المضاعف تشع من هذه العبارات. فانخفاض الإنفاق العام يترتب عليه انخفاض دخل أفراد الجهاز الحكومي، وانخفاض دخلهم يرتب انخفاض دخول الأفراد ذوي الصلة بهم، ومن ثم انخفاض نفقاتهم ومعنى ذلك انخفاض الطلب فقلة العرض فانخفاض الإنتاج فحدوث الكساد والانكماش وقد عاد وأكد على هذه المقولة موضحاً أن إنخفاض الإنفاق الحكومي يتولد عنه قهراً أو اختياراً تخفيض الإنفاق الخاص (ص ٣٧٤) وأخيراً فإنه يوضح ذلك من خلال إشادته بوثيقة طاهر بن الحسين لابنه والى مصر والتي يقول فيها : «أعلم أن الأموال إذا اكتنزت وادخرت في الخزائن لاتنمو وإذا كانت في صلاح الرعية وإعطاء حقوقهم وكف الأذى عنهم نمت وزكت» (ص ٣٠٦).

(٢) **الضـــرائب** : من المعروف أن للضرائب أثراً إنكماشياً. وقد ناقش ابن خلدون أثر الضرائب على كل من العرض والطلب. فيقول: «وإذا قلت الوظائف والوزائع ـ الضرائب ـ على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتمار» (ص ٣٧٩).

ويقول أيضاً : «.. فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذ على الرعايا والأكرة والفلاحين وسائر أهل المغارم ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقداراً عظيماً لتكثر لهم الجباية ويضعون المكوس على المبايعات وفي الأبواب. ثم تتدرج الزيادات بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بحيث تثقل المغارم على الرعايا وتهضمهم» (ص ٢٧٩).

هذا عن أثر الضرائب على العرض أما أثرها على الطلب فإن الضرائب وإن فرضت على المنتجين فإنها عادة ماتسبب ارتفاع الاسعار، ومعنى ارتفاعها تخفيض الطلب فإذا ماعلمنا أن الضرائب لاتقتصر على المنتجين بل تعم الجميع فإننا ندرك مدى آثارها الانكماشية على جبهة الطلب، حيث تقلل من الدخل الممكن التصرف فيه، و معنى ذلك كله انكماش

مستوى الدخل القومي. يقول ابن خلدون «والمكوس تعود إلى البياعات بالغلاء لأن السوقة والتجارة كلهم يحتسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقونه حتى في مؤنة أنفسهم فيكون المكس لذلك داخلاً في قيم المبيعات وأثمانها فتعظم نفقات أهل الحضارة وتخرج عن القصد إلى الإسراف، ولايجدون وليجة عن ذلك لما ملكهم من أثر العوائد وطاعتها، وتذهب مكاسبهم كلها في النفقات ويتتابعون في الإملاق والخصاصة، ويغلب عليهم الفقر ويقل المستامون للبيع فتكسد الأسواق ويفسد حال المدينة» (ص ٣٦٢).

إن الباحث الاقتصادي المنصف لايملك نفسه من الدهشة إزاء روعة ودقة وعمق هذا التحليل لابن خلدون ـ رحمه الله ـ .

٢/٢/٤ ـ القطاع الخاص : يمارس القطاع الخاص دوره في تحديد مستوى الدخل القومي من خلال مايقوم به من استهلاك واستثمار.

إن آليه التأثير التبادلي بين الدخل والاستهلاك جد معروفة في الأدب الاقتصادي فكما أن المزيد من الدخل يؤدي إلى المزيد من الاستهلاك فإننا نجد من زاوية أخرى أن المزيد من الاستهلاك يؤدي إلى المزيد من الدخل من خلال تزايد العرض بما يتضمن من تزايد الاستثمارات وتزايد الاستثمارات يولد المزيد من الدخول.

يقول ابن خلدون: «... دعتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق في المساكن والملابس واستجادة الآنية واتخاذ الخدم والمراكب. وهذه كلها أعمال تستدعي بقيمها ويختار المهرة في صناعتها والقيام عليها. فتنفق أسواق الأعمال والصنائع لتحصيلها وخرجه ويحصل اليسار لمنتحلي ذلك من قبل أعمالهم، ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد الترف تابعاً للكسب وزادت عوائده وحاجاته واستنبطت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمتها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية، ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول وكذا في الزيادة الثانية والثالثة (ص ٣٦٠).

في هذه العبارة الفذة بدت واضحة جلية ديناميكية ارتفاع مستوى الدخل القومي من خلال تزايد الاستهلاك ومن ثم تزايد الاستثمار، وفي الوقت ذاته من خلال تزايد الاستثمار

ومن ثم الدخل ومن ثم الاستهلاك ومن ثم الاستثمار. وهلم جرا، ومعنى ذلك أننا نلمح بحق فكرتي المضاعف والمعجل وإن كانتا في بذورهما الأولى، ولو كان له أتباع لنمت واكتملت هاتان الفكرتان. وهناك العديد من العبارات التي تدور حول هذا المعنى وتؤكده (ص ١٢٠، ١٧٢، ٤٠١، ٤٠٣).

ويلاحظ أن ابن خلدون وهو بصدد حديثه عن الاستهلاك قد اكتشف مبكراً أثر التقليد في هذا المتغير الاقتصادي. وقد تناوله على المستوى القومي وعلى المستوى الدولي، فعلى المستوى الدولي كان مثاله في ذلك الاستهلاك في تونس وكيف وأنه مرتفع رغم عدم ارتفاع مستوى الدخل بها وأرجع ذلك إلى التقليد والمحاكاة للاستهلاك في مصر لقرب المسافة وسهولة الاتصال (ص ٢٧١) كذلك مثل بحال كل دولة مغلوبة مع الدولة الغالبة على غرار الأندلس مع الجلالقة (ص ١٤٧) أما على المستوى المحلي فوضح ماعليه الفئات الأقل جاها ودخلا من محاولة تقليد الفئات الأعلى دخلاً والأكبر مركزاً (ص ١٦٧، ١٧٢).

وهذا هو العامل الذي نال من خلاله شهرته الذائعة الاقتصادي المعاصر دوزنبري وذلك في كتابه «الدخل والاستثمار ونظرية سلوك المستهلك» وكذلك ركز عليه الاقتصادي المعاصر نيركسه في كتابه «مشكلات تكوين رأس المال في الدول المتخلفة».

٣/٢/٤ ـ القطاع الخارجي : ربما كانت الإشارة القوية إلى هذا العامل هي ماقدمها عند حديثه عن تقسيم العمل وأهمية التصدير كفتح لمنافذ خارجية توسع السوق، ومن ثم يتأتى لهذه الفكرة القيام، محدثة آثارها التوسعية على الطلب ومن ثم جهة العرض، ويترتب على ذلك كله ارتفاع مستوى الدخل القومي. يقول في ذلك ابن خلدون: «... فأهل المدينة أو المصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم وحاجاتهم اكتفى فيها بالأقل من تلك الأعمال، وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات فتصرف في حالات الترف وعوائده ومايحتاج إليهم غيرهم من أهل الأمصار ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمه فيكون لهم بذلك حظ من الغنى» (ص ٣٦٠) كذلك نجده يؤكد على خطورة الآثار السلبية للسياسات التي قد تنهجها الدولة حيال قطاع التصدير، وخاصة السياسات السعرية

المجحفة إذ أنها تجد كثيراً من إمكانيات وفرص التصدير ومن ثم تكسد إلى حد كبير تلك الصناعات التصديرية، وتتداعى الآثار. ونتيجة للتداخل الاقتصادي فإن الأثر السلبي يسري في كل أوصال الاقتصاد القومي فيحدث الأنكماش والكساد.

ومن أقوال ابن خلدون في ذلك: «... ويتثاقل الواردون من الأفاق لشراء البضائع وبيعها من أجل ذلك، فتكسد الأسواق ويبطل معاش الرعايا لأن عامته من البيع والشراء (ص ٢٩٠).

٣/٤ ـ طبيعة النمو الاقتصادي وعوامله ومراحله وبعض آثاره :

من وجهة نظر اقتصادية نجد قضية التخلف والنمو تحتل مكاناً بارزاً بين آراء ابن خلدون الاقتصادية. والمتتبع الفاحص للمقدمة يجدها تثير بين ثناياها وفي مواضع مختلفة العديد من التساؤلات التي تطرحها عادة نظرية التخلف والنمو مثل: ماسر التفاوت بين الدول في مستويات المعيشة؟ ولماذا يتحقق هنا نمو ولا يتحقق هناك؟ وماهي العوامل التي من شأنها أن تحدث الأضمحلال وتوقف النمو؟ إلى غير ذلك من التساؤلات. والملاحظ أيضاً أن ابن خلدون لم يقف عند طرح هذه التساؤلات بل حاول أن يقدم لها إجابات تحليلية.

١/٣/٤ ـ طبيعة النمو وأهميته :

ذهب نفر غير قليل من العلماء خاصة علماء الاجتماع إلى أن طبيعة التطور عند ابن خلدون لاتعدو أن يكون من باب الدوران حول النفس، أو هو حسب تعبيرهم هو دوران الطاحونة، حيث لم يبرح مكانه، بل يتحرك من نقطة ويلف ويدور إلى أن يعود إلى نفس النقطة، فهي دورية مغلقة لايترتب عليها تقدم حقيقي في أوضاع المجتمعات والكثير منهم قدم الكثير من الاعتذارات عن موقف ابن خلدون هذا والعوامل التي دفعته إلى أن تجيء نظرته على هذا النحو غير الصحيح[1]. ومع ذلك فهناك من يرفض هذه المقولة من علماء الاجتماع ومن غيرهم ويكيف التطور عند ابن خلدون على أنه من باب دوران العجلة التي

---

(١) د. عبدالعزيز عزت، تطور المجتمع البشري عند ابن خلدون، من أعمال مهرجان ابن خلدون ص ٤١ ومابعدها، د. عبدالله شريط، نظرية التطور عند ابن خلدون، من أعمال ندوة ابن خلدون ص ٩٨، د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي ص ٣٢٠ مرجع سابق.

تقرب العربة من غايتها مهما كان هناك من دوران لها. ومعنى ذلك أن هناك تطوراً حقيقياً وحركة تؤدي إلى نقطة غير نقطة الأصل.

وبرغم أن هذا الجدل لايعنينا كثيراً كاقتصاديين إلا أن هذا لاينفي أن نبدي رأينا الموجز في هذه القضية. حقيقة يمكن أن يستخلص القاريء للمقدمة أن مايتحدث عنه ابن خلدون ليس تطوراً بالمعنى الحقيقي للتطور بقدر ماهو دوران في حلقة مفرغة.

فهي بداوة ثم حضارة ثم فناء للحضارة ومن ثم بداوة من جديد، وهكذا، وهي جماعة من الناس في شكل قبيلة أو غيرها تسيطر على الحكم تتسم في بداية حياتها هذه بالبداوة ثم تأخذ في طور الحضارة شيئاً فشيئاً إلى أن تصل إلى ذروتها، فتتولد عوامل عديدة تضعفها، فتنتهز هذه الفرصة السانحة جماعة أخرى مازالت في طور البداوة فتستولى على الحكم، ثم تسير سيرة الأولى وهكذا دواليك.

ومع ذلك فمما لاشك فيه أنه وإن كان هذه صورة صادقة عما كان يحدث كثيراً في عصر ابن خلدون إلا أن ذلك لاينفي وجود تغاير وتمايز في كل مرحلة من هذه المراحل عن نظيرتها السابقة.

وقد صرح بذلك ابن خلدون في أكثر من عبارة له، ومن ذلك «وأهل الملك والسلطان إذا استولوا على الدولة فلابد من أن يفزعوا إلى عوائد من قبلهم ويأخذون الكثير منها ولا يغفلون عوائد جيلهم مع ذلك فيقع في عوائد الدولة بعض المخالفة لعوائد الجيل الأول فإذا جاءت دولة أخرى من بعدهم ومزجت من عوائدهم وعوائدها خالفت أيضاً بعض الشيء وكانت للأولى أشد مخالفة، ثم لايزال التدرج في المخالفة حتى ينتهي إلى المباينة بالجملة. فمادامت الأمم والأجيال تتعاقب في الملك والسلطان لاتزال المخالفة في العوائد والأحوال واقعة» (ص ٢٩).

أعتقد أن هذه العبارة تنطق بكل جلاء بما كان لابن خلدون من رأي وفكر في تطور المجتمعات وكيف يحدث التمايز والتغير في كل الأوضاع، بحيث لانجد وجه شبه بين الدول القديمة جداً والدول الأحدث.

ومهما يكن من أمر فالذي يعنى به الاقتصاديون بدرجة أكبر هو دراسة العوامل المختلفة التي تحدث تغير الوضع الاقتصادي من سيء إلى حسن أو من حسن إلي سيء. وهل لابد من توقف هذه الحركة؟ وهل من أمل في تطويل أمدها؟

وقد ذهب ابن خلدون ـ عكس ماقد يفهم عنه ـ إلى تقديم تحليل معياري لعملية النمو والتقديم، ولم يقف عند مجرد تقديم تحليل وضعي لها، فقد دافع ابن خلدون عن قضية النمو مقدماً في ذلك اعتبارات دينية وعقلية والذي يعنينا بدرجة أكبر هي الاعتبارات الدينية التي أيد بها وجهة نظره المعيارية. ومن ذلك ماقدمه حيال قضية الاستكثار من الدنيا التي تعكس النمو الاقتصادي، ومايراه حيالها. حيث يقول إن الاستكثار المذموم هو مايؤدي إلى السرف وعدم أداء الحقوق وأما الاستكثار مع عدم الترف أو مع القصد في الاستهلاك وتوجيه الفائض للاستفادة به في مجالات النفع العام فهو محبب ومطلوب. «وإن كان الاستكثار من الدنيا مذموما فإنما يرجع إلى ما أشرنا إليه من الإسراف والخروج عن القصد وإذا كان حالهم ـ يقصد الصحابة ويلحق بهم من بعدهم ـ قصدا، ونفقاتهم في سبيل الحق ومذهبه كان ذلك الاستكثار عونا لهم على طرق الحق واكتساب الدار الآخرة» (ص٢٠٥).

ويقول: «واعلم أن الدنيا كلها وأموالها مطية للآخرة ومن فقد المطية فقد الوصول» (ص ٢٠٢).

٢/٣/٤ ـ عوامل النمو :

مما يلاحظ أن النمو عند ابن خلدون هو عملية كلية تكاملية مركبة تتفاعل فيها العوامل العديدة المتنوعة من سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية محدثة واقعاً متغيراً متطوراً من فترة لأخرى. وبمرور الزمن تتغير هذه العوامل نفسها محدثة تباطؤ عملية التطور ثم توقفها ثم تدهورها، ثم تعود تلك العوامل مرة ثالثة في أوضاع مختلفة محدثة التطور من جديد. وهكذا هناك دوام الحركة والتغير. ومعنى ذلك أننا أمام بذور لأحدث مدخل متكامل للتطور يأخذ في اعتباره أن التطور ليس فقط شيئاً اقتصادياً لا من حيث هو ولا من حيث غاياته ولا من حيث أدواته ووسائله.

وقد قمنا باستعراض تلك العوامل المبثوثة في المقدمة ثم تجميعها على النحو التالي :

(١) **العامل الجغرافي** : ذهب ابن خلدون إلى أن هذا العامل بجوانبه المختلفة المشتملة على التربة والمياه ودرجة الحرارة والجفاف والرطوبة يمارس أثره الكبير في مستوى النشاط الاقتصادي للسكان. ولابن خلدون في ذلك عبارات عديدة نذكر منها: «... فلهذا كانت العلوم والصنائع والمباني والملابس والأقوات والفواكه بل والحيوانات وجميع مايتكون في هذه الأقاليم الثلاثة المتوسطة ـ غير المفرطة ـ في الحر ولا في البرد ـ مخصوصة بالاعتدال وساكنها من البشر أعدل أجساما وألوانا وأخلاقا وديانة.. وأهل هذه الأقاليم أكمل لوجود الاعتدال لهم فنجدهم على غاية من التوسط ـ الكمال ـ في مساكنهم وملابسهم وأقواتهم وصنائعهم.. (ص ٨٢)».

ثم يقول مؤكدا على أهمية التربة: «اعلم أن هذه الأقاليمة المعتدلة ليس كلها يوجد بها الخصب ولا كل سكانها في رغد من العيش، بل منها مايوجد لأهله خصب العيش من الحبوب والأدم والحنطة والفواكه لزكاة المنابت واعتدال الطينة ووفور العمران، وفيها الأرض الحرة التي لاتنبت زرعا ولا عشبا بالجملة فسكانها في شظف من العيش (ص ٨٧). وفي عبارة أخرى نجده يصرح بأن «إفراط الحر يفعل في الهواء تجفيفاً ويبسا يمنع من التكوين لأنه إذا افرط الحر جفت المياه والرطوبات وفسد التكوين في المعدن والحيوان والنبات.. إلى أن يفرط البرد في شدته فينقص التكوين ويفسد بيد أن فساد التكوين من جهة الحر أعظم.. فلذلك تفاوت العمران في أرجاء المعمورة» (ص ٥١).

ولسنا في حاجة إلى القول بأن هناك من ظل حتى عصرنا هذا يفسر التخلف الاقتصادي بالعامل الجغرافي. وليس معنى ذلك أننا نقر هذا التفسير، وخاصة مع مافيه من غلو لم يقع فيه ابن خلدون، حيث إن كثيرا من الدول المتخلفة اليوم لم يدخلها ابن خلدون في المناطق الجغرافية المعوقة للنمو. كذلك يلاحظ أن ابن خلدون وإن أبرز هذا العامل الجغرافي إلا أنه لم يستغرق فيه من جهة ولم يجعله المؤثر وحده في النشاط الاقتصادي ومستواه بل بين أن

التأثير متبادل بين الجغرافيا والإنسان[1] ولا يخفى علينا أنه برغم التقدم العلمي والتكنولوجي المذهل في عصرنا هذا إلا أن للموارد الطبيعية دورها الحاسم في إنجاز التقدم أو سهولته وكذلك في المحافظة عليه.

(٢) **العامل السكاني** : موضوع السكان وعلاقته بالنمو الاقتصادي من أكثر الموضوعات مثارا للجدل والحوار في الأدب الاقتصادي. البعض يرى أن كثرة السكان معوقة، والآخر يرى أن قلة السكان هي المعوقة. والبعض يرى فيه سبباً وعاملاً في الوضع الاقتصادي القائم، والبعض يرى أن الوضع السكاني كثرة أو قلة ماهو إلا نتيجة للوضع الاقتصادي العام تقدما وتخلفاً. وفي وسط هذا الخضم المتلاطم لانعجز عن الامساك ببعض الخيوط ذات الدلالات الهامة، ومن ذلك أن المحك الفعلي للحكم على قيمة هذا العامل يتركز حول كل نموذج اقتصادي معين بذاته ولايصح التعميم، فمثلا في بعض النماذج تكون الكثرة مطلوبة وأساسية وفي بعضها تكون معوقة، ومن ذلك أن أصبحت العلاقات هي العلاقة التبادلية التأثير، فالعامل السكاني والمستوى الاقتصادي كلاهما يمارس التأثير والتأثر بالآخر، ومن ذلك أن مسيرة التطور الاقتصادي في أوربا والتي حققت مانسميه اليوم بالتقدم الاقتصادي قد عايشت تزايدا سكانيا بل إن هناك من الاقتصاديين المرموقين من يذهب إلي أن قلة السكان وعدم النمو المتزايد فيها يمثل العامل الأساسي في الركود طويل المدى الذي أصاب المجتمعات الأوروبية منذ بدايات هذا القرن ولولا الانفتاح العملاق على العالم لبرزت جلية الآثار السلبية لهذه الوضعية[2] في ضوء ذلك فإنه يمكن فهم وتقدير رأي ابن خلدون في هذا الموضوع، حيث يرى أن كثرة السكان عامل إيجابي أساسي لتحقيق وإنجاز التقدم الاقتصادي وأن قلتها في البداية تعيق التقدم وفي النهاية تضعضعه ـ وعلينا أن ندرك أن

---

(١) ألبان ج ويدجرى، التاريخ وكيف يفسرونه، ترجمة عبدالعزيز، الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ٩٥.
د. عمر محيي الدين، التخلف والتنمية ص ١٥٤، دار النهضة العربية ببيروت.
د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، ص ٣٠٨، مرجع سابق، د. عبدالله شريط، الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون، ص ١٨٠ ومابعدها، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر ساطع الحصري، مرجع سابق ص ٣١١، ومابعدها، د. السيد محمد بدوي، المورفولوجيا الاجتماعية، من أعمال المهرجان، ص ١٨٨.
(٢) د. رمزي زكي، المشكلة السكانية، الكويت: علم المعرفة (٨٤) ص ١٣٦ ومابعدها.

النموذج الاقتصادي الذي اتخذه ابن خلدون حقلاً وميداناً لدراسته يتمحور حول مجتمع مبتدىء موارده الطبيعية لم تستغل الاستغلال الكامل بعد، ومعنى ذلك تواجد الفرص والإمكانيات الاستثمارية الكبيرة، يضاف إلى ذلك عدم تواجد مشكلة التكنولوجيا كما هي اليوم. وفي ظل تلك الأوضاع ماذا تعني كثرة السكان؟ إنها تعني من جهة المزيد من الأيدي العاملة ومن ثم إمكانية التخصص وتقسيم العمل، ومن ثم المزيد من الإنتاج ومن المزيد من الفائض الاقتصادي. ومعنى ذلك تقديم حل معقول لقضية العرض، كما أنها تعني من جهة أخرى المزيد من الطلب، ومعنى ذلك حل مشكلة الطلب.

وإذن فكثرة السكان شرط أساسي في مثل هذا النموذج لإحداث تقدم اقتصادي، وقد سبق أن بينا أثر السكان على إمكانية التعاون لتقسيم الأعمال عند تناولنا لموضوع الإنتاج. كما أن لابن خلدون عبارات عديدة تؤكد على رأيه هذا ومن ذلك قوله: «إن عظم الدولة واتساع نطاقها وطول أمدها على نسبة القائمين بها في الكثرة والقلة» (ص ١٦٣) وقوله: « ألا ترى إلى الأمصار القليلة الساكن كيف يقل الرزق والكسب فيها أو يفقد بقلة الأعمال الإنسانية، وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر يكون أهلها أوسع أحوالا وأشد رفاهية» (ص ٣٨٢).

وفي بيان كيف تكون العلاقة تبادلية بين السكان والنمو الاقتصادي يشير ابن خلدون إلى ماتحدثه قلة الإنتاج في نهاية مرحلة الرواج من مجاعات ووفيات (ص ٣٠٢) كذلك مايولده النمو المتعاظم من تأثيرات جانبية على حجم السكان من نقصان يحدث من جراء الأمراض المتولدة من التلوث الذي ينتجه هذا النمو (ص ٣٠٢).

وبغض النظر عن طبيعة ونوعية العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي إلا أن مجرد الوعي بهذه العلاقة هو في حد ذاته نضج فكري اقتصادي من غير شك.

(٣) العامل السياسي: عندي أن من أروع ماقدمه ابن خلدون في موضوع النمو الاقتصادي مرئياته حيال العامل السياسي وأبعاده وآثاره الجوهرية في عملية النمو، سواء في ذلك مايتعلق بحرية الوطن وعدم تبعيته وذوبانه في غيره أو حرية المواطن وعدم إذلاله واستعباده واتاحة الفرصة الكبرى أمامه ليشارك فعلاً في بناء المجتمع، أو مايتعلق بالحكومة

القوية العادلة التي تستطيع أن تحق الحق مهما كان أهله وتبطل الباطل مهما كان من ورائه.ومن عباراته الفذة الجامعة المانعة في ذلك «لاعمران بدون دولة ولا دولة بدون عمران» (ص ٣٧٦).

ومن وجهة نظر النمو الاقتصادي فإن العامل السياسي مهمته يمكن حصرها فيما يلي وذلك من خلال استقراء ماقدمه ابن خلدون.

(١) إقامة كل ما من شأنه أن يحقق الوضع الأمثل للتعاون وتوزيع الأعمال في المجتمع سواء في ذلك التشريعات أو السياسات أو التنظيمات، هذه إحدى المهام الكبرى للدولة. وإذا نجحت في ذلك فقد قطعت الشوط الطويل وإذا أخفقت فلا يجدي أي نجاح آخر لها.

لقد ربط ابن خلدون ربطا سببيا مباشراً بين النمو والتعاون، وبين التعاون والدولة.

(٢) حماية الحقوق والممتلكات وإجبار الجميع على احترام النظام وعبارته في ذلك هي «... وهو ـ أي الحاكم ـ محتاج إلى حماية الكافة من عدوهم بالمدافعة عنهم، وإلى كف عدوان بعضهم على بعض في أنفسهم، بإمضاء الأحكام الوازعة فيهم، وكف العدوان عليهم في أموالهم بإصلاح سابلتهم، وإلى حملهم على مصالحهم وماتعم به البلوى من معاشهم ومعاملاتهم من تفقد المعايش والمكاييل والموازين..» (ص ٢٣٥) ومن الواضح أن هذه العبارة تحتم على الحاكم القيام بوضع التشريعات والسياسات الاقتصادية الرشيدة في جوانبها المختلفة؟ المالية والنقدية والإنتاجية والتجارية.. إلخ (ص ١٢٧، ١٨٦، ١٨٧).

(٣) تأمين وكفالة حق الحرية لكل المواطنين وعدم الاعتداء عليه بأي صورة من صور الاعتداء وقدم في ذلك تحليلات رائعة يصل فيها إلى حد جعل التقدم الاقتصادي رهين حرية المواطن.

(٤) الحرص الكامل على حماية المجتمع من الوقوع فريسة العدوان الخارجي أيا كان شكله، والابتعاد بالمجتمع كل الابتعاد عن مخاطر وآثار ومذلة التبعية. وعباراته في التبعية ومخاطرها المدمرة لانجد لها نظيرا لدي مفكر آخر ومن ذلك قوله: «إن الأمة إذا غلبت وصارت في فلك غيرها أسرع إليها الفناء. والسبب في ذلك والله أعلم مايحصل في النفوس

من التكاسل إذا ملك أمرها غيرها وصارت بالاستعباد آلة لسواها وعالة عليهم، فيقصر الأمل ويضعف التناسل. والاعتمار إنما هو عن جدة الأمل ومايحدث عنه من نشاط. فإذا ذهب الأمل بالتكاسل.. تناقص عمرانهم وتلاشت مكاسبهم ومساعيهم وعجزوا عن المدافعة عن أنفسهم...» (ص ١٤٨).

(٥) الاستقرار السياسي وحماية المجتمع من الانقلابات والاضطرابات الأمر الذي يؤدي إلى التغير المستمر في السياسات والأنظمة والتشريعات، الأمر الذي يؤدي إلى اضمحلال وتدهور أوضاع المجتمع كلها بما فيها الأوضاع الاقتصادية. وفي هذا الشأن يوضح بعض السلوكيات المنحرفة الضارة لبعض الناس فيقول: «أيضاً فهم متفانون في الرئاسة وقل أن يسلم أحد منهم الأمر لغيره ولو كان أباه أو أخاه إلا في الأقل وعلى كره، من أجل الحياة. فيتعدد الحكام منهم والأمراء وتختلف الأيدي على الرعية في الجباية والأحكام فيفسد العمران وينتقص» (ص ١٥٠).

(٦) التكاتف والتكتل حول هدف قومي مشترك يسعى الجميع إليه من خلال مشاركة قومية فعلية وجادة. قد أكد كثيراً ابن خلدون على أهمية هذا العمل وفي ذلك يقول: «إذا حصل لهم الاستبصار في أمرهم لم يقف لهم شيء لأن الوجهة واحدة والمطلوب مساو عندهم وهم مستميتون عليه» (ص ١٥٨).

هذه هي أهم مهام الحاكم في مجال عمليات النمو والتقدم. وحتى يمكن للحاكم القيام بذلك كله لابد من توافر بعض الضمانات، ومن أهمها عند ابن خلدون توفر أخلاقيات السياسة الرشيدة، بمعنى أن تكون الأخلاق السياسية الفاضلة قائمة لدى الحكام كأحسن مايكون القيام.

وفي ذلك يقول: «أعلم أن مصلحة الرعية في السلطان ليست في ذاته وجسمه من حسن شكله أو ملاحة وجهه أو عظم جثمانه أو اتساع علمه أو جودة خطه أو ثقوب ذهنه وإنما مصلحتهم فيه من حيث إضافته إليهم، فإن الملك والسلطان من الأمور الإضافية وهي نسبة بين منتسبين، فحقيقة السلطان أنه المالك للرعية القائم في أمورهم عليهم، فالسطان من له رعية، والرعية من لها سلطان. والصفة التي له من حيث إضافته إليهم هي التي تسمى

الملكة.. فإذا كانت هذه الملكة من الجودة بمكان حصل المقصود من السلطان على أتم الوجوه فإنها إن كانت جميلة صالحة كان ذلك مصلحة لهم وإن كانت سيئة متعسفة كان ذلك ضرراً عليهم وهلاكاً لهم، ويعود حسن الملكة إلى الرفق. فإن الملك إذا كان قاهراً باطشاً بالعقوبات منقبا عن عورات الناس وتعديد ذنوبهم شملهم الخوف والذل ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة فتخلقوا بها وفسدت بصائرهم وأخلاقهم.. وأما توابع حسن الملكة فهي النعمة عليهم والمدافعة عنهم فالمدافعة بها تتم حقيقة الملك وأما النعمة عليهم والإحسان لهم فمن جملة الرفق بهم والنظر لهم في معاشهم (ص ١٨٨). هذه عبارة مطولة تعمدت نقلهاحتى يكون القارىء وجهاً لوجه أمام فلسفة ابن خلدون السياسية وكيف تنعكس على النشاط الاقتصادي. ولعل في تلك العبارة مايزيل ماقد يرد على الذهن عند قراءة قول ابن خلدون «إنما الملك على الحقيقة لمن يستعبد الرعية» (ص ١٨٨). و الواقع أنه بتجميع هذه العبارات وضمها لبعضها واستخلاص دلالاتها يمكن التعرف على المقصود الحقيقي والصحيح لابن خلدون، وفي رأيي أنه يكره في الحاكم التعسف والاستبداد والقسوة كما يكره فيه الضعف والهوان. وغير خاف أن ذلك هو بالضبط مايراه الإسلام في الحاكم.

وله عبارة جامعة في ذلك هي «فإن كانت الملكة رفيقة وعادلة لايعاني منها حكم ولا صد ولا منع كان للناس من تحت يدها مدلين بما في أنفسهم من شجاعة أو جبن واثقين بعدم الوازع حتى صار لهم الإدلال جبلة لايعرفون سواها. وأما إذا كانت الملكة وأحكامها بالقهر والسطوة والإخافة فتكسر حينئذ من سورة بأسهم وتذهب المنعة عنهم لما يكون من التكاسل في النفوس المضطهدة» (ص ١٢٥).

كذلك نراه يوضح بنفسه مقصوده باستعباد الرعية فيقول: « ... وكذلك الملك لما ذمه الشارع لم يذم فيه الغلب بالحق وقهر الكافة على الدين ومراعاة المصالح وإنما ذمه لما فيه من التغلب بالباطل وتصريف الآدميين طوع الأغراض والشهوات» (ص ٢٠٣).

ومع هذا التوضيح الذي يمكن أن يكون كافيا إلا أننا كنا نود لابن خلدون أن يترفع عن مثل هذه العبارات التي تسيء أكثر مما تحسن.

وغاية الأمر هنا أنه يؤكد لنا سلفا على مايلح على تأكيده اليوم الفكر الاقتصادي من ضرورة وحتمية تواجد الدولة القوية إن أردنا حقا تنمية اقتصادية[1].

(٤) **العامل العقدي** : من الأمور المثيرة في الفكر الاقتصادي الخلدوني أنه أدخل الدين والعقيدة في صلب العملية الاقتصادية وجعل ذلك عاملا أساسياً من عوامل نمو النشاط الاقتصادي واستمراريته. وذلك أن الدين هو العامل الوحيد القادر على تحقيق الشروط التمهيدية للتقدم من مشاركة فعالة ووحدة الهدف، كما أنه العامل الوحيد الذي يخضع له الجميع بلا حساسيات خاصة عند العرب الذين لايخضعهم أي عامل آخر. ومع أن كلام ابن خلدون كان منصبا في ذلك على العرب إلا أن جوهر النتائج لايختلف من عرب لغيرهم. إنه بذلك يجعلنا نفتش عن عوامل النمو الحقيقية التي تميزنا عن غيرنا. يقول: «إن العرب لايحصل لهم الملك إلا بصبغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة. والسبب في ذلك أنهم لخلق التوحش الذي فيهم أصعب الأمم على انقياد بعضهم لبعض للغلظة والأنفة وبعد الهمة والمنافسة في الرئاسة، فقلما تجتمع أهواؤهم فإذا كان الدين بالنبوه أو الولاية كان الوازع لهم من أنفسهم وذهب خلق الكبر والمنافسة منهم فسهل انقيادهم واجتماعهم» (ص ١٥١).

كما يقول إن الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية التي كانت لها من عددها، والسبب في ذلك أن الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد وتفرد الوجهة إلى الحق، فإذا حصل لهم الاستبصار في أمرهم لم يقف لهم شيء لأن الوجهة واحدة، والمطلوب متساو عندهم وهم مستميتون عليه (ص ١٥٨). والعجيب أنه لم يقف عند هذا الحد في تبيان الأثر النظري للدين في النمو خاصة لدى العرب بل أخذ يدعم ذلك ويبرهن عليه تاريخيا. حيث فعل الإسلام بالعرب وفيهم مالا يفعله السحر بالإنسان، فقد أمكن لهم من القوة عندما تمسكوا به ثم عندما تخلوا عنه ضعفوا وغلبوا على أمرهم (ص ١٥٨). بل إنه ليذهب إلى أنهم بابتعادهم عن الدين افتقدوا السياسة الصحيحة «واعتبر ذلك بدولتهم

(١) G. Myrdad', Challenge of world Poverty N. y: random house, 1970, P. 208.

في الملة لما شيد لهم الدين أمر السياسة بالشريعة وأحكامها المراعية لمصالح العمران ظاهراً وباطناً، وتتابع فيها الخلفاء عظم حينئذ ملكهم وقوي سلطانهم. كان رستم إذا رأي المسلمين يجتمعون لصلاة يقول أكل عمر كبدي، يعلم الكلاب الآداب. ثم إنهم بعد ذلك إنقطعت منهم عن الدولة أجيال نبذوا الدين فنسوا السياسة (ص ١٥٢).

إن ابن خلدون بذلك يفصح لنا عن معضلة من معضلات التخلف المعاصرة موضحاً السبب الدفين وراء تخلف العالم الإسلامي عامة والعربي منه خاصة وهو التخلي عن الدين الذي يراعي العمران ظاهراً وباطناً.

(٥) **العامل الاقتصادي** : ويتمثل في المزيد من العمل من جهة وتحقيق وتوفير الفائض الاقتصادي من جهة ثانية. وقد سبق الحديث بما فيه الكفاية عن أهمية العمل ومانريد إضافته هنا هوكلمة عن الفائض الاقتصادي.

يذهب ابن خلدون إلى أن الفائض الاقتصادي ولو أنه عامل متولد من عوامل أخرى إلا أن وجوده شرط أساسي لإنجاز التقدم الاقتصادي ولبدء عجلات النمو، إذ هو الممول للمشروعات والصناعات التي تتطلبها عملية النمو. كما أنه التمهيد الضروري لتراكم رؤوس الأموال. وقد اسماه ابن خلدون (الفضلة) أي مايفضل من الناتج أو الدخل عن الاستهلاك. يقول في ذلك: «اعلم أن ماتوفر عمرانه من الأقطار وتعددت الأمم في جهات وكثر ساكنه اتسعت أحوال أهله وكثرت أموالهم وأمصارهم.. والسبب في ذلك كله ماذكرناه من كثرة الأعمال وماسيأتي ذكره من أنها سبب للثروة بما يفضل عنها بعد الوفاء بالضروريات في حاجات الساكن من الفضلة البالغة على مقدار العمران وكثرته فيعود على الناس كسبا يتأثلونه (ص ٣٦٥) كما أن له عبارات أخرى في ذلك في أماكن عديدة متفرقة كذلك فقد أكد على حتمية المحافظة على رأس المال وعدم المساس به بل تنميته والا افتقر الفرد ومن ثم المجتمع (ص ٢٨٢، ٢٩٠، ٣٩٨) .

٤/٤ ـ مراحل النمو وديناميكيته :

لكثرة حديث ابن خلدون عن التطور ومراحله ولاستخدامه العديد من المصطلحات في هذا

الشـأن اختلف الكتاب في فهم موقف ابن خلدون من مراحل التطور وعما إذا كانت لديه ثلاث مرحل أم أربع أم خمس.

ومن وجهة النظر الاقتصادية ربما يكون التقسيم الثلاثي محققاً للمقصود ومتلائماً بدرجة أكبر.

وقد يكون الأكثر إفادة للفكر الاقتصادي هو التعرف على طبيعة هذه التشكيلات المختلفة، وهل هي تمثل مراحل متعاقبة في عملية تطورية شاملة، أم أنها تمثل نماذج اقتصادية، لكل نموذج ذاتيته المستقلة، وبعبارة أوضح هل نحن أمام مرحلة بداءة أو تخلف تعقبها مرحلة حضارة أو نمو وتقدم تعقبها مرحلة اضمحلال وانهيار؟ أم نحن أمام نموذج الاقتصاد الريفي ونموذج الاقتصاد الحضري؟ الملاحظ أن تحليل ابن خلدون يشجع على كلا الفهمين. فهو في كثير من عباراته يتحدث داخل الدولة الواحدة عن الاقتصاد الريفي وعن الاقتصاد الحضري؟ ولايخفى أن هذه لاتعد مراحل بقدر ماهي نماذج قائمة ومتعايشة مع بعضها، ولا يخلو عادة مجتمع من تواجدها معا. ومع ذلك نجده يصرح في عبارات بأن هذه الظاهرة كما تنطبق على الأمصار داخل الأقطار تنطبق على الأقطار ذاتها (ص ٣٦٥) بل إنه يصرح في (ص ٣٥٧) بأن أفريقيا والشمال الأفريقي كله بدوي. كذلك نجده يصرح بأن الدول تنتقل من البداوة إلى الحضارة (ص ١٢٢). وفي ضوء ذلك وجدنا بعض الاقتصاديين المعاصرين يصرح بأن ابن خلدون من رواد نظرية المراحل في التنمية[1].

وفي رأي أنه لاتعارض بين كلا الفهمين، فإذا ماذهبنا إلى أنها مراحل فلا يتعارض ذلك مع تواجد القرية والمدينة في مختلف المجتمعات. وهل ينفي ذلك تواجد مجتمعات يغلب عليها الطابع الزراعي ومجتمعات يغلب عليها الطابع الصناعي؟

ومن خلال فهمنا لعطاء ابن خلدون يمكن القول إن المرحلة الأولى وهي مرحلة البداوة والتخلف «هي مرحلة أساسية تمر بها كل المجتمعات. أما عن اجتياز المجتمع لهذه المرحلة ودخولة مرحلة الحضارة «التقدم» فإن ذلك يتوقف على توفر عوامل معينة. أما عن دخول المجتمع المرحلة الثالثة «الاضمحلال» فإن ذلك عند ابن خلدون أمر لامفر منه. ومرجع ذلك

(١) د. فايز الحبيب، نظريات النمو والتنمية، ص ٥٦ومابعدها، مرجع سابق .

توجد عوامل ذاتية تجعله يتجاوز مرحلة النمو والتقدم إلى مرحلة الاضمحلال. وفيما يلي عرض لتلك المراحل مع بيان مافيها من خصائص وماوراءها من عوامل وديناميكية الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

١/٤/٤ ـ مرحلة البداوة « التخلف» : هذه المرحلة هي البداية الطبيعية لتطور المجتمعات وهي الجذور الأصلية لكل مايحدث من تطور بعد ذلك. ومن تحليل ماقدمه ابن خلدون إزاء هذه المرحلة نلاحظ أنها تتميز بخصائص أساسية متعددة منها ماهو اقتصادي وماهو سياسي وماهو اجتماعي وكلها تتفاعل مكونه واقعاً معينا اسماه ابن خلدون مجتمع البداوة، ويمكن أن يقابله في مصطلحاتنا مجتمع التخلف الاقتصادي.

وأهم خصائص هذا الواقع مايلي :

(١) الزراعة هي الحرفة السائدة بما تتضمن من نشاط رعوي.

(٢) الندرة النسبية في السكان.

(٣) ليس هناك تقسيم بارز للعمل .

(٤) النشاط الاقتصادي يقوم عادة على المقايضة والاكتفاء الذاتي غالبا، وإذا ماكانت هناك تجارة فهي مبادلة الناتج الزراعي بالناتج الصناعي.

(٥) المستوى الاقتصادي منخفض وليس هناك مايعرف بالفائض الاقتصادي كما أن المستوى العلمي منخفض والأمية متفشية.

ولابن خلدون في ذلك عبارات عديدة نذكر منها قوله: «إن أهل البدو هم المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الأنعام، وإنهم مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائر الأحوال والعوائد، ومقصرون عما فوق ذلك من حاجي أو كمالي» (ص ١٢١). «وقد تقدم لنا أن عمران البادية ناقص عن عمران الحواضر والأمصار لأن الأمور الضرورية في العمران ليست كلها موجودة لأهل البدو وإنما توجد لديهم في مواطنهم أمور الفلح. وموادها معدومة ومعظمها الصنائع فلا توجد لديهم بالكلية من نجار

وخياط وحداد وأمثال ذلك مما يقيم لهم ضروريات معاشهم في الفلح وغيره، وكذا الدنانير والدراهم مفقودة لديهم وإنما بأيديهم أعواضها..» (ص ١٥٣).

٢/٤/٤ ـ مرحلة التحضر «النمو» : لعل من أوضح ماقدمه ابن خلدون في تحديد مقصوده بالحضارة قوله: «الحضارة هي أحوال عادية زائدة عن الضروري من أحوال العمران زيادة تتفاوت بتفاوت الرفه وتفاوت الأمم في القلة والكثرة تفاوتاً غير منحصر..» (ص ٣٦٨).

ولهذه المرحلة أو هذا الواقع خصائصه المميزة والتي من أهمها :

(١) كثرة السكان وتزايد معدل النمو السكاني.

(٢) تقسيم فعال للعمل.

(٣) مستوى اقتصادي مرتفع مع تواجد فائض اقتصادي متزايد.

(٤) جهاز حكومي قويٌ ورشيد.

(٥) غلبة القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية.

(٦) مستوى علمي متقدم.

ومن عبارات ابن خلدون فى ذلك قوله: «ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم مافوق الحاجة من الغنى والرفة دعاهم ذلك إلى السكون والدعة وتعاونوا في الزائد على الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر، ثم تتزايد أحوال الرفه والدعة فتجيء عوائد الترف البالغة مبلغها في التأنق في علاج القوت واستجادة المطابخ وأنتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها، وغير ذلك ومعالاة البيوت والصروح واحكام وضعها في تنجيدها والانتهاء في الصنائع في الخروج من القوة إلى الفعل إلى غاياتها فيتخذون القصور والمنازل ويجرون فيها المياه ويغالون في صرحها.. وهؤلاء هم الحضر.. ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة وتكون مكاسبهم أنمى وأرفه من أهل البدو لأن أموالهم زائدة على الضروري ومعاشهم على نسبة وجودهم» (ص ١٢٠).

٣/٤/٤ ـ مرحلة الهرم والاضمحلال اعتبر ابن خلدون هذه مرحلة شبه حتمية إن لم تكن حتمية بالفعل لامدفع لها ولا مناص من الدخول فيها. وكل مايمكن عمله حيالها هو تأجيل حدوثها بعض الوقت وعوامل نشأة هذه المرحلة تتمخض في حشايا المرحلة السابقة وخاصة بعد طول العهد بها وبلوغها درجات عالية في الرخاء وتحولها تدريجياً من طور الرفه إلى طور الترف، وتأخذ تلك العوامل في التضخم إلى أن تحيل خط النمو إلى خط التخلف والتدهور وأهم هذه العوامل:

(١) تزايد النفقات والارتفاع المتواصل في مستويات الأسعار.

(٢) الفساد الإداري والسياسي والاضطرابات والقلاقل الأمنية.

(٣) فساد السياسات الاقتصادية.

(٤) الفساد الأخلاقي (ص ٢٨٦).

(٥) تناقص السكان وتلوث البيئة.

(٦) هروب رؤوس الأموال (ص ٢٨٤).

ومعنى ذلك أن وراء حدوث هذه المرحلة عوامل سياسية وعوامل اجتماعية وعوامل اقتصادية. ومن عبارات ابن خلدون في ذلك: « .. وتكثر عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذ على الرعايا والأكرة والفلاحين وسائر أهل المغارم، ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقداراً عظيماً لتكثر لهم الجباية ويضعون المكوس على المبايعات وفي الأبواب ـ المدخل ـ حتى تثقل المغارم على الرعايا وتهضمهم وتصير عادة مفروضة فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة» (ص ٢٧٩).

هذه هي المراحل وهذه هي خصائصها وعواملها. ولكن أين الديناميكية التي تنقل المجتمع من مرحلة لأخرى؟

إذا ما أضفنا إلى ماسبق عرضه من عبارات لابن خلدون في كيفية حدوث الاضمحلال هذه العبارة التي توضح بجلاء آليات مرحلة النمو وكيف يتصاعد النمو فإن الصورة الحركية تكتمل لدينا كما رأيناها من عرض ابن خلدون.

يقول ابن خلدون في ص ٣٦٠ «فصل في أن تفاضل الأمصار والمدن في كثرة الرزق لأهلها ونفاق الأسواق إنما هو في تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة. والسبب في ذلك أنه قد عرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه، وأنهم متعاونون جميعاً في عمرانهم على ذلك، والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة تسد ضرورة الأكثر من عددهم أضعافاً.. فالأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم، فأهل مدينة أو مصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم وحاجاتهم اكتفى فيها بالأقل من تلك الأعمال وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات فتصرف في حاجات الترف وعوائده، ومايحتاج إليه غيرهم من أهل الأمصار ويستجلبونه منهم بأعواضهم وقيمه فيكون لهم بذلك حظ من الغنى.. إن المكاسب إنما هي قيم الأعمال فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة ودعتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق في المساكن والملابس واستجادة الآنية والماعون واتخاذ الخدم والمركب وهذه كلها أعمال تستدعي بقيمها ويختار المهرة في صناعتها والقيام عليها فتنفق أسواق الأعمال والصنائع ويكثر دخل المصر وخرجه ويحصل اليسار لمنتحلي ذلك من قبل أعمالهم. ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد الترف تابعاً للكسب وزادت عوائده ثانية ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول، وكذا في الزيادة الثانية والثالثة لأن الأعمال الزائدة كلها تختص بالترف والغنى بخلاف الأعمال الأصلية التي تختص بالمعاش».

وبهذا التحليل الحركي الرائع يبين لنا ابن خلدون آليات تطور المجتمع من طور أو مرحلة لأخرى والواضح حتى الآن أن آليات انتقال المجتمع من مرحلة البداءة «التخلف» إلى الحضارة «التقدم» تتمثل أساساً في تزايد السكان وتواجد نظام رشيد يجمعهم على التعاون وتوزيع الأعمال. وسيترتب على ذلك تواجد الفائض الاقتصادي الذي يمول العديد من الصناعات كما يوفر المزيد من الدخول. ويترتب على ذلك تزايد السكان وارتفاع مستوى المعيشة وتزايد الحاجات وتطورها ومن ثم يحدث المزيد من التعاون وتوزيع الأعمال وهكذا. وقد بهر هذا التحليل الحركي علماء الاقتصاد المعاصرين[1].

كما أن آليات تحول المجتمع من مرحلة التقدم إلى مرحلة الاضمحلال تتمثل أساساً في

(١) د. محمد لبيب شقير، مرجع سابق، ص ٩٢ .

عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية كلها تعمل عملها في إدخال المجتمع في طور الاضمحلال فالفناء، ويقف الترف على قمة هذه العوامل، وسنرى مزيد بيان في الفقرة القادمة.

٥/٤ ـ آثار سلبية للنمو :

عملية النمو منتجها الأساسي هو الرخاء الاقتصادي لكن ماذا عن آثار هذا الرخاء الاقتصادي على الإنسان وعلى قيمه واجتماعياته؟ بعبارة أخرى أكثر تحديداً هل هناك آثار سلبية للنمو ومايجلبه من رخاء ورفاهة؟ وغير خاف أن دراسة هذه الآثار السلبية النمو لم يشغل بها الفكر الاقتصادي وغيره إلا حديثا. ومع ذلك فلقد تناول ابن خلدون بعض هذه الآثار بقدر كبير من التفصيل. وأهم هذه الآثار التي تناولها التلوث والترف والدعة والخمول.

١/٥/٤ ـ التلوث وآثاره :

لسنا في حاجة إلى أن نذكر بأن النمو الاقتصادي هو أكبر مصدر للتلوث، ومايتضمنه من فساد البيئة، فكونه منتجا لعملية النمو قضية ليست محل خلاف، وغير خاف مدى ما للتلوث من مخاطر جسمية على الإنسان وعلى كل جوانب بيئته، وإلى الآن لم يكتشف الإنسان العلاج المناسب له، ويكفي أن نعرف أن من أنواع ماقدم له من علاج هو إيقاف عملية النمو نفسها. هذا كله شيء معهود ومعروف الآن لكن لو رجعنا القهقري عبر الماضي السحيق ووجدنا إنسانا يتحدث عن التلوث وبوجه خاص عن علاقة النمو به فإن الحديث يكون له بلا شك شأن آخر. وهنا ينبري ابن خلدون ليميط اللثام عن هذه العلاقة بين النمو والتلوث منذ آماد بعيدة. ومن عباراته في ذلك «ووقوع هذه الأمراض في أهل الحضر والأمصار أكثر لخصب عيشهم وكثرة مأكلهم وقلة اقتصارهم على نوع واحد من الأغذية وعدم توقيتهم لتناولها، وكثيراً مايخلطون بالأغذية من التوابل والبقول والفواكه رطباً ويابسا في سبيل العلاج بالطبخ ولايقتصرون في ذلك على نوع أو أنواع، فربما عددنا في اليوم الواحد من ألوان الطبخ أربعين نوعا من النبات والحيوان، فيصير الغذاء مزاجا غريبا، وربما يكون غريبا عن ملاءمة البدن وأجوائه ثم إن الأهوية في الأمصار تفسد بمخالطة

الأبخرة العفنة من كثرة الفضلات.. ثم الرياضة مفقودة لأهل الأمصار، إذ هم في الغالب وادعون سالمون» (ص ٤١٦). وفي عبارة أخرى له يضيف عنصراً جديداً للتلوث وهو ركود الهواء في الأمصار المتقدمة وعدم تحركه بالقدر الكافي (ص ٣٠٢).

وغير خاف أن الفكر الاقتصادي الحديث يصادق على ضرورة تحريك الهواء لتنقيته [(١)] كما يصادق على الصلة الوثيقة بين النمو الاقتصادي ذي الشره الاستهلاكي وبين التلوث[(٢)].

٢/٥/٤ ـ الترف :

هذا المرض الفتاك باعتراف الدين وعلماء الفلسفة والأخلاق والاجتماع هو الآخر من منتجات النمو. وينبغي إدراك ماهناك من تميز بين مجرد الغنى والثراء وبين الترف، وأن الخيط رفيع إلى درجة أنه قد يخفى بحيث يرى هذا على أنه ذاك. ولعل مما يقرب الصورة بعض الشيء أن نعرف أن الغنى والثراء هو تملك واكتساب في المقام الأول، وهو إنفاق واستهلاك في المقام الثاني، وهو في بعده الثاني قد يتداخل ويختلط بالترف وقد لايحدث ذلك، فقد يكون الإنسان غنياً كل الغنى لكنه ليس مرفها الترفيه الذي يصل إلى حد الترف.

وموقف الإسلام قرآنا وسنة من الترف والوصول في ذمه إلى أبعد الآماد ليس في حاجة إلى توضيح. وقد قال فيه توينبي «إنه الانتحار الذي تقتل به الدول نفسها أكثر مما يقتلها العدوان الخارجي».

ماذا قال ابن خلدون حيال هذا الداء؟

بداية نلاحظ توارد لفظتي الرفه والترف. ومع أنه لم يقدم تعريفاً محدداً لكل منهما إلا أن مما يفهم من كلامه أن الترف هو تزيد ومبالغة في الرفه كما أنه حدد بوضوح وأكد على

---

(١) جي هولتن ولسون، الاقتصاد الجزئي، ترجمة د. كامل سلمان العاني، ص ٥٧٣، الرياض: دار المريخ، ١٩٨٧.

(٢) محبوب الحق، ستار الفقر، ترمة أحمد فؤاد بليغ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص١٣٣ وما بعدها.
د. إسماعيل صبري عبدالله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٢٤٥ ومابعدها .

أن الترف من توابع الثروة والغنى (ص ١٧٤) ثم أسهب في تحليل وتفسير الآثار السلبية المدمرة للترف على المستوى الأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وبعد أن حدد ابن خلدون بشكل صريح وصل إلى درجة صياغة مرئياته على هيئة قوانين من حيث كون الترف منتجا للنمو، ومدمراً له، وحافزاً عليه في البداية، يقف بنا وكأن الطريق قد انتهى والمهمة قد تمت. وهنا نسجل على ابن خلدون عدم وجود اية جهود فكرية منه ولو على سبيل الإرشاد والنصح في كيفية مواجهة هذا الداء الفتاك، بل الأدهى والأمر أنه يفهمنا بشكل أو بآخر أن هذا مرض لا علاج له مثل الهرم للجسم (ص ٣٥٢)، (٣٧٢).

ومن عبارات ابن خلدون في ذلك «إذا حصل الترف والدعة أقبلت الدولة على الهرم» «على قدر الترف والنعمة يكون إقدامهم على الفناء» (ص ١٤١) «الملك يخلقه الترف ويذهبه» (ص ١٤٦) « الترف يزيد الدولة في أولها قوة على قوة» (ص ١٧٤) وفي عباراته المطولة المتكررة بين أن الترف يسهم في تدمير اقتصاديات المجتمع لما يتولد عنه المزيد من الإسراف في الإنفاق ومن ثم المزيد من ارتفاع الأسعار وتدني مستويات المعيشة. كما أنه كثيراً مايدعو الدولة إلى فرض المزيد من الضرائب بل وإلى التدخل المباشر في النشاط الإنتاجي والمصادرات الأمر الذي يدمر النشاط الاقتصادي. يضاف إلى ذلك مايولده على المستوى الأخلاقي والاجتماعي من غش وكذب وفسق وبطالة (ص ١٢٣)، ومايحدثه من اضطرابات وثورات وانقلابات (ص ١٦٩) (ص ١٨٦) ومن عباراته في ذلك «أعلم أن الداعي لذلك كله إنما هو حاجة الدولة والسلطان إلى الإكثار من المال بما يعرض لهم من الترف.. ثم لايزال يزيد، والخرج بسببه يكثر والحاجة إلى أموال الناس تشتد.. إلى أن تمحى دائرة الدولة ويذهب رسمها» (ص ٢٩٠). وهكذا نجد الترف من خلال هذا التحليل العلمي الرصين يقف وراء كل العوامل التي تدمر التقدم والازدهار.

٣/٥/٤ ـ الدعة والخمول :

كثيراً ماتشدق الفكر الاقتصادي بأن النمو الاقتصادي يحقق السعادة، وقد وصل إلى حد القول بإن السعادة دالة في وفرة مالدى الإنسان من أموال ومايحوزه من متجات النمو من

سلع وخدمات. ورغم أن هذه المقولة مازالت تمثل صلب العديد من الدراسات الإنمائية إلا أن بعض كتاب التنمية وقد ساوره الشك حول صحة هذه المقولة أخذ يردد في كتاباته هذا التساؤل: هل النمو مرادف أو ملزوم للسعادة؟ وبغض النظر عن طبيعة ونوعية الإجابة إلا أن مجرد إثارة السؤال كافية في الإفصاح عما يعانيه الفكر الاقتصادي من جراء بعض المقولات التي طرحها في غيبة من الوعي الكامل. فإذا ماعلمنا أن الإجابة الذائعة هي أن النمو لايعني السعادة. وبرغم هذا كله فإن صوت هذه المقولة مازال عاليا لدرجة أن من يشكك في صحتها يصبح مثار الشفقة بل السخرية مهما كان قدره العلمي ولا أدل على ذلك مما لاقاه الاقتصادي الشهير سكيتوفسكي مؤلف كتاب «اقتصاد بلا بهجة» من شفقة واستخفاف من زملائه الاقتصاديين عندما نادى بأن النمو يولد الراحة والدعة والخمول ولا يولد السعادة[1]».

ولعل مما يثير الاهتمام أن ابن خلدون في معرض حديثه المطول عن عمليات النمو والرخاء الاقتصادي كان دائماً وأبدا مايقرن ذلك بالراحة والدعة والخمول والكسل دون اقرانه بالسعادة، ولنستمع له حيث يقول: «فإذا حصل الملك أقصروا عن المتاعب وأثاروا الراحة والسكون والدعة ورجعوا إلى تحصيل ثمرات الملك من المباني والمساكن والملابس» (ص ١٦٧). كما يقول «فإذا استفحل العز والغلب وتوفرت النعم والأرزاق بدرور الجبايات

فيذخر بحر الترف والحضارة لطفت أخلاق الحامية.. وعادت من ذلك إلى نفوسهم هيأة الجبن والكسل»[2] ولنستمع إلى صاحب قصة الحضارة ديورانت حيث يردد كلمات ابن خلدون بقوله: «إن من السنن التاريخية التي تكاد تنطبق على جميع العصور أن الثراء الذي يخلق هو نفسه الذي ينذر بانحلالها وسقوطها ذلك أن الثراء يبعث الخمول ويرقق الأجسام والطباع ويمهد الطريق إلى الدعة والنعيم والترف ويغري أصحاب السواعد القوية والبطون الجائعة لغزو البلاد ذات الثراء»[3] وقد صادق على مقولة ابن خلدون في منتجات النمو

---

(١) انظر في ذلك د. جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، مطبوعات المكتب المصري ص ١٦٥.
(٢) انظر ساطع الحصري، دراسات عن ابن خلدون، مرجع سابق، ص ٣٨١ نقلاً عن طبعة كارتير.
(٣) ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر جـ ٢ ص ١٩٤.

الاقتصادي السلبية العديد من الكتاب المعاصرين[١].

٤/٥/٤ ـ دروس مستفادة :

لانبالغ إن قلنا إن قراءة عميقة في عطاء ابن خلدون في مجال النمو الاقتصادي تهيء وتوفر لنا العديد من الدروس الجد مفيدة لنا في عصرنا الحاضر. ومن ذلك كون التقدم والتنمية عملية مركبة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية. وأنه لانمو ولا استمرار لما قد يكون هناك من نمو مع فقدان الحرية السياسية للوطن والمواطن (الخارجية والداخلية)، فالاستعمار والتبعية يورثان المذلة وفقدان الأمل بل والاضمحلال السكاني كما أن الدكتاتورية والاستعباد يرتبان نفس الأثر. كذلك فإن الأمن والعدل خاصة في المجال الاقتصادي لاسيما بين الدولة والرعية من الأركان الأساسية لإحداث النمو والمحافظة عليه[٢].

كما أن الترف مهلكية مدمرة للمجتمعات وأي نمو يستهدف ويولد الترف لايستحق أي تقدير[٣]. وأخيراً فإن التجمعات السكانية الكبيرة أمر أساسي في إحداث النمو عكس التفتت والتشرذم[٤].

---

(١) كاريل ز، الإنسان ذلك المجهول، ترجمة شفيق فريد ص ٣١ ومابعدها مكتبة المعارف، بيروت ـ رينيه دوبو، إنسانية الإنسان، ترجمة د. نبيل صبحي الطويل، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤، ص ٢١٩ ومابعدها ـ د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي مرجع سابق ص ٣٢٠.

(٢) د. حسن صعب، المقاربة المستقبلية للإنماء العربي، بيروت: دار العلم للملايين، ص ٢٥٣ ايف لاكسوت، نقلاً عن د. عبدالله شريط، الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون، مرجع سابق ض ١٤١، ١٧٣ د. محمد صالح، مرجع سابق، ص ٧٦٠.
مووريس غورنييه، العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم، ترجمة سليم مكور، بيروت: الدار العربية للدراسات والنشر، ص ١١١ ومابعدها .

(٣) راجع للمزيد من المعرفة د. محمد سعيد البوطي، منهج الحضارة الإنسانية في القرآن، دمشق دار الفكر، ص ١١٧ ومابعدها.

(٤) د. حسن، صعب المقاربة المستقبلية للإنماء العربي، ص ٢٥٣ دار المعلم للملايين، بيروت.
ـ اى لاكويست نقلا عن د. عبدالله شريط، الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون ص ١٤١، ١٧٣، مرجع سابق.
ـ د. محمد صالح، مرجع سابق، ص ٧٦٠.
ـ مووريس غوريته، العالم الثالث: ثلاثة أرباع العالم، ترجمة سليم مكور، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ١١١ ومابعدها.

المبحث الخامس

الدولة والاقتصاد

لايخفى على قارىء للمقدمة مدى اتساع الحيز الذي احتلته الدولة على خريطتها، كما لايخفى عليه مدى عظم الدور الذي أنيط بها من وجهة نظر العمران. وفي هذا المبحث نستعرض ماقدمه ابن خلدون حيال علاقة الدولة بالاقتصاد.

١/٥ ـ الأهمية الاقتصادية للعامل السياسي :

اهتم ابن خلدون بالعامل السياسي اهتماما بارزاً مدخلاً له في صلب التحليل الاقتصادي لاسيما في عمليات النمو والتقدم التي رأى أنها تتوقف على تواجد الحكومات القوية الرشيدة مما ينادي به اليوم الفكر الإنمائي[١].

يقول ابن خلدون : « ... وأما الكفاية فهو أن يكون جريئاً على إقامة الحدود.. قوياً على معاناة السياسة ليصلح له بذلك ماجعل إليه من حماية الدين وجهاد العدو وإقامة الأحكام وتدبير المصالح» (ص ١٩٣). ومما يدل دلالة قاطعة على ألمعية ابن خلدون وعمق نظره في حتمية أن يكون العامل السياسي على أعلى قدر ممكن من الرشد ماقدمه في فصل من فصول المقدمة من أن العرب أبعد الأمم عن سياسة الملك. ونحن هنا لانناقشه في صدق هذا الادعاء لكننا فقط نناقشه في المقدمات التي بنى عليها هذه الدعوى، ومن ذلك أنهم يهتمون فقط بالجباية وجمع الأموال من الرعية، كما أن الانقلابات تكثر بينهم، يضاف إلى ذلك سوء استخدامهم لما لديهم من أصول وموارد، وأخيراً فإنهم لايحسنون وضع ولا تنفيذ السياسات الاقتصادية. هل هناك شك في أن تلك العناصر هي معاول هدم في شتى أركان المجتمع !!

إن توفر العامل السياسي القوي الرشيد ذي الأخلاق الفاضلة أمر أساسي في إمكانية التعاون وتنظيم العمل والأمن الشامل للأفراد. و إذا كان ابن خلدون لم ير قيام الدولة بممارسة النشاط الاقتصادي فليس ذلك تقليلاً لدورها الاقتصادي بل هو بالأحرى تأكيد

---

(١) G. myrdal, Op. cit., 208.

لهذا الدور من خلال تفرغها لمقومات هذا الدور التي لايتأتى لغير الدولة القيام بها أما ممارسة العملية الاقتصادية الإنتاجية فليس ذلك من شأن الدولة ولا من وظائفها. إنها أكبر بكثير من أن تتقمص شخصية التاجر أو الصانع أو الزارع. إن عليها دعم وحماية وتشجيع الأفراد ليمارسوا هذه المهام الإنتاجية من خلال ماتقدمه لهم من سياسات اقتصادية؛ مالية ونقدية وسعرية وتجارية رشيدة.

فإذا حادت عن ذلك فهي الدولة الظالمة التي تعتبر أكبر هدم للصرح الاقتصادي في المجتمع. لقد بلغ به الاهتمام بحتمية توفر الخلق السياسي الفاضل لدى الحاكم إلى حد قوله ان عدم تواجد هذا الخلق يعني عدم وجود سياسة (ص ١٤٢). وقد قام الكثير من علماء السياسة المعاصرين بتحليل الفكر السياسي عند ابن خلدون ومدى ارتباطه بالجوانب العمرانية الاجتماعية والاقتصادية[١].

٢/٥ ـ المالية العامة والسياسة المالية :

تجلت عبقرية ابن خلدون الفذة في تحليله المالي، فقدم لنا فكراً مالياً من أروع ماقدمه عقل بشري حتى وقتنا الحاضر. ولم تقف عبقريته في ذلك عند المحتوى بل تخطته إلى المنهج والأدوات. وقد نتج عن ذلك ـ ضمن مانتج ـ بعض القوانين والسياسات المالية التي لم تفقد مكانها المرموق في ساحة الفكر المالي المعاصر. وقبل أن ندخل في عرض لتحليله المالي نشير إلي أنه اهتم كثيراً بالجهاز الحكومي الذي يشرف على مالية الدولة إيراداً وإنفاقاً. وفي ذلك يقول: «أعلم أن هذه الوظيفة ـ الوظيفة المالية ـ من الوظائف الضرورية للملك، وهي القيام على أعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة فى الدخل والخرج وإحصاء العسكر بأسمائهم وتقدير أرزاقهم وصرف أعطياتهم في إباناتها والرجوع في ذلك إلى القوانين التي يرتبها قومة تلك الأعمال وقهارمة الدولة.. وهذه الوظيفة جزء عظيم من الملك بل هي ثالثة أركانه» (ص ٢٤٣). وفيما يلي نعرض لأهم أفكار ابن خلدون المالية:

---

(١) د. حامد ربيع، فقه السياسة في فلسفة ابن خلدون الاجتماعية، من أعمال المهرجان، د. محمد نصر، فلسفة السياسة عند ابن خلدون، من أعمال المهرجان.

١/٢/٥ ـ تطور الكميات المالية :

من الأمور التي لفتت ذهن ونظر ابن خلدون في الجانب المالي أن الكميات المالية نفقات كانت أو إيرادات أو موازنة ليست جامدة ساكنة بل هي في تطور مستمر وفي تغير دائم من حيث الحجم ومن حيث الهيكل.

تبدأ قليلة ثم تنمو وتتزايد ثم تعود فتنكمش. ولم يقف ابن خلدون بفكره عند حد الوصف والتقرير بل قدم مايراه من تفسير لذلك من خلال العديدمن العومل التي أسند إليها الإسهام في هذه الحركية المالية.

في البداية تكون حاجات الدولة قليلة لانخفاض مستوى الدخل ولقلة السكان، ومن ثم نفقاتها العامة قليلة كذلك والإيرادات العامة هي الأخرى قليلة لأن الحاجات العامة قليلة من جهة ولتمسك الدولة بالمغارم الشرعية فقط وهي قليلة من جهة ثانية ولرغبة الدولة في التحبب إلى الرعية وعدم إرهاقها بالضرائب من جهة ثالثة.

وفي تلك المرحلة تكون الموازنة في حالة توازن أو تحقيق فائض. ثم شيئاً فشيئاً تتغير الأوضاع لتغير تلك العوامل السابقة فيتزايد السكان ويتزايد حجم الجهاز الحكومي ويرتفع مستوى الدخل فتزيد الحاجات العامة مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة الأمر الذي يجعل الدولة أو يضطرها إلى فرض ضرائب مختلفة إضافة إلى الإيرادات الشرعية المعروفة من زكاة وجزية وخراج مما يعني تزايد كل من النفقات والإيرادات ومن ثم حجم الموازنة و يبدأ الفائض في التلاشي بل يبدأ ضغط الإنفاق العام المتزايد على الإيرادات العامة مما يجعلها هي الأخرى تتزايد ويتغير هيكلها ثم تستمر الحركة التصاعدية خاصة على جبهة النفقات العامة الأمر الذي يولد المزيد من الضغوط على الإيرادات العامة فتضطر الدولة للمزيد من الضرائب إما برفع معدلات الضرائب القائمة أو بفرض واستحداث ضرائب جديدة مباشرة أو غير مباشرة، عامة أو نوعية على كل وجه من وجوه المعاش والنشاط حتى مالا يعتبر طبيعياً مثل نشاط التنجيم والبحث عن الدفائن والمطالب «حتى إنهم إذا ضربت المكوس على الأصناف آخر الدولة ضربت على من يشتغل بذلك من الحمقى والمهووسين» (ص ٣٨٨). وعندما لاتسعفها الضرائب تلجأ إلى المصادرات وانتزاع الأموال من الرعايا ومماسة النشاط الإنتاجي.

كل ذلك بهدف تكثير الإيرادات العامة، لكنها لن تجدي طويلا فتقل بفعل عوامل عديدة ترجع في جملتها إلى تدهور النشاط الاقتصادي الذي هو المحدد الأول للطاقة الضريبية. وهنا تقل النفقات العامة لقلة الإيرادات العامة من جهة، كما أن الدولة تتدخل فتخفض منها خاصة فيما يتعلق بالأجور والعطايا من جهة أخرى.

هذا عرض كلي مجمل لحركة الكميات المالية كما حللها ابن خلدون وقد آثرنا عرضها بشكل كلي وليس مفصلا؛ الإيرادات على حدة، والنفقات على حدة، لأن تحليل ابن خلدون لها جاء متزامنا متداخلاً وعباراته تتضمن في نفس الوقت هذه الحركيات المختلفة وسوف نعرض لبعضها فيما يلي :

«أعلم أن الدولة تكون في أولها بدوية فتكون لذلك قليلة الحاجات لعدم الترف وعوائده فيكون خرجها وإنفاقها قليلاً فيكون في الجباية ـ الإيرادات العامة ـ حينئذ وفاء بأزيد منها بل يفضل منها كثير عن حاجاتهم، ثم لاتلبث أن تأخذ بدين الحضارة في الترف وعوائدها وتجري على نهج الدول السابقة قبلها فيكثر لذلك خرج أهل الدولة ويكثر خرج ـ انفاق ـ السلطان خاصة كثرة بالغة بنفقته في خاصته وكثرة عطائه ولاتفي بذلك الجباية ـ الإيرادات العامة ـ فتحتاج الدولة إلى الزيادة في الجباية لما تحتاج إليه الحامية ـ قوات الأمن والدفاع ـ من العطاء والسلطان من النفقة فيزيد في مقدار الوظائف والوزائع أولاً ـ يرفع من معدلات الضرائب القائمة ـ ثم يزيد الخراج والحاجات والتدرج في عوائد الترف وفي العطاء للحامية ويدرك الدولة الهرم وتضعف عصابتها عن جباية الأموال من الأعمال فتقل الجباية وتكثر العوائد ويكثر بكثرتها أرزاق الجند وعطاؤهم فيستحدث صاحب الدولة أنواعاً من الجباية يضربها على المبيعات ويفرض لها قدراً معلوماً على الأثمان في الأسواق وعلى أعيان السلع ـ لاحظ تنبيهه إلى تنوع واختلاف الضرائب ـ في أموال المدينة وهو مع هذا مضطر لذلك دعاه إليه ترف الناس من كثرة العطاء وزيادة الجيوش والحامية وربما يزيد ذلك في أواخر الدولة زيادة بالغة فتكسد الأسواق لفساد الآمال ويؤذن ذلك باختلال العمران» (ص ٢٨٠).

هذه فقرة طويلة تحتوي على الكثير من الأبعاد التي سبق وأشرنا إليها. وهناك عبارات أخرى مكملة منها «فاعلم أن الدولة تكون في أولها بدوية فيكون خلق الرفق بالرعايا والقصد في النفقات والتعفف عن الأموال فتتجافى عن الإمعان في الجباية والتحذلق والكيس في جميع الأموال وحسبان العمال ولا داعية حينئذ إلى الإسراف في النفقة فلا تحتاج الدولة كثرة المال ثم يحصل الإستيلاء ويعظم ويستفحل الملك فيدعو إلى الترف ويكثر الإنفاق بسببه فتعظم نفقات السلطان وأهل الدولة ـ الجهاز الحكومي كله ـ بل يتعدى ذلك إلى أهل المصر ـ زيادة في الإنفاق الخاص ـ ويدعو ذلك إلى زيادة أعطيات الجند وأرزاق أهل الدولة ثم يعظم الترف فيكثر الإسراف في النفقات وينتشر ذلك في الرعية لأن الناس على دين ملوكها وعوائدها. ويحتاج السلطان إلى ضرب المكوس على أثمان البياعات في الأسواق لإدرار الجباية ، لما يراه السلطان من ترف المدينة الشاهد عليهم بالرفة ـ معايير اليسار والقدرة على الدفع ـ ولما يحتاج إليه من نفقات سلطانه وأرزاق جنده، ثم تتزايد عوائد الترف فلا تفي بها المكوس، وتكون الدولة قد استفحلت في الاستطالة والقهر لمن تحت أيديها من الرعايا، فتمتد أيديهم إلى جمع الأموال من الرعايا من مكس أو تجارة أو نقد في بعض الأحوال بشبهة أو بغير شبهة» (ص ٢٩٦). هذه الفقرات مع ماتكرر في المقدمة مما هو على شاكلتها يرينا كيف صور ابن خلدون تطور الكميات المالية في الدولة، وكيف تتفاعل مع بعضها محدثة المزيد من الآثار التبادلية. وقد صح لنا بجلاء أن النفقات العامة هي العامل الأكثر تأثيراً في غيره من الكميات المالية وأنها تتزايد بفعل عوامل عديدة فتتزايد الإيرادات ثم تعجز الضرائب عن تأدية مهمة التمويل. فتلجأ الدولة إلى زيادة الإيرادات من مصادر أخرى منها ممارستها للنشاط الإنتاجي ـ وسوف نعرض لذلك مفصلاً ـ ومنها المصادرة والتأميم ومنها تنقيص النفقات العامة كما نص على ذلك عبارة في أخرى له (ص ٢٨٤ ، ١٦٨).

ومعنى ذلك أن الميزانية العامة تمر بأطوار التوازن أو الفائض ثم العجز المتمثل في عجز الإيرادات العامة الشرعية ثم يغطى هذا العجز بالضرائب المختلفة ثم تعجز الضرائب هي الأخرى عن سد العجز فتلجأ الدولة إلى المصادرات وانتزاع الأموال كما تلجأ إلى ممارسة النشاط الإنتاجي.

٢/٢/٥ ـ الآثار الاقتصادية للكميات المالية :

تمارس الكميات المالية على مستوى الإيرادات والنفقات آثارها العديدة على المتغيرات الاقتصادية وقد سبق أن أشرنا إلى بعض تلك الاثار في معرض الحديث عن نظرية القيمة والحديث عن الدخل القومي وعن النمو الاقتصادي.

فقد رأينا كيف كان ابن خلدون على وعي كامل بما تحدثه النفقات العامة من آثار إيجابية على مستوى الدخل القومي وكيف تزيده زيادات متضاعفة كما أن إنقاصها يحدث فيها آثاراً انكماشية مضاعفة.

كذلك رأيناه يؤكد على المفعول السلبي للضرائب على مستوى الدخل القومي وعلى مستوى النشاط الاقتصادي وقد ركز بقوة على ماتحدثه الضريبة من آثار سلبية على العمل وعلى الادخار وعلى ممارسة النشاط الإنتاجي للمؤسسات. حيث تخرج المؤسسات الحدية من سوق العرض والإنتاج وتقلل بقية المؤسسات من عرضها نظراً لارتفاع تكاليفها وقلة ماتحققه من أرباح: وبذلك يكون قد تناول أثر الضريبة على العرض[١] .

وأما عن الأثر الاقتصادي للضريبة على العمل وممارسة النشاط الاقتصادي بوجه عام فقد تضمنته هذه العبارة «... حتى تثقل المغارم على الرعايا وتهضمهم.. ثم تزايد إلى الخروج عن حد الاعتدال فتذهب غبطة الرعايا في الاعتمار لذهاب الأمل في نفوسهم بقلة النفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار» (ص٣٨٠).

كذلك يلاحظ أنه أصَّل فكرة راجعية الضريبة حيث يقوم المكلف بها بنقل عبئها كليا أو جزئياً لشخص آخر من خلال مايتم بينهما من معاملات. وقد أفاض في الحديث عن كيفية قيام التجار بتحميل الضرائب على أسعار سلعهم.

أي أنها تؤثر على المستوى العام للأسعار وأنها تمارس آثاراً صعودية فيه تصل إلى حد الضغوط التضخمية.

---

(١) وباعتراف الاقتصاديين المعاصرين فإن هذا الأثر قد أهمل من الاقتصاديين في الماضي، لكنه ظهر بقوة في الوقت الراهن.أنظر جيمس جوارتني وريماورد آستروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة د. عبدالفتاح عبدالرحمن وآخر، دار المريخ، الرياض ص ٣٣٣ ومابعدها .

٣/٢/٥ ـ الآثار المالية للكميات المالية :

في هذا البند بالذات تجلت عبقرية ابن خلدون الفذة في التحليل المالي بالقدر الذي جعلته يفرض نفسه كرائد اقتصادي معاصر وليس كمفكر عاش في القرن الرابع عشر الميلادي.

لقد كشف لنا عن بعض النظريات والقوانين المالية المتقدمة كل التقدم مستخدماً في ذلك أرقى أدوات وأساليب التحليل الاقتصادي وهو مايعرف بالتحليل الحرك: «**DyNAmic Analysis**»

قد يكون من المطروق والمعروف ما للكميات المالية من آثار اقتصادية على الأسعار والإنتاج والعمل والادخار والاستهلاك، لكن آثارها المالية مثل مقدار النفقة العامة ومقدار الحصيلة فهذا أمر أقل شيوعا وأصعب إدراكا وخاصة إذا ماكان على شاكلة ما أتى به ابن خلدون.

فيما يتعلق بالنفقات العامة وآثارها المالية قدم لنا تعميما مضطرد الصدق والصالحية وهو أنه «إذا قلت النفقات العامة قلت الإيرادات العامة» ومن الملاحظ أن إدراك معنى ومضمون هذا القانون والتأكد من صحتة لايتأتى إلا بعد تمام نظر وتمعن فكر واستخدام للأسلوب الحركي في التحليل. ولنسمع لابن خلدون يروي مكشفه المالي فيقول: «فصل في أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية. والسبب في ذلك أن الدولة والسلطان هي السوق الأعظم للعالم ـ يقصد بالدولة الحكومة ويقصد بالعالم المجتمع ـ ومنه مادة العمران فإذا احتجن السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها قل حينئذ بأيدي الحاشية والحامية وانقطع أيضاً ماكان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقلت نفقاتهم جملة وهم معظم السواد ـ المجتمع ـ ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم ـ طلب الحكومة أكبر بكثير ـ فيقع الكساد حينئذ في الأسواق وتضعف الأرباح في المتاجر فيقل الخراج لذلك لأن الخراج والجباية إنما تكون من الاعتمار والمعاملات ونفاق الأسواق وطلب الناس للفوائد والأرباح، ووبال ذلك عائد على الدولة بالنقص لقلة أموال السلطان حينئذ بقلة الخراج (ص ٢٨٦).

اعتقد أنني لم أكن مبالغا في قولي إن عبقرية ابن خلدون التحليلية الفذة تجلت في تناوله للجوانب المالية، ونقص المنفعة العامة لايؤدي بل هو في نفسه ومن خلال المنظور الحركي ووضع شتى التفاعلات المستقبلية في الصورة هو فى نفسه نقص للإيراد العام. هذه إحدى

أعاجيب ابن خلدون الفكرية والتي لو وجد إنصافا لاستحق بها الإشادة والتقدير الفريد من كتاب تاريخ الفكر الاقتصادي والذين اشادوا مبالغين بمفكرين سابقين لم يقدموا للفكر مثل ذلك أو أكثر من ذلك.

هذه الأعجوبة الفكرية المالية تعلقت بالإنفاق العام وآثاره المالية، وهناك أعجوبة تتعلق بالضرائب وآثارها المالية. والحركة هنا ليست على مستوى علاقة الضريبة بالنفقة بل على مستوى معدل الضرائب وعددها وعلاقة ذلك بحصيلتها وحصيلة غيرها من الفرائض المالية. وهنا يسوق لنا تعميما مفاده أنه :

«كلما كثرت الضرائب أو ارتفعت معدلاتها قلت حصيلة الإيرادات العامة».

المتبادر إلى الذهن، وخاصة خلال العصور التاريخية الطويلة للفكر الاقتصادي أن هذه العلاقة طردية وإن كثرة الضرائب تعمل على زيادة الحصيلة بل إن كثرتها استجدت أساسا من أجل ذلك. ولم ينتبه الفكر المالي على امتداد عمره إلى أن الأمور قد تكون على خلاف ذلك وأن العلاقة قد تكون عكسية. لكن الذي أدرك ذلك بثاقب فكره وعمق نظرته وامتدادها المستقبلي هو ابن خلدون فصاغ لنا هذا التعميم. ولنستمع إليه يشرحه لنا «اعلم أن الجباية ـ الحصيلة ـ أول الدولة تكون قليلة الوزائع ـ الأنواع والمعدلات ـ كثيرة الجملة وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة.

والسبب في ذلك أن الدولة إن كانت على سنن الدين فليست تقتضي إلا المغارم الشرعية من الصدقات والخراج والجزية، وهي قليلة الوزائع لأن مقدار الزكاة من المال قليل، وكذا الجزية والخراج، وإن كانت على سنن التغلب والعصبية فلابد من البداوة في أولها وهي تقتضي المسامحة والمكارمة والتجافي عن أموال الناس، فيقل لذلك مقدار الوظيفة الواحدة والوزيعة التي تجمع الأموال من مجموعها، وإذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الأعتمار ويتزايد لحصول الأغتباط بقلة المغرم وإذ كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية التي هي جملتها.. وبأستمرار الدولة وتعاقبها وتزايد الترف فيكثر أهل الدولة الوظائف والوزائع حينئذ على الرعايا والأكرة والفلاحين وسائر أهل المغارم ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقداراً عظيما لتكثر لهم الجباية، ويضعون المكوس على المبايعات، وفي الأبواب ـ الحدود ـ ثم تتدرج الزيادات فيها

بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه حتى تثقل المغارم على الرعايا وتهضمهم وتصير عادة مفروضة وتثبت على الرعايا كأنها عادة مفروضة، ثم تزيد إلى الخروج عن حد الاعتدال، فتذهب غبطة الرعايا في الاعتمار لذهاب الأمل من نفوسهم بقلة النفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته، فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة فتنقص جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها، وربما يزيدون في مقدار الوظائف إذا رأوا ذلك النقص في الجباية ويحسبونه جبرا لما نقص حتى تنتهي كل وظيفة ووزيعة إلى غاية ليس وراءها نفع ولا فائدة لكثرة الإنفاق حينئذ في الاعتمار وكثرة المغارم وعدم وفاء الفائدة المرجوة بها فلا تزال الجملة في نقص ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتمار عائدة إليها (ص ٢٧٩).

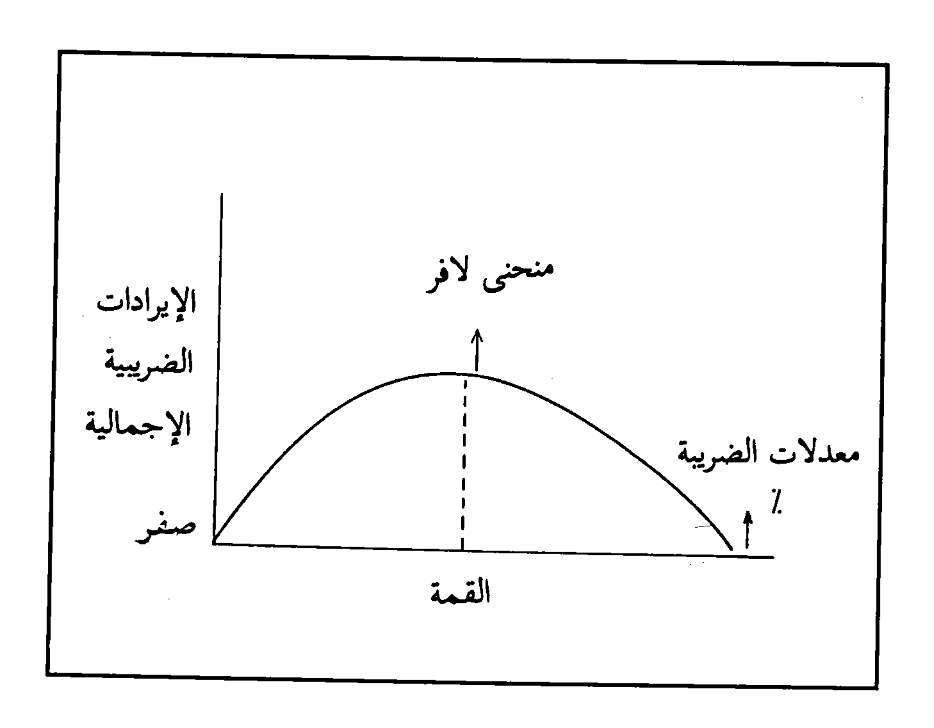
ولعل مما تجدر الإشارة إليه تنبه ابن خلدون إلى قانون أو افتراض ضمني أساسي وإن كان كثيرا مايغيب عن المنظرين الغربيين وهو مبدأ الاستمرارية؛ استمرارية الجباية وليس هذا فقط بل استمرارية نموها.

فتخفيض معدلات الضرائب تحقق هذا المبدأ تماماً، عكس ارتفاعها.

هذا هو شرح وتحليل ابن خلدون لطبيعة العلاقة العكسية بين مقدار الضريبة وبين حصيلة الإيرادات العامة. ولكي ندرك مدى روعة هذا التحليل نقلب البصر في الفكر الاقتصادي المعاصر، وفيه نرى أن بعض الكتب المتقدمة في التحليل الكلي قد أشارت إلى هذه العلاقة، ومن هؤلاء مايكل إبد جمان في كتابه (الاقتصاد الكلي)[1] وجيمس جوارتني وريجا رواستروب في كتابهما (الاقتصاد الكلي)[2] فلقد تناول هؤلاء الكتاب هذا الموضوع بالدراسة وأشاروا في ذلك إلى الدراسة الرائدة للاقتصادي (لافر) والذي يعتبر رائداً في الكشف عن هذه العلاقة من خلال تحليل لم يخرج عن تحليل ابن خلدون بل إن تحليل ابن خلدون أشمل وأعمق* وقدم في ذلك شكلاً بيانياً أطلق عليه منحنى لافر ومثاله.

---

(١) ترجمة د. محمد إبراهيم منصور، دار المريخ بالرياض، ١٩٨٨، ص ٣٥٣ ومابعدها.
(٢) ترجمة د. عبدالفتاح عبدالرحمن وآخر، دار المريخ بالرياض، ١٩٨٨، ص ١٥١ ومابعدها.
* والعجيب أن تلك السياسة «تقليل الضرائب» قد أثمرت ثمرتها فعلاً في عهد سيدنا عمر بن عبدالعزيز فلقد قلل أوزان الضرائب فزاد الدخل القومي وزادت إيرادات الدولة بشكل غير مسبوق ومع ذلك فإن ابن خلدون لم يشر إلى ذلك.



هذه الآثار المالية للكميات التي أكتشفها ابن خلدون وبرهن عليها بأسلوب تحليلي ديناميكي لم يعرف في الأدب الاقتصادي إلا حديثا لو قارناها باكتشاف تيرجو ابن القرن الثامن عشر لقانون تناقص الغلة في بعده العمودي مستكملا بذلك مابدأه قبله جيمس ستيوارت في اكتشافه له في بعده الأفقي.

ولو نظرنا إلى تفريط أحد كبار مؤرخي الفكر الاقتصادي (شومبيتر) لهذا الاكتشاف وقوله فيه:

«إن هذه الصياغة الألمعية لقانون تناقص الغلة تكفي لوضع تيرجو باعتباره محللا اقتصاديا في مكانة تفوق بكثير مكانة آدم سميث»[1] فإننا ندرك على الفور مدى ضخامة ماعليه مؤرخو الفكر الاقتصادي من تحيز وعنصرية، تجعل شومبيتر يقول ذلك القول في تيرجو لمجرد صياغة قانون تناقص الغلة، لكنه هو نفسه وفي نفس كتابه الضخم عن تاريخ الفكر الاقتصادي لم يقل كلمة عن ابن خلدون، اللهم إلا بعض الإشارات العابرة والتي أهمها أن

(١) د. سعيد النجار، مرجع سابق، ص ١٠٨ .

لابن خلدون مساهمة بارزة في زمانه في مجال دراسات الاجتماع التاريخية التي امتزجت بالجغرافيا البشرية[1].

هل هذا هو الإنصاف العلمي والموضوعية!! وكيف غابت عن شومبيتر تلك الأفكار الاقتصادية الرائدة والجد متقدمة والتي كشفنا عنها بما نملك من أدوات وإمكانيات جد متواضعة بالنسبة لإمكانياته العلمية المرموقة. وهل عطاء ابن خلدون الاقتصادي هذا يدخل في باب الاجتماع التاريخي والجغرافيا البشرية!! أم أن شومبيتر لم يقرأ المقدمة اعتقادا منه أنها لم تحو شيئاً اقتصادياً يستحق القراءة؟ وسواء أكان هذا أم ذاك فإنها لإحدى الكبر في تاريخ الفكر الاقتصادي.

٤/٢/٥ ـ السياسة المالية :

يؤخذ على ابن خلدون أن الجانب الوضعي في التحليل قد استهواه وملك عليه كل جهده ووقته بحيث لم يجد أمامه من الوقت مايدلي فيه ولو بكلمات عن الجانب السياسي أو المعياري في تحليله فهل هذا يصدق على موقفه من الظواهر المالية؟

الواقع أن تحليله المالي، كما ظهر لنا يكاد يستغرق في التحليل الوضعي. ومع ذلك فإن قراءة متأنية شاملة لما قدمه من فكر مالي تجعلنا نقول إن البعد السياسي في هذا الفكر لم يكن غائبا، ومن ذلك:

(١) تصريحه في أكثر من مناسبة بأن الضرائب والمغارم يجب أن تكون معتدلة، وهذا موقف سياسي معياري، بل إنه وسم الضرائب والمغارم غير التي أقرها الشرع بأنها غير شرعية وهذا الوصف يحمل من القيم الشيء الكبير، ولقد صرح بأن كثرة الضرائب من باب الظلم المحظور شرعاً وعمراناً.

(٢) لسنا ممن يقيم حواجز فاصلة بين الوضعية والمعيارية خاصة في مجال بحثنا هذا، حيث نرى أن البعد السياسي يشع من دخل البعد الوضعي، إذ ماهي دلالة التحليل الذي ينتهي إلى أن كثرة الضرائب تعيق النشاط الاقتصادي وتخفض من مستوى الدخل القومي

---

(١) راجع د. عبدالرحمن يسري، مساهمة ابن خلدون في الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق ص ٤٢ .

وترهق كاهل المكلفين بها أو المتحملين لعبئها؟ أرى أن دلالته واضحة تماماً من الناحية السياسية وهي أنه ينبغي بل يجب عدم الوقوع في ذلك.

وإذن فإن ابن خلدون وإن لم يصرح بذلك بلسان المقال فقد صرح به بلسان الحال.

(٣) بل لقد صرح بما يراه من سياسة بلسان المقال وإن كان بعبارات وجيزة قد لاتشفي الغلة عند بعض الباحثين، ومن ذلك قوله: «واعلم أن السلطان لاينمي ماله ولا يدر موجوده إلا الجباية، وإدرارها إنما يكون بالعدل في أهل الأموال والنظر لهم بذلك. فبذلك تنبسط آمالهم وتنشرح صدورهم للأخذ في تثمير الأموال وتنيمتها فتعظم منها جباية السلطان. وأما غير ذلك من تجارة أو فلح فإنما هو مضرة عاجلة للرعايا وفساد للجباية ونقص للعمارة» (ص ٢٨٢). وقوله: «إذا فهمت ذلك علمت أن أقوى الأسباب في الاعتمار تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين ما أمكن، فبذلك تنشط النفوس إليه لثقتها بإدراك المنفعة فيه» (ص ٢٨٠).

واضح تماماً أنه يتبنى سياسة التقليل قدر الإمكان من الضرائب حيث أن تلك السياسة هي الكفيلة برفع مستوى النشاط الاقتصادي وإبعاد بعض عوامل التضخم وزيادة الإيرادات العامة في النهاية.

هذه الشواهد المتعددة تنبيء عن وجود البعد السياسي أو المعياري في تحليل ابن خلدون المالي، ومن الملاحظ أن تلك الشواهد تنصرف أساساً إلى السياسة الضريبية، أما عن السياسة الإنفاقية، فلا نجد لديه مثل تلك الشواهد. فلقد أوضح مخاطر الزيادات السريعة و النفقات العامة، بل لقد اعتبرها وراء كل مصيبة تحل بالبلد وتذهب به (ص ٢٩٠) فهل هذا يكفي لنأخذ منه الدرس في السياسة الانفاقية التي ينبغي أن تكون؟ في اعتقادي أنه لايكفي، وكان عليه أن يخصص جزءاً من جهده لبيان كيفية معالجة هذا السلوك المدمر. وكان عليه أن يجيب على هذا التساؤل: كيف نرشد من النفقات العامة؟ وخاصة منها ماكان استهلاكيا ترفيا. بل الأدهى من ذلك أنه ذهب إلى أن أي عمل في هذا الصدد محكوم عليه بالفشل وقد بنى رأيه على أن هذه أمور طبيعية وهي لاتتبدل (ص ٢٩٤).

ولانجد لابن خلدون عذرا في ذلك، ولاتبريرا مقبولا.

نخلص من ذلك بأن ما يمكن استشفافه من عطاء ابن خلدون في المجال المالي الإنفاقي أنه يؤمن بأهمية عدم تدني الإنفاق العام من جهة وبعدم الإفراط فيه من جهة أخرى.

٣/٥ ـ النقود والسياسة النقدية :

عكس ماكان عليه الموقف الخلدوني من الظاهرة المالية من تحليل اقتصادي ومالي من أروع مايكون جاء موقفه من الظاهرة النقدية خفيفا وسريعا وليس فيه تحليل نقدي يذكر، خاصة للمقارنة بما قدمه في الموضوعات الاقتصادية الأخرى.

وقد جاء معظم كلامه هنا في شكل سرد تاريخي لنشأة النقود وتطورها في المجتمع الإسلامي.

وهي دراسة تاريخية محضة تخلو من تدخل اقتصادي (ص ٢٦١). عكس ماقدمه بعد ذلك تلميذه المقريزي[١] وماقدامه عقب ذلك الأسدي[٢] وغيره. و مع ذلك فلانعدم وجود بعض اللمسات الاقتصادية الخفيفة في المجال النقدي، وقد جاء معظمها في الجانب السياسي عكس الحال في موقفه المالي.

(١) أهمية الجهاز النقدي في الدولة ووظيفته. يقوم الجهاز النقدي الحكومي بالنظر في النقود المتعامل بها بين الناس وحفظها مما يداخلها من الغش أو النقص إن كان يتعامل بها عدداً أو مايتعلق بذلك ويوصل إليه من جميع الاعتبارات ثم في وضع علامة السلطان على تلك النقود بالاستجادة والخلوص..

وتكون علامة على جودته بحسب الغاية التي وقف عندها السبك و التخليص في متعارف أهل القطر.. فإذا وقف أهل قطر على غاية من التخليص وقفوا عندها وسموها إماماً وعياراً يعتبرون به نقودهم وينتقدونها بمماثلته فإن نقص عن ذلك كان زيفا» (ص ٢٢٦). واضح من هذه العبارة أنه يركز ويؤكد على سلامة اصدار النقود، وقد كانت نقوداً معدنية

---

(١) في كتابه «إغاثة الأمة بكشف الغمة»
(٢) في كتابه «التيسير والاعتبار».

وحمايتها من أي غش أو نقص. وهذا الكلام يمكن أن يقال اليوم على نقودنا. أهم مافي الموضوع هو جعله السلطة النقدية سلطة حكومية وليست خاصة، وقد اعتبرها وظيفة ضرورية للملك إذ بها يتميز الخالص من المغشوش بين الناس في النقود عند المعاملات (ص ٢٦١). وفي معرض الغش في العملة كان له موقف قوي وواضح حيث يصف القائمين بذلك بأنهم «أخس الناس حرفة وأسوأهم عاقبة لتلبسهم بسرقة أموال الناس فإن صاحب هذا التدليس إنما يدفع نحاسا في الفضة وفضة في الذهب ليستخلصها لنفسه فهو سارق أو شر من السارق.. ولاحاسم لهذا العامل البالغ الغاية في الرداءة إلا اشتداد الحكام عليهم وتناولهم من حيث كانوا وقطع أيديهم متى ظهروا على شأنهم لأن فيه إفسادا للسكة ـ النقود ـ التي تعم بها البلوى وهي متمول الناس كافة. والسلطان مكلف بإصلاحها والاحتياط عليها والاشتداد على مفسديها» (ص ٥٢٦).

(٢) أهمية النقود في المجتمع. أضفى ابن خلدون على النقود أهمية كبيرة في المجتمع وربط نموه وتقدمه بها. إلى الحد الذي اعتبر وجودها في المجتمع معياراً على تقدمه ورقيه.

فوجدناه يفاضل بين المجتمعات في النمو مستخدما المعيار النقدي ومدى شيوع النقود المعدنية الثمينة فيه. فيقول عن المجتمعات المتقدمة: «ويتصرفون في معاملاتهم بالنقدين العزيزين» (ص ٨٢): ويقول عن المجتمعات المتخلفة: «ومعاملاتهم بغير الحجرين الشريفين من نحاس أو حديد أو جلود يقدرونها للمعاملات» (ص ٨٣).

بل إنه ليقرر بوضوح أن النقد من العناصر والظواهر الضرورية للعمران الحضاري، فالبدو يفتقدون الكثير من ضرورات الحياة الاقتصادية المستقرة والمتقدمة ومن ذلك عنصر التكنولوجيا والمهارات الفنية من حدادين ونجارين ومن ذلك النقود الذهبية والفضية إذ هي مفقودة لديهم (ص ١٥٣). أما عن وظائفها الفنية المعروفة فقد أشار إليها بقوله: ثم إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول، وهي الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب وأن اقتني سواهما في بعض الأحيان فإنما هو بقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق التي هما عنها بمعزل، فهما أصل المكاسب والقنية

والذخيرة» (ص ٣٨١) يلاحظ إشارته لوظيفة مقياس القيمة ولوظيفة وسيط للمبادلة وكذلك لوظيفة مخزن للقيم.

كما قدم لنا معلومة نقدية أخرى هي أن النقود من شأنها ثبات القيمة وعدم خضوعها لما يسميه بحوالة الأسواق. فهي ليست سلعة تغلو وترخص. ولاندري هل كان ذلك منه تقريراً لواقع أم أنه سياسة ينادي بها. ومهما يكن فالفكر النقدي المعاصر ينادي ويحاول جاهداً في معالجة التقلبات العنيفة الحالية في قيمة النقود. وفي إشارته لذلك نلمح بعدا نقدياً آخر هو أن الناس تحفظ مدخراتها في شكل نقدي وتخزن أصولها في هذا الشكل وذلك لاستقرار قيمتها عكس بقية الأصول الأخرى. مما يفهم منه أنه لو كان الحال على العكس من ذلك وكانت النقود عرضة للتقلبات الكبيرة فإنها ستفقد بعض وظائفها وتقل فعاليتها في أداء بقية الوظائف. وهذا ما ينادي به الفكر الاقتصادي المعاصر[1].

(٣) بذور خلدونية لنظرية كمية النقود وللاتجاه النقدي المعاصر في معرض حديثه عن الذين يمارسون عمليات غش النقود والتدليس فيها من خلال طلاء بعض المعادن الأخرى والتمويه بها على أنها ذهب أو فضة ثم صكها نقودا وطرحها في التداول على أنها نقود طبيعية. في معرض نقده لهذا العمل وحملته القوية عليه قدم لنا بعجالة مؤسفة فكرة نقدية رائعة، وهي أن هذا العمل يناقض حكمة الله تعالى في جعل النقود من الذهب والفضة. وذلك لعدم وفرة هذين المعدنين مما يحافظ على قيمة النقود ويحول دون وقوع المجتمعات في براثن التضخم الذي ينبع كما هو الحال عند النقديين[2] ـ من كثرة المعروض من النقود. والذي يرتب فقدان النقود لقيمتها يقول ابن خلدون في ذلك «وله وجه آخر في الاستحالة من جهة غايته وذلك أن حكمة الله في الحجرين وندورهما أنهما قيم لمكاسب الناس ومتمولاتهم فلو حصل عليهما بالصنعة لبطلت حكمة الله في ذلك وكثر وجودهما حتى

---

(١) د. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٧٨، ص ٢.
(٢) لمعرفة مفصلة بمواقفهم يمكن الرجوع إلى :
ـ باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة د. طه منصور وآخر، الرياض: دار المريخ ١٩٨٧.
ـ مايكل ابدجمان، مرجع سابق.
ـ جيمس جوارتيني، وآخر، مرجع سابق.

لايحصل أحد من اقتنائهما على شيء» (ص ٥٢٩) واضح تمام الوضوح أن ابن خلدون بذلك يمهد للتيار أو المدرسة النقدية القائمة حالياً في الفكر الاقتصادي. كما أنه يؤكد على حتمية النقد المعدني أو على الأقل الغطاء المعدني الكامل.

كما يذهب إلى أن حجم النقود يتوقف على مستوى النشاط الاقتصادي، فهو الذي يزيد وينقص من كمية النقد المعروضة. ومعنى ذلك أن ترتكز السياسة النقدية على المعيار حاجة الاقتصاد القومي إلى النقود (٣٨٨).

٤/٥ ـ ممارسة الدولة للنشاط الانتاجي:

ربما كان هذا من أكثر إن لم يكن أكثر موضوع اقتصادي عرف وشهر به ابن خلدون. وكأن ابن خلدون لم يقل غيره، علما بأنه عند التمحيص لايعد هذا الموضوع من أهم ماقدمه ابن خلدون بل ولا من الموضوعات المهمة.

ولعل سر ذلك مافيه من خاصية المذهبية، وعاشقها كثيرون فقد رأى فيه ذوو الميول الاشتراكية أنه اشتراكي محض، وقد رأى فيه ذوو الميول الرأسمالية أنه من أنصار بل رواد المذهب الرأسمالي الحر، وراى فيه فريق من الكتاب أنه دلالة على مافي الإسلام من حرية إضافة إلى مافيه من تدخله على أية حال الذي يعنينا في ذلك محاولة تجلية موقف ابن خلدون من هذا الموضوع من خلال تحديد إطاره الفكري والعلمي وحدوده.

(١) فالمقصود به على وجه التحديد قيام الدولة بممارسة النشاط التجاري والنشاط الزراعي الذي يستهدف التجارة بمنتجاته، ولم يشر إلى الصناعة هنا لكنه أشار إليها في (ص ٢٨٢)، بهدف وحيد هو سد العجز في الموازنة العامة أي أن الدافع وراءه يتمخض في هدف تمويلي محض وليس أكثر أو أبعد من ذلك. ،ومعنى ذلك أنه لاينصرف إلى إقامة الدولة لمشروعات اقتصادية تعجز عنها الأفراد أو تبتعد عنها. كما لايحمل على أنه حملة خلدونية ضد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإرغامها على رفع يدها تماماً عن هذا النشاط.

يضاف إلى ذلك ماشاهده من واقع للفساد الحكومي وشيوع الترف والإسراف لدى

الجهاز الحاكم وتسلط فئات كل همها منافع نفسها فقط وتسخير تلك السياسات لتحقيق مآربها بغض النظر عما يحدث للاقتصاد القومي من تخريب وتدمير. في هذا الجو الفاسد. قال ابن خلدون إن لجوء الدولة إلى ممارسة تلك الأعمال الإنتاجية بهدف تمويل عجز الموازنة هو عمل خاطيء. ومما يلاحظ أن حكم ابن خلدون على هذا العمل كان من خلال تحقيق المستهدف منه. إن المستهدف تكبير حصيلة الإيرادات العامة.

فهل تدخل الحكومة تاجرة وزارعة يحقق هذا الهدف؟ أجاب ابن خلدون بتحليل مفصل بالنفي. بل لقد وصل من خلال تحليله إلى أنه يناقض الهدف، حيث يمارس تقليل الإيرادات العامة وليس فقط عدم زيادتها، ومن ثم فهي سياسة خاطئة.

(٢) أما عن تحليله فيقوم على أساس أن حصيلة الإيرادات العامة هي أساسا من الجباية ـ الفرائض المالية ـ وهذه الفرائض وعاؤها ومحلها النشاط الاقتصادي للافراد، وكلما ازدهر هذا النشاط ونمى كلما نمت وكبرت الحصيلة تلقائيا، والعكس صحيح في ضوء هذا ماهو أثر مشاركة الدولة للأفراد في هذا النشاط؟ ما أثر ذلك على مستوى نشاطهم وهل يزدهر أم يخبو ويضمحل؟ ومن ثم يتحدد مقدار الحصيلة الذي ستحصل عليه الدولة.

برهن ابن خلدون ـ من خلال استنباط عقلي مدعم بواقع مشاهد وملاحظ ومختبر ـ على أن تدخل الحكومة سوف يحدث آثاراً سلبية على النشاط الاقتصادي تفوق بكثير ماقد يكون له من آثار إيجابية، أي أنه قارن وقايس بين ماتحصل عليه من عوائد مشروعاتها مضافاً إليه الجباية من الأفراد وبين ماتحصل عليه من جباية في حالة عدم ممارستها للعملية الإنتاجية فوجد الثانية أكبر بكثير من الأولى، ومن ثم حكم على هذه السياسة المتبعة بالفشل والخطأ.

لكن كيف يؤثر تدخل الدولة في حلبة الاقتصاد على النشاط الإنتاجي للأفراد؟ في ظل فروض معينة منها عظم مركز الحكومة ونفوذها و استخدامها لهذا النفود في بيعها وشرائها، كما أن الوحدات الاقتصادية أقل نفوذاً كما أنها متقاربة المراكز في ظل تلك الفروض فإن الحكومة سوف تمارس سلطات احتكارية سواء في عملية الشراء أو عملية البيع وسوف تضطر الكثير من الوحدات الاقتصادية إلى ترك النشاط لعدم قدرتها على منافسة الحكومة. ومعنى ذلك تدهور النشاط الاقتصادي، ويزداد الأمر سوءاً لو امتدت يد الحكومة إلى القطاع

الخارجي، تصديراً واستيراداً. ونتيجة ذلك كله التدني الشديد في حصيلة الجباية، الذي يعجز عن تعويضه مايعود على الدولة من مشروعاتها. ومعنى ذلك أن الوضع المالي ازداد سوءاً من جراء هذه السياسة. هذا هو مجمل تحليل ابن خلدون.

٥/٥ ـ الدولة الظالمة :

قد يكون من الغريب وجود مثل هذا العنوان في دراسة اقتصادية، خاصة إذا ماكانت هذه الدراسة تعتمد الأسلوب الوضعي، لكن المألوف شيء والصحيح شيء آخر.

وهل هناك ظلم وتظالم في الحياة أكثر شيوعاً وأخطر فتكاً من التظلم في المجال الاقتصادي! وهل هناك من عدو لبقاء المجتمعات ورقيها أشد من شيوع الظلم!! ومن المعروف أن الظلم لايقع عادة إلا من قادر، ومصدر القوة في المجتمع هي الدولة.

ومن ثم فإن أشد أنواع الظلم الاقتصادي هو ماتمارسه الدولة في حق رعاياها. ومن المواقف الرائعة لابن خلدون أن يعقد فصلا بعنوان «الظلم مؤذن بخراب العمران وأن يؤكد على أبشع أنواع الظلم هو الظلم الاقتصادي وهو بوجه خاص ماترتكبه الدولة في حق شعبها.

وقد قدم دراسة تحليلية مفصلة عن هذا الموضوع الخطير موضحة أبعاده المختلفة وجذوره وآثاره المدمرة.

ولنستمع إليه يوضح لنا مرئياته في ذلك وفي النهاية نشير إلى بعض الدروس المستفادة.

يقول في ذلك ابن خلدون: «أعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهى بها من أيديهم. وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك، وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب، فإذا كان الاعتداء كثيرا عاماً في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع أبوابها.. والعمران ووفوره ونفاق أسواقه إنما هو بالأعمال وسعي الناس في المكاسب والمصالح ذاهبين وجائيين. فإذا قعد الناس عن المعاش وأنقبضت أيديهم عن المكاسب

كسدت أسواق العمران، وانتقضت الأحوال وابذعَر ـ فر ـ الناس في الآفاق من غير تلك الإيالة في طلب الرزق فخف ساكن القطر وخلت دياره وخربت» (ص ٢٨٦). ثم يوضح بقدرة ومهارة المدى الزمني لإحداث الظلم آثاره هذه والعوامل المسئولة عن ذلك فيقول: «ولاتنظر في ذلك إلى أن الاعتداء قد يوجد بالأمصار العظيمة من الدول التي بها ولم يقع فيها خراب واعلم أن ذلك إنما جاء من قبل المناسبة بين الاعتداء وأحوال أهل المصر فلما كان المصر كبيرا وعمرانه كثيراً وأحواله متسعة بما لاينحصر كان وقوع النقص فيه بالاعتداء والظلم يسيرا، لأن النقص إنما يقع بالتدريج فإذا خفى بكثرة الأحوال وإتساع الأعمال في المصر لم يظهر أثره إلا بعد حين، وقد تذهب تلك الدولة المعتدية من أصلها قبل خراب المصر وتجيء دولة أخرى فترفعه بجدتها النقص الذي كان خفيا فيه فلا يكاد يشعر به، إلا أن ذلك في الأقل النادر. والمراد من هذا أن حصول النقص في العمران عن الظلم والعدوان أمر واقع لابد منه» (ص ٢٨٨).

وعن صور الظلم. يقول ابن خلدون: «ولاتحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو المشهور، بل الظلم أعم من ذلك، وكل من أخذ ملك أحد أو غضبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه. فجباة الأموال بغير حقها ظلمة، والمعتدون عليها ظلمة، والمنتهبون لها ظلمة، والمانعون لحقوق الناس ظلمة، وغصاب الأملاك على العموم ظلمة. ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها لإذهابه الآمال من أهله. ثم يواصل قائلاً: «ومن أشد الظلامات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق. وذلك أن الأعمال من قبيل المتمولات. لأن الرزق والكسب إنما هو قيم أعمال أهل العمران، فإذا مساعيهم وأعمالهم لها متمولات ومكاسب لهم، بل لامكاسب لهم سواها.

فإن الرعية المعتملين ـ العاملين ـ في العمارة ـ النشاط الاقتصادي ـ إنما معاشهم ومكاسبهم من اعتمالهم ذلك، فإذا كلفوا العمل في غير شأنهم ـ تخصصهم وقدراتهم ـ واتخذوا سخريا في معاشهم بطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك، وهو متمولهم فدخل عليهم الضرر وذهب لهم حظ كبير من معاشهم بل معاشهم بالجملة، وإن تكرر ذلك

عليهم أفسد آمالهم في العمارة وقعدوا عن السعي فيها جملة فأدى ذلك إلى انتقاص العمران وتخريبه» (ص ٢٨٨). ومع أن هذه الصور جد كافية لكن ابن خلدون لم يقف في استقصائه واستقرائه لأبواب ظلم الدولة الاقتصادي لرعاياها عند ذلك فيقدم لنا صورة أخرى يرى أنها أعظم مما تقدم ظلماً وعدوانا» وأعظم من ذلك في الظلم وفساد العمران والدولة التسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه في البيع والشراء ـ السياسة السعرية الظالمة الفاشلة وكذلك الممارسات الاحتكارية سواء قبل الدولة مباشرة أو عن طريق سماحها بذلك من خلال تشريعاتها الفاسدة ـ وقد يعم ذلك أصناف التجار المقيمين بالمدينة والواردين من الآفاق بالبضائع وسائر السوقة وأهل الدكاكين في المآكل والفواكه وأهل الصنائع فيما يتخذ من الآلات والمواعين فتشمل الخسارة سائر الأصناف والطبقات وتتوالى على الساعات ـ تتكرر على مر الأيام ـ وتجحف برؤوس الأموال ولايجدون عنها وليجة ـ مفرا ـ إلا القعود عن الأسواق لذهاب رؤوس الأموال والعجز عن جبرها بالأرباح، ويتثاقل الواردون من الآفاق لشراء البضائع وبيعها من أجل ذلك فتكسد الأسواق ويبطل معاش الرعايا، لأن عامته من البيع والشراء، وإذا كان الأسواق عطلا عنها بطل معاشهم، وتنقص جباية السلطان أو تفسد لأن معظمها في أواسط الدولة ومابعدها إنما هو المكوس على البياعات، ويؤول ذلك إلى تلاشي الدولة وفساد عمران المدينة.. ومن أجل هذه المفاسد حظر الشرع ذلك كله وشرع المماكسة في البيع والشراء ـ الحرية والتراضي وحظر أكل أموال الناس بالباطل» (ص ٢٨٩).

وأخيراً يصل إلى تحليل العوامل الدافعة للدولة على ارتكاب هذه المظالم ويرجعها كلها إلى الترف وماتتطلبه من المزيد من الأموال فيقول: «واعلم أن الداعي لذلك كله إنما هو حاجة الدولة والسلطان إلى الإكثار من المال بما يعرض لهم من الترف في الأحوال فتكثر نفقاتهم ويعظم الخرج ولايفي به الدخل على القوانين المعتادة ـ عجز الموازنة ـ فيستحدثون ألقاباً ووجوها يوسعون بها الجباية ليفي لهم الدخل بالخرج ثم لايزال الترف يزيد والخرج بسببه يكثر والحاجة إلى أموال الناس تشتد إلى أن تنمحي الدولة» (ص ٢٩٠).

هذا الدرس البالغ الدلالة ربما يكون أحسن هدية يقدمها ابن خلدون لحكام الدول

الإسلامية المعاصرين والذين يرتكبون من تلك المظالم الشيء الكثير وتكتوي شعوبهم بجحيم هذه التصرفات.

تحليل موجز لهذا الفكر الاقتصادي الخلدوني القيم :

(١) من عوامل تدمير المجتمعات تدميراً شاملاً غير مقتصر فقط على الجانب الاقتصادي شيوع ظاهرة الظلم والتظالم الاقتصادي في المجتمع.

(٢) هذه الظاهرة المسئول الأساسي بل الوحيد عن شيوعها هو الدولة والجهاز الحاكم، ومرجع ذلك أنه وحدة الهيئة القادرة على ارتكاب ذلك.

(٣) هذه الظاهرة ذات صور عديدة من جهة، ومتفاوتة في درجة ظلمها من جهة أخرى، وهاك هذه الصور من خلال تشريح علمي دقيق قام به لهذه الظاهرة.

أ ـ الصورة الملموسة الشائعة المشهورة انتزاع المال من يد مالكه من غير عوض ولا سبب.

ب ـ جباية الأموال بغير حقها والاعتداء على أموال الجباية وانتهابها. وكذلك عدم دفع ما للدولة أو للغير من حقوق (التهرب من الفرائض المشروعة).

ج ـ من صور الظلم الاقتصادي ذات الأثر العظيم في الفساد والإفساد؛ فساد سياسات العمل والأجور وذلك إما بفرض وظائف وأعمال غير متوائمة مع العاملين وإما بعدم إعطائهم حقوقهم كاملة غير منقوصة حيث أن أي نقص فيها إن هو إلا سخرة.

د ـ أعظم صورة للظلم الاقتصادي أن تمارس الدولة سياسة التجارة الاحتكارية فتشتري ما بأيدي المنتجين بأبخس الأثمان (لفتة تحليلية رائعة لما يمارسه المحتكر من تخفيض أسعار مشترياتهم إلى أقصى حد ممكن) ثم تعود تبيعها للمشترين بأرفع الأثمان. معطلة بذلك أهم مبادىء المبادلة العادلة والحرية والتراضي.

هذا التحليل العلمي الرائع الذي يحيط بالصور المتعددة والمختلفة والمتفاوتة من ظلم صريح مثل (١) أو متذرع بذرائع وأسباب مثل بقية الصور كما يحيط بمراتبها من حيث مدى مافيها من ظلم مدينا بذلك مختلف ممارسات الدولة المنحرفة عن جادة الصواب سواء في

مجال السياسة المالية أو في مجال سياسات العمل والأجور وفي مجال سياسات التبادل والتسعير لانجد له نظيرا عند غير ابن خلدون.

(٤) تحليل اقتصادي دقيق لآثار هذه الظاهرة التدميرية .

إنها في التحليل الأخير تحبط من فعاليات الإنتاج والتبادل حيث في ظل تفشي هذه الظاهرة لن تمارس عمليات إنتاجية ولا عمليات تبادلية، حيث لاتولد أي منها العائد المرتقب من ممارستها، وإذن فما الباعث والدافع على ممارستها!!! ومجتمع معطل من الإنتاج والتبادل هل يظل قائماً!!! وهل يظل السكان خاصة من هم من قوة العمل قابعين بلا سعي قاعدين بلا حركة!!! إنهم يتفرقون في مختلف الآفاق طلبا للرزق.

معنى ذلك خفة الساكن وقلتهم. يضاف إلى ذلك ماتحدثه تلك المظالم من قلاقل واضطرابات وقتية وثورات وحروب داخلية. ثم إنها من ناحية أخرى مدمرة لمالية الدولة حيث إن أوعية الإيرادات العامة ماهي إلا الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تمارس من قبل الأفراد وهاهي قد تلاشت. وهنا يصل إلى قمة الأداء العلمي الرفيع حيث إن النتيجة هي بالضبط عكس ونقيض دافع الدولة على ارتكاب هذه المظالم الاقتصادية. كما يتضح من الفقرة التالية.

(٥) تفسير هذه الظاهرة وتحليل للعوامل المحدثة لها .

رغم مايمكن أن يكون لهذه الظاهرة ذاتها من عوامل عديدة إلا أن ابن خلدون تعمد دمجها كلها في عامل واحد رآه مجسما كل تلك العوامل، إنه حاجة الدولة إلى الاكثار من الأموال. ولم يقف ابن خلدون عند ذلك فقد تكون هذه الحاجة المالية بهدف القيام بنفقات عامة هامة وضرورية ومحققة لمصلحة العمران، لكنها في الواقع غير ذلك. إن وراءها الترف والمزيد من الرغبات والشهوات ليس إلا.

المبحث السادس

المنهجية عند ابن خلدون

قد لانكون في حاجة إلى التذكير بأن المنهج ووسائله ليست من اختصاص الاقتصاديين، مع إدراك أن ذلك لايعني أنهم لايتسخدمون مناهج علمية في دراساتهم. وقد نال موضوع المنهج عند ابن خلدون عناية فائقة من الذين تناولوا مقدمته بالبحث والدراسة خاصة من رجالات الاجتماع والفلاسفة وبعض الاقتصاديين. ومعروف أن لكل مدرسة اقتصادية أو اقتصادي منهجه العلمي الذي اعتمده في أبحاثه سواء أكان المنهج الاستنباطي أو الاستقرائي أو هما معاً مستعملاً في ذلك أداة أو أكثر من أداة من أدوات البحث العلمي من تاريخ أو رياضة أو إحصاء أو غير ذلك.

وفيما يلي نقدم عرضا موجزاً لبعض عناصر هذا الموضوع عند ابن خلدون.

١/٦ ـ المنهج العلمي المعتمد عند ابن خلدون :

اختلف الباحثون والدارسون لابن خلدون فيما بينهم حول أي الناهج اعتمدها في مقدمته. الكثرة الغالبة تذهب إلى أنه اعتمد المنهج الاستقرائي مستخدما في ذلك التاريخ أداة بحث رئيسية. وقد تجلى ذلك من خلال ما أجراه من استقراءآت مطولة ومن استعراض للوقائع التاريخية العديدة ومن سيره مع الظاهرة عبر تاريخها العريق مستخلصا من ذلك كله مايراه من تعميمات وقوانين، ولذلك ينادي بابن خلدون رائداً للمدرسة التاريخية قبل أن يكون فيكو وشمولر[١] ومع ذلك فهناك من ذهب إلى أن ابن خلدون لم يقتصر على المنهج الاستقرائي، بل قد اعتمد بدرجة كبيرة على المنهج الاستنباطي، وأنه ماكان يلجأ إلى الاستقراء والتاريخ إلا بعد أن يكمل مهمته الاستنباطية لمجرد تدعيم ماوصل إليه.

ونحن نرى أن ابن خلدون قد اعتمد كلا المنهجين وطبقهما معا وإن بدرجات متفاوتة.

---

(١) د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي ص ٢٩٤ ومابعدها مرجع سابق، د. علي عبدالواحد وافي، مرجع سابق، محمد الفاضل ابن عاشور، ابن خلدون أول مؤسس لعلم الاجتماع من أعمال المهرجان، ص ٩٠.
د. حسن سعفان، سيولوجية المعرفة عند ابن خلدون، من أعمال المهرجان ص ٢٥٧ ، جورج سول، المذاهب الإقتصادية الكبرى، مرجع سابق ص ١٩٣.

ومن ثم فقد نأى بنفسه عن الوقوع في مأزق الاستغراق في منهج واحد. وغير خاف مدى ماتعرضت له المدارس الاقتصادية التي اعتمدت على منهج واحد من نقد لاذع[1].

٢/٦ ـ قواعد بحثية متبعة :

استخدم ابن خلدون في دراسته العديد من القواعد والمبادىء التي صارت فيما بعد معروفة لدى علماء المناهج بقواعد البحث العلمي السليم ومن ذلك على سبيل الإشارة[2].

(١) الموضوعية.

(٢) المقارنة والتجربة الاجتماعية.

(٣) الحركة والصيرورة.

(٤) النسبية .

(٥) الاطراد.

(٦) الحيطة.

(٧) التشكك.

وقد ظهر ذلك كله خلال ماقدمه على ظهر صفحات عديدة من مقدمته ومن ذلك ص ٣٥، ٣٧، ٩٥، ١٣٦.

---

(١) وهيب مسيحة، فلسفة الاقتصاد، مكتبة الأنجلو المصرية ص ٢١، د. محمد دويدار، تاريخ الفكر الأقتصادي، مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٢) د. حسن الساعاتي، المنهج العلمي في مقدمة ابن خلدون، من أعمال المهرجان ص ٢١٠، د. صلاح قنصوه، مرجع سابق، ص ٣٨.
د. الخشاب التفكير، الاجتماعي مرجع سابق، ص ٣٠٣، د. محمد دويدار، من الفكر الاقتصادي العربي في القرن الرابع عشر، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٤٨، أبريل ١٩٧٢، ص ٩٣ ـ ١٠٦.

٣/٦ ـ أسلوب التحليل عند ابن خلدون :

يعرف الاقتصاديون ثلاثة أنواع من أساليب التحليل الاقتصادي هي[١]

(١) التحليل الساكن (Static Analysis) وينصرف إلى دراسة أوضاع التوازن فقط ولايعني بدراسة الطريق التي سلكتها الظاهرة حتى وصلت إلى نقطة التوازن، فهو دراسة للظاهرة في لحظة زمنية معينة دون ما نظر إلى الزمن والبعد التاريخي والمستقبلي.

(٢) التحليل الساكن المقارن (Conparative Static) : ويزيد عن الأسلوب السابق مايجيره من مقارنات بين نقاط وأوضاع التوازن المختلفة، أي أنه يدرس الظاهرة في وضعين متوازنين أو أكثر ويقارن بينهما. وهو يعد مرحلة متقدمة بالنسبة للأسلوب الساكن.

(٣) التحليل الحركي (Dynamic) ويقوم هذا الأسلوب على تتبع الظاهرة في حركتها وصيرورتها عبر الزمن، وكيف تتابع المؤثرات والآثار من خلال العمر الزمني. بمعنى أنه أسلوب يحلل الظاهرة في مراحلها المتعددة من بداية الانطلاق لنهاية متتبعا مايلحقها من تغيرات مستمرة خلال حياتها.

ويعتبر هذا الأسلوب هو أرقى أساليب التحليل، لكنه في الوقت نفسه أصعبها ومن ثم فقلما يستعمل حتى الآن في البحث الاقتصادي، ولم يتعرف عليه الفكر الاقتصادي الغربي إلا حديثا وعلى يد تلاميذ الاقتصادي الشهير فكسل منذ عام ١٩٣٧ . وهنا تتجلى لنا عبقرية ابن خلدون العلمية حيث استخدم هذا الأسلوب في تحليله لأكثر من موضوع اقتصادي، ومن ذلك موضوع التطور والنمو[٢] وموضوع الآثار المالية للأدوات المالية.

ففي موضوع التطور رأيناه يبني نموذجاً تحليلياً يرتكز بداية على عامل أساسي هو تكاثر السكان. لو بدأنا من هذه النقطة ثم تتبعنا ظاهرة النمو عبر الزمن لرأينا أن تكاثر السكان يتيح امكانية تقسيم فعال للعمل، وتقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج في المجتمع زيادة تفوق

---

(١) د. سامي خليل، النظرية الاقتصادية، د. مصطفى رشدي مرجع سابق ص ١٣٦ .
د. عبدالرحمن يسري، أسس التحليل الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، ص ٣٤ .
جاردنر آكلي، الاقتصاد الكلي، ترجمة عطية مهدي، بغداد: ١٩٨٠ ، ص ٢٦.
د. محمد لبيب شقير، مرجع سابق ص ٩٢ ، جاردز آكلي، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص ٢٥ ومابعدها.
(٢) د. محمد لبيب شقير، مرجع سابق، ص ٩٣.

بكثير المتطلبات الضرورية للحياة مما يهيىء الإمكانية لإنتاج الحاجيات والكماليات، ومن ثم يتواجد انتاج مثل تلك السلع والخدمات وهذا الإنتاج هو بنفسه يولد المزيد من الدخول، وبزيادة هذا الدخول يتزايد الطلب على منتجات أكثر كمالية فتنمو صناعتها وتزيد مكاسبها، وهذه الزيادة في المكاسب تؤدي من جديد إلى زيادة في الطلب، فتنهض صنائع لاشباع ذلك الطلب الجديد فيتزايد الدخل مرة أخرى فيتزايد الطلب فتنمو الصناعات الجديدة وهكذا.

هذا ماقدمه ابن خلدون بنص عبارات له ذكرناها سلفا نقتطف منها هذه الفقرة «ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية، ثم زاد الترف تابعا للكسب، وزادت عوائد البلد وحاجاته، واستنبطت الصنائع لتحصيلها، فزادت قيمتها، وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية، وتنفق سوق الأعمال بها أكثر من الأول، وكذا في الزيادة الثانية والثالثة» (ص ٣٦١).

أما عن استخدام هذا الأسلوب في التحليل المالي فقد وضح جليا في قوله إن نقص الإنفاق العام هو نقص في الجباية، وفي قوله إن زيادة الضرائب تؤدي إلى نقص الحصيلة.

حيث إن نقص الإنفاق العام يحدث تناقصا في الدخول من جهة كما يحدث انخفاضا في الطلب من جهة أخرى، نقص الطلب يؤدي إلى نقص العرض ويؤدي ذلك إلى نقص الإنتاج ومن ثم نقص الدخول ومن ثم الجباية. وإذن فنقص الإنفاق العام هو نقص في الوقت ذاته في الإيراد العام. وقد توصل إلى ذلك من خلال هذا التحليل الحركي الرائع.

ونفس الشيء يقال عن نقص أو زيادة الضرائب وماتؤدي إليه من نقص الحصيلة العامة، حيث إن زيادة الضريبة تحدث آثارها في كل من الطلب والعرض بالنقص فيحدث نقص الإنتاج والعمل ومن ثم نقص الدخول ومن ثم نقص مقدار الإيراد العام الذي محله نشاط ومكاسب الأفراد.

ومع ذلك فمما لاجدال فيه أن السمة الغالبة هي التحليل النظري. ومما يثير الأنتباه أن ابن خلدون بنفسه ذكر هذا المصطلح وحدد مفهومه حيث يقول «الفكر النظري وغايته تصور

الوجود على ماهو عليه» (ص ٩٧٥)*.

وهنا تثور بعض التساؤلات لماذا هذا التركيز على البعد النظري أو التقريري أو الوضعي؟ وهل ذلك له أم عليه؟

لقد وصل تركيز ابن خلدون على البعد الوضعي في تحليله إلى الحد الذي يمكن أن يقال فيه وبحق إنه مخترع ومكتشف هذا النوع من التحليل. حيث لم يسبق إليه على المستوى الشامل وإن سبق على مستوى بعض الجزئيات، أما وجود دراسة كاملة قائمة على هذا اللون من التحليل قبل ابن خلدون سواء لدى المسلمين أو لدى غيرهم فهذا مالم يعرفه علماء التفكير الاجتماعي[1] وقد قصد ابن خلدون إلى ذلك قصدا، كما أشار هو نفسه إلى ذلك في صدر مقدمته. حيث وجد السابقين عليه قد أغفلوا تماما هذا المنهج الوضعي وانصرفوا إلى طرائق أخرى في التحليل ـ سوف نعرض لها في فقرة قادمة ـ فأراد أن يسد هذا الفراغ المنهجي الهائل وذلك بإنشاء هذه الطريقة التي تعتمد الوصف والتفسير والتحليل للواقع من حيث هو وبغض النظر عن كونه مرغوبا فيه أم لا.

وكأنه أراد أن يقول أن خير طريق للوصول إلى تقعيد الواقع وتوجيهه هو مايمر أولا بمعرفة هذا الوقع وفي ذلك يقول: «وأعلم أن الكلام في هذا الفرض مستحدث الصنعة...» (ص ٣٨).

وقد اختلفت آراء العلماء حيال هذا المسلك من ابن خلدون، فبعضهم أشاد به كل الإشادة وبعضهم اعتبره مثلبة حيث تجاهل البعد الثاني «المعياري».

فبينما يذهب البعض إلى أن هذا هو المنهج العلمي الصحيح وأن ابن خلدون بذلك قد اكتشف لنا الطريق الصحيح الذي يسلكه العلم ـ أي علم ـ في بنائه ونشأته .

يذهب البعض الآخر إلى ابن خلدون وقف بنا في نصف الطريق وقد استغرقه الواقع كل

* هذه العبارة وردت في الفقرات التي سقطت من الطبعات العربية للمقدمة ووردت في طبعة كاترير. انظر المقدمة، تحقيق د. علي عبدالوحد وافي، نشر لجنة البيان العربي١٩٦٠.

(١) د.علي عبدالواحد وافي، ابن خلدون، أول مؤسس لعلم الاجتماع، من أعمال المهرجان، ص ٦٦ ومابعدها. د. محمد نشأت، مرجع سابق، ص ١٤، ١٥.

الاستغراق وملك عليه كل أبعاده بحيث لم يستطع أن يواصل الشوط نحو تقويم هذا الواقع والعمل على توجيهه الوجهة السليمة، وبعبارة أخرى فإن العلم لابد له من غاية ووظيفة وهو من حيث ذلك محتاج إلى البعد المعياري.

ونحن نرى أن لكل رأي متجهاً، لكنا نؤمن بأن البعد المعياري لدى ابن خلدون لم يفقد كلية وأن احتل أهمية نسبية أقل، وقد أراد بذلك ابن خلدون أن يحقق توازنا في طرق التفكير بحيث لاتنحاز ناحية «المعيارية» كلية كما كان الحال قبله.

٤/٦ ـ خصائص فكر ابن خلدون :

إن خصائص الفكر عند أي مفكر متعددة متنوعة، وليست مهمتنا هنا تتبع هذه الخصائص في فكر ابن خلدون، ولكنا نعني فقط بناحيتين وثيقي الصلة والأرتباط؛ الناحية الأولى تتعلق بجوانب فكره، والناحية الثانية تتعلق بطبيعة فكره. واقتصارنا على هاتين الناحيتين مرجعه أنهما هما الناحيتان اللتان تثيران اهتمام وانتباه الاقتصاديين عادة فلقد شغل مؤرخو الفكر الاقتصادي ببيان جوانب هذا الفكر وارجعوها إلى جوانب؛ الجانب النظري، والجانب السياسي، والجانب المذهبي. وينصرف الجانب الأول إلى وصف وتفسير الظاهرة بغية استخراج القوانين الحاكمة، أما الجانب الثاني فينصرف إلى دراسة توجهية، بمعنى ماينبغي أن تكون عليه، أو بعبارة أخرى سياسة الظاهرة السياسة المرغوبة. والهدف من ذلك الوصول إلى قواعد ضابطة للسلوك. أما الجانب الثالث فينصرف إلى دراسة جذور واسس الظاهرة والمسلمات الأولية التي انبثقت منها[١].

وفي ضوء ذلك رأينا هذا المفكر أو تلك المدرسة تتسم فكرها بقلة الجانب النظري والأخرى بقلة الجانب السياسي أو بتوازن الجانبين أو.. إلخ.

كذلك شغل الفكر الاقتصادي بنوعية المقولات الاقتصادية وهل هي فقط المقولات الوصفية أو الوضعية أو التقريرية (Postive) أم أنها تشتمل مع ذلك على المقولات المعيارية أو التوجيهية (Normative) بمعنى هل يعني فقط بما هو كائن أم يعني كذلك بما

(١) د. محمد لبيب شقير، مرجع سابق، ص ٨ ومابعدها .

ينبغي أن يكون؟ وبرغم اتفاق الاقتصاديين على تناول الفكر الاقتصادي للجوانب الثلاثة المذكورة إلا أن الخلاف قائم حول اشتمال علم الاقتصاد وليس الفكر الاقتصادي على البعد المعياري أو التوجيهي.

الكثير منهم يذهب إلى أن العلم كما يعني بالقوانين المفسرة يعني أيضاً بالقواعد الموجهة، فما هو كائن يحصل منه على القوانين المفسرة، وماينبغي أن يكون نحصل منه على القواعد الموجهة.

ومهما يكن من أمر فأننا ننلاحظ أن فكر ابن خلدون قد احتوى على الجوانب النظرية والسياسية والمذهبية، ومعنى ذلك إنه احتوى على المقولات الوضعية(*) والمقولات المعيارية.

هذه ملاحظة أولى، الملاحظة الثانية أن الوزن النسبي للمقولات الوضعية أو البعد النظري كان راجحا بدرجة كبيرة على غيره لدرجة أن جعل البعض لايرى في فكر ابن خلدون إلا إنه فكر وصفى أو وضعي وليس فكراً معيارياً.

ولعل من أقوى مؤيدات هذا الفريق ماقدمه ابن خلدون بنفسه في صدر مقدمته حيث يقول عن طبيعة العلم الذي اكتشفه واسسه «ليس هو من علم الخطابة الذي يعني بالاقوال المقنعة الفائقة في استمالة الجمهور إلى رأي أو صدهم عنه. ولا هو أيضاً من علم السياسة المدنية التي هي تدبير المنزل أو المدينة. بما يجب بمقتضى الأخلاق والحكمة ليحمل الجمهور على منهاج يكون فيه حفظ النوع وبقاؤه فقد خالف موضوع هذين الفنين اللذين ربما يشبهانه».

لكن الدراسة المتأنية لاتصل إلى هذا الحد في التشخيص حيث لانرى الإهمال المطلق لهذه الجوانب الأخرى في فكر ابن خلدون. لكنه عادة مالا يظهرها بل تأتي مضمرة مستمرة إما خلف البعد النظري أو باستخدام الحديث غير المباشر على لسان الغير.

ومع ذلك ففي حالات ليست بالقليلة وجدناه يصرح تصريحاً بما يراه من سياسة

* التحليل الوضعي له مضمونه العلمي المتعارف عليه. ويلاحظ أن ابن خلدون استخدم مصطلح الوضعي للدلالة على العلوم الشرعية التي مصادرها من وضع الشارع ص ٢٣٨.

اقتصادية، وقد ظهر ذلك في تحليله المالي عندما نادى بتقليل الضرائب وتكثير النفقات، كما ظهر ذلك عندما استهجن وخطأ ممارسة الدولة للنشاط الأنتاجي، كذلك عندما تكلم عن الظلم الاقتصادي وممارسة السياسات السعرية الخاطئة.

٥/٦ ـ مصادر فكره :

من السهولة بمكان تعرف الباحث على مصادر فكر مفكر ما إذا كان هذا المفكر شخصية علمية عادية أما إذا كان هذا المفكر شخصية علمية رائدة فإن التعرف على مصادر فكره يكتسب صعوبة كبيرة حيث تدق التفرقة والفواصل بين المصادر والمعارف، بينما في ظل الظروف العادية نجد الأنسياق واضحاً، مصدر يولد معرفة، لكننا مع أناس أمثال ابن خلدون نجد الأمر مختلفاً حيث معرفته ليست وليدة خالصة لمصدر ما في المصادر المعروفة الخارجية، بل هي في المقام الأول معرفة ذاتية مدعمة من الخارج[١].

لاشك أن ابن خلدون له قراءاته العديدة وله اساتذته المباشرون وغير المباشرين، لكن معلوماته ليست وليدة ذلك فقط بل هي وليدة جهد عقلي كبير استفاد إلى حد ما من تلك المصادر المتاحة. وفي كلمة أن التنظير العلمي لدى العالم قد يكون قائماً ثم يدعم بقراءات وشواهد، وقد يتولد هذا التنظير من خلال القراءة والمشاهدة. ويذهب كثير من الباحثين إلى أن ابن خلدون من الطراز الأول.

ومهما يكن من أمر فإن مصادر فكره الاقتصادي يمكن إرجاعها إلى :

(١) القرآن الكريم والسنة المطهرة « ص ٤٠».

(٢) التاريخ الإسلامي خاصة والتاريخ العام بوجه عام « ص ٥٢، ١٨١».

(٣) الواقع المادي والثقافي والسياسي القائم « ص ٣٣، ٨٧، ٨٩٥».

(٤) بعض الشخصيات العلمية البارزة وعلى رأسهم الإمام الغزالي ثم الفارابي وابن سينا والفخري والطرطوشي وأفلاطون وارسطو والابلي[٢].

---

(١) على أومليل، مصادر ابن خلدون في المعرفة والتنظير، من أعمال الندوة، ص ٦٧ ومابعدها.

(٢) د. إبراهيم مدكور، ابن خلدون الفيلسوف، من أعمال المهرجان، ص ١٢٣ ومابعدها.
د. علي الوردي، منطق ابن خلدون، الشركة التونسية للتوزيع، ص ١٦٨ ومابعدها .

(٥) العقل : بمعنى إعمال الإنسان عقله في التعرف على ماحوله من ظواهر، وهي مايعرف بالفكر.

ويمكن إدماج تلك المصادر في مجموعات ثلاث: النقل ـ العقل ـ الواقع، وقد ذكر في ذلك عبارة يمكن منها أن نعرف منها بشكل أقرب إلى الصواب مصادر فكره وهي «هذا الفن الذي لاح لنا النظر فيه نجد فيه مسائل تجري بالعرض لأهل العلوم في براهين علومهم، وهي من جنس مسائله بالموضوع والطلب مثلما يذكره الحكماء والعلماء في إثبات النبوة من أن البشر في وجودهم فيحتاجون فيه إلى الحاكم والوازع، ومثل مايذكر في أصول الفقه في باب إثبات اللغات، ومثل مايذكره الفقهاء في تعليل الأحكام الشرعية بالمقاصد.. وكذلك يقع إلينا القليل من مسائله في كلمات متفرقة لحكماء الخليقة لكنهم لم يستوفوه مثل مويذان بن بهرام ومثل أنوشروان ومثل ارسطو.. وأنت إذا تأملت كلامنا في فصل الدول والملك وأعطيته حقه من التصفح والتفهم عثرت في أثنائه على تفسير كلمات هؤلاء وتفصيل مجملها مستوفي بينا بأوعب بيان وأوضح دليل وبرهان، أطلعنا الله عليه من غير تعليم ارسطو ولا إفادة موازين. وكذلك نجد في كلام ابن المقفع ومايستطرد في رسائله من ذكر السياسات الكثير من مسائل كتابنا هذا غير مبرهنة كما برهناه إنما بجلبها في الذكر على منحى الخطابة.. وكذلك حوّم الطرطوشي في كتاب سراج الملوك وبوبه على أبواب تقرب من أبواب كتابنا هذا ومسائله لكنه لم يصادف فيه الرمية ولا أصاب الشاكلة ولا استوفى المسائل ولا أوضح الأدلة، إنما يبوب الباب للمشكلة ثم يستكثر من الأحاديث والآثار وينقل كلمات متفرقة لحكماء الفرس والهند وغيرهم من أكابر الخليقة، ولا يكشف عن التحقيق نفاذا ولا يرفع بالبراهين الطبيعية حجاباً، إنما هو نقلٌ وتركيب شبيه بالمواعظ وكأنه حوم على الغرض ولم يصادفه ولا تحقيق قصده ولا استوفى مسائله، ونحن ألهمنا الله إلى ذلك إلهاما وأعثرنا عليه ص ٣٨.

المبحث السابع

فكر ابن خلدون بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي

يمكن التمييز هنا بين عدة مسائل قد تبدو متداخلة. المسألة الأولى تتعلق بمدى ظهور العامل الديني في فكر ابن خلدون الاقتصادي. المسألة الثانية تتعلق بمدى إمكانية إطلاق وصف إسلامي لفكر ابن خلدون الاقتصادي.

المسألة الثالثة تتعلق بمدى تميز ابن خلدون عن من سبقه من علماء المسلمين في مجال الفكر الاقتصادي ومدى تأثيره فيمن بعده منهم. المسألة الرابعة تتعلق بمذهبية ابن خلدون الاقتصادية. وأخيراً موقع ابن خلدون بين رواد علم الاقتصاد.

١/٧ ـ العامل الديني في الفكر الاقتصادي لابن خلدون :

والتساؤلات المطروحة هنا تدور حول مدى تعبير فكر ابن خلدون الاقتصادي عن الأصول والقواعد الشرعية في فكر ابن خلدون.

ابن خلدون عالم مسلم يدين بمذهب أهل السنة في الاعتقاد وبالمذهب المالكي في الفروع والمعاملات. وقد ظهر العامل الديني في فكره في غير ما جهة وبأكثر من علامة.

فهو من جهة كثير الاستشهاد بالآيات القرآنية، وهو من جهة أخرى لم يخرج في موقف اقتصادي على أصل شرعي، فهو يرفض الظلم الاقتصادي ولاسيما إن كان من قبل الحاكم ويحث على العدل بل والرفق والإحسان بالرعية، وينفر من الاحتكار وينادي بالاقتصار بقدر الإمكان على الفرائض المالية الشرعية، ويبالغ في ذم الترف والحملة عليه، وينفر من السخرة ويقف من الأنشطة الاقتصادية ووجوهها الموقف الشرعي الصحيح، ويعتبر الموارد نعمة من الله خلقها للإنسان، وهو في ذلك كله يقف عند حدود الشريعة ويعبر عن مقاصدها وغاياتها. وكم كان رائعاً وهو يقدم لنا تفسيراً اجتماعياً حضارياً اقتصادياً للآيات القرآنية الكريمة التي تذم الترف والتي تحرم الظلم والتي تنهى عن أعمال السحر والتنجيم. وبهذه المناسبة نحب أن نؤكد على أن موقف ابن خلدون من ممارسة الدولة للنشاط الاقتصادي الإنتاجي هو موقف له أصوله وجذوره الإسلامية، ونذكر هنا بما سبق أن عرضنا له سلفا من أن مقولة ابن خلدون هذه يجب أن تفهم في ضوء إطارها الواقعي والفكري، فهو يعيش في واقع سياسي

معين، ويشاهد مايحدث فعلاً وعملاً. ومن خلال هذا الواقع قدم مرئياته. وقد رأينا أنه في ظل هذا الإطار جاء موقفه متفقا مع مبادىء وأحكام الشريعة، وإضافة إلى ذلك نشير إلى أن السوابق العملية والفكرية كلها تتخذ خط ابتعاد الدولة أو أحد أجهزتها عن ممارسة العملية الإنتاجية، بل لقد تشدد التطبيق الإسلامي في ذلك إلى حد أن منع أول وثاني الخلفاء من ممارسة التجارة مع أنهما كانا يمارسانها بمالهما الخاص ونفوذهما الاقتصادي هو نفوذ الرجل العادي، ثم إن الخليفة عمر رضي الله عنه منع الولاة من المتاجرة وعاقب كل من ثبت عليه ذلك كما ذكر ابن تيمية[١] كذلك نجد مرسوم الخليفة عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه ينص على أن «تجارة الولاة لهم مفسدة وللرعية مهلكة» ويأمر بحظر هذا السلوك[٢] ويروي أن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال «من أشراط الساعة تجارة السلطان[٣]» ومن أرباب الفكر الإسلامي نجد الدمشقي يصرح بأنه إذا شارك السلطان الرعية في متاجرهم هلكوا»[٤] ويحدثنا الماوردي بقدر من التفصيل عن هذا الموضوع فيقول: «وربما ضن السلطان عليهم بمكاسبهم فتعرض لها أو شاركهم فيها فأتجر مع التجار وزرع مع الزراع، وهذا وهن في حقوق السياسة. وخرق في شروط الرياسة من وجهين: أحدهما أنه إذا تعرض لامر قصرت فيه يد من عداه فإن تورك عليه لم ينهض به وإن شورك فيه ضاق على أهله. والثاني أن الملوك أشرف الناس منصبا فخصوا بمواد السلطنة لأنها أشرف المواد مكسبا، فإن زحموا العامة في درك مكاسبهم أوهنوا الرعايا ودنسوا الممالك وعاد وهنهم عليها فاختل نظامها واعتل مرامها»[٥] ويقال إن النبي ﷺ قال: «ماعدل متّجر في رعيته»[٦] وهكذا نجد موقف ابن خلدون يجيء متسقا ومتناغما مع هذه المواقف المختلفة.

نخلص من ذلك إلى بروز العامل الديني في فكر ابن خلدون الاقتصادي، ومع ذلك فلم يكن لهذا العامل أي أثر تحيزي، فلم يحمله على تفسير غير علمي لأي ظاهرة اقتصادية

---

(١) ابن تيميمة، السياسة الشرعية.
(٢) ابن الأزرق ، بدائع المسلك في طبائع الملك .
(٣) ابن الأزرق، بدائع المسلك في طبائع الملك .
(٤) الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة.
(٥) الماوردي، قوانين الوزارة، مؤسسة شباب الجامعة، الأسكندرية ص ٦٧ .
(٦) حديث ضعيف، رواه الحاكم انظر السيوطي، الجامع الصغير ص ٢٨٣ .

تناولها كما أنه وظف القاعدة والمبدأ الديني التوظيف الصحيح في دراسته الوضعية حيث وقف بها عند وظيفتها في مثل تلك الدراسة وهي الحث والحض أما غير ذلك فلم يحشرها فيما لم توجد من أجله ويحملها بما لا تحمل فيظلمها من جهة، ويظلم العلم من جهة أخرى.

ومعنى ذلك أنه قد بريء مما انتقد به غيره ممن أدخلوا العامل الديني في صلب دراساتهم الوضعية فانحازت بأفكارهم[1].

٢/٧ ـ وصف الفكر الاقتصادي لابن خلدون بكونه إسلامياً :

والمقصود هنا هو هل الصواب أن يقال إن ابن خلدون من رواد الاقتصاد الإسلامي أم يقال إنه من رواد الاقتصاد؟ ونزيد الأمر وضوحاً نحن اليوم ننادي بالاقتصاد الإسلامي ونعلن أن هناك اقتصادا إسلاميا مخالفا ومتميزا عن الاقتصاد السائد في عالم اليوم والذي اصطلح على تسميته بالاقتصاد الوضعي. ومعلوم أن لكل من هذين الاقتصادين روادا مثل ابن الحسن وأبو يوسف ومثل آدم سميث وريكارد وماركس.. إلخ فكيف نصنف ابن خلدون في ضوء ماسبق عرضه من فكره فهل هو من هؤلاء أم من هؤلاء أم أنه يجمع بين الاثنين؟

وأهمية هذا التساؤل تبرز بوجه خاص لدى ابن خلدون حيث إن عطاءه الاقتصادي كان في معظمه عطاءً وصفيا وضعيا نظريا. وهل مثل هذا العطاء يكتسب مذهبية معينة أم هو حيادي أو عام؟

فإذا قلنا إن الفكر الخلدوني هو فكر اقتصادى إسلامي فهل مرد ذلك مجرد كونه مسلما؟ وهل ذلك وحده يكفي للحكم بإسلامية الفكر الاقتصادي؟ أم أن هناك اعتبارات موضوعية تجعلنا نقول بذلك؟ وما الذي يترتب على القول بهذا أو بذاك؟

فيما يلي نقدم إجابات موجزة عن تلك التساؤلات:

(١) الحكم على الفكر من عقيدة قائله: بمعنى أن يقال هذا فكر اقتصادي إسلامي لأن القائل به محمد أو أحمد أو فلان من المسلمين، وأن يقال هذا فكر اقتصادي غير إسلامي لمجرد أن القائل به شخص غير مسلم.

---

(١) د. عبدالمجيد زيان، التوازن بين الفكر الديني والفكر العلمي عند ابن خلدون من أعمال الندوة ص ٢٣٤ .

هذه القضية فيها قدر من الصعوبة والتعقيد. وبدون الدخول في تفاريع فلسفية قد تبعدنا عن موضوعنا يمكن القول إن هذه المقولة صحيحة من جانب باطلة من جانب آخر. فليس كل مايقول المسلم من فكر وعلم يتسم تلقائيا بسمة الإسلام وليس كل مايقوله غير المسلم من فكر وعلم يتسم تلقائياً بسمة غير الإسلام ومعنى ذلك أننا في حاجة إلى معيار أكثر كفاءة في تحديد الإسلامي من غيره، وقديما قيل: الحق لايعرف من قائله. والمثال التالي يوضح ما في القضية من تعقيد لو جاء شخص مسلم وقال بسياسة اقتصادية تقوم على إهداء الملكية الخاصة، هل يقيد ذلك من الفكر الاقتصادي الإسلامي؟ اعتقد. لا، ولو جاء شخص غير مسلم ونادى لسياسة اقتصادية تحقِّق كلاً من النمو والعدالة، هل يعتد هذا الفكر إسلامياً أم غير إسلامي؟

في اعتقادي ـ والله أعلم ـ أنه فكر إسلامي لأنه لم يصطدم بنص أو أصل إسلامي بل على العكس من ذلك فهو يتفق ويتسق تماماً مع ماتنادي به الأصول الشرعية.

وقد عبر عن ذلك الإمام ابن القيم رحمه الله أبلغ تعبير بقوله « حيثما وجد الحق والعدل فثم شرع الله».

وعلينا أن نحدد بوضوح ماصدقات تعبير «غير إسلامي» فهل مفرداته هي كل فكر أو معلومة تتعارض وأصل من الأصول الشرعية؟ أم تتناول إضافة إلى ذلك كل مالم يأمر به الإسلام ويحثُّ عليه؟ ونحب في البداية أن نذكر بأن هذه مسألة محل بحثها هو علم الكلام وعلم الأصول وعلم الفقه. وحسب علمي أنها قاصرة فقط على مايضاد ويتعارض مع تعاليم الإسلام.

أما القضايا والمسائل الأخرى والتي توصف بأنها حيادية فأنا أرى أنها داخلة تحت نطاق «إسلامي».

(٢) المقولات الاقتصادية ومدى إسلاميتها :

نحن نعلم أن المقولات الاقتصادية هي إحدى اثنين؛ مقولات وضعية ومقولات معيارية. المقولات المعيارية لاتخرج عن حالتين إما متسقة مع تعاليم الإسلام وأصوله وقواعده أو

متعارضة معها. ومن ثم مايتفق مع تعاليم الإسلام منها فهو إسلامي، بمعنى أنه من سمات خصائص الاقتصاد الإسلامي.

ومايتعارض منها مع تلك الأصول فليس بإسلامي ولو نطق به من نطق. ومعنى ذلك أن المقولات المعيارية من السهل تصنيفها.

أما المقولات الوضعية التقريرية فهي إسلامية من حيث أن الإسلام حث على تعلم هذا النوع من المعرفة، ففي آيات قرآنية عديدة نجد الحث على النظر والتدبر والمشاهدة وتقلب صفحات التاريخ و استخراج العبر والسنن والقوانين.

وإذا كانت المقولات المعيارية هي أشد التصاقا بالشرعية فإن السياسة لاتستقيم دون نظرية ومعنى ذلك أن معرفة النظريات هي الأخرى مطلوبة شرعا.

ولايعني كون تلك المقولات إسلامية أنها قاصرة على المسلمين أو أنها لاتفسر إلا سلوكياتهم بل هي عامة سارية في الكون يمكن لكل فرد ذي فكر وعقل أن يتعرف عليها بغض النظر عن عقيدته لأن مصدرها المباشر ليس الوحي أو النقل وإنما هو العقل. وقد قال ابن خلدون في ذلك قولة جامعة هي «اعلم أن العلوم التي يخوض فيها البشر ويتداولونها في الأمصار تحصيلا وتعليما هي على صنفين؛ صنف طبيعي للإنسان يهتدي إليه بفكره. وصنف نقلي يأخذه عن وضعه. والأول هي العلوم الحكميّة الفلسفية وهي التي يمكن أن يقف عليها الإنسان بطبيعة فكره، ويهتدي بمداركه البشرية إلى موضوعاتها ومسائلها وأنحاء براهينها ووجوه تعلمها حتى يقفه نظره* ـ من قوله تعالى ﴿ولاتقف ماليس لك به علم﴾ ـ ويحثه على الصواب من الخطأ فيها من حيث هو إنسان ذو فكر ـ والثاني هي العلوم النقلية وهي كلها مستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي ولا مجال للعقل فيها إلا في إلحاق الفروع من مسائلها بالأصول.. وأصل هذه العلوم النقلية كلها هي الشرعيات من الكتاب والسنة» (ص ٤٣٥).

وهناك مسألة جديرة بالاهتمام وهي أن التحليل النظري كما أنه ركيزة للتحليل المعياري

---

* أي يعمل نظره وفكره في المسالة .

فهو بدوره مشمول به وقائم عليه، إذ أن مسلمات النظرية وفروضها مشبعة بالقيم والمعتقدات. وبالطبع فإن أية دراسة نظرية كي تتسم بسمة الإسلامية عليها أن تتفق فروضها مع المبادىء الإسلامية.

بعد هذا العرض يمكن القول بقدر كبير من الإطمئنان إن مقولات ابن خلدون الاقتصادية سواء منها الوضعي أو المعياري كلها متسقة ومنبثقة من الشريعة.

ومعنى ذلك أنه يمكن بل يصح أن يقال عن فكره الاقتصادي هو فكر إسلامي(١) كما أنه في الوقت ذاته ونظراً لضخامة وأهمية ماقدمه في الجانب التحليلي يحتل مرتبة رائد من رواد علم الاقتصاد، بل هو في الحقيقة يمثل مرتبة رائد رواد علم الاقتصاد.

٣/٧ ـ ابن خلدون بين أعلام الاقتصاد الإسلامي :

والتساؤلات المطروحة هنا تدور حول الجديد الذي أضافه سواء من حيث المحتوى أ من حيث المنهج، وحول ماسبق إليه من غيره. وعن أثره فى تلاميذته ومن أتى بعده.

ويمكن القول إن ماقدمه ابن خلدون في المجال الاقتصادي من حيث المنهج يعتبر جديداً على الفكر الاقتصادي الإسلامي إلى حد كبير. وذلك أن منهجه التحليلي غلب عليه الطابع النظري الوضعي غلبة وصلت في رأي البعض إلى حد استغراقها لكل فكره، بينما ماسبقه من علماء المسلمين الذين تناولوا القضايا نجدهم بوجه عام يغلب عليهم المنهج التوجيهي الذي يعتمد على أسلوب الترغيب والترهيب. ومهما تخلل ذلك من مقولات وضعية فهي قليلة من جهة، وليست هي المقصد من الدراسة من جهة أخرى، يستوي في ذلك أبو عبيد في الأموال وأبو يوسف في الخراج.

ومحمد بن الحسن في الكسب ويحيى بن عمر في أحكام السوق والوصابي في البركة والغزالي في الأحياء، والطرطوشي في السراج، وابن تيمية في مؤلفاته المختلفة*. وكذلك

---

(١) لمعرفة مفصلة انظر د. عماد خليل، ابن خلدون إسلاميا، المكتب الإسلامي ط ١ سنة ١٩٨٣، د. عمر فروخ موقف ابن خلدون، المهرجان ص ٣٥٩ .

* وتدليلاً على ذلك يمكن للقاريء أن يراجع ماكتبه ابن تيمية في موضوع أعمال الكيمياء فلقد أجاد وأبدع على مستوى الكم وعلى مستوى الكيف، ومع ذلك فنجد أسلوب البحث ومنهجه مختلفاً تماماً أو على الأقل في خطوطه العامة عن الأسلوب والمنهج عن ابن خلدون، انظر الفتاوى جـ ٢٩ ص ٣٦٨ ومابعدها .

الماوردي، مع التسليم بأن له إسهامه الواضح في الجانب النظري الوضعي، ويتفق معه في ذلك الدمشقي في الإشارة وإن لم تخل من جوانب معيارية كثيرة.

هذا هو الجديد الذي قدمه ابن خلدون من حيث المنهج، وقد صرح هو بذلك عندما قال: «واعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة غريب النزعة عزيز الفائدة أثّر عليه البحث وأدى إليه الغرض. وليس هو من علم الخطابة إنما هو الأقوال المقنعة النافعة في إستمالة الجمهور إلى رأي أو صدهم عنه. ولا هو أيضاً من علم السياسة المدنية إذ السياسة المدنية هي تدبير المنزل أو المدينة بما يجب بمقتضى الأخلاق والحكمة ليحمل الجمهور على منهاج يكون فيه حفظ النوع وبقاؤه. فقد خالف موضوعه موضوع هذين الفنيين اللذين ربما يشبهانه. وكأنه علم مستنبط النشأة ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة» (ص ٣٨). وفي عبارة أخرى يوضح اختلافه عن من سبقه بقوله: «والفقيه ينظر في مرتبة الملك والسلطان وشروط تقليدهما استبدادا على الخلافة وهو معنى السلطان أو تعويضا عنها.. وفي نظره في الأحكام والأموال وسائر السياسات مطلقا أو مقيدا وفي موجبات العزل وغير ذلك من المعاني.. وكذا في سائر الوظائف من وزارة أو جباية أو ولاية لابد للفقيه من النظر في جميع ذلك.. إلا أن كلامنا إنما هو بمقتضى طبيعة العمران ووجود البشر لا بما يخصها من أحكام الشرع، فليس من غرض كتابنا مع أنها استوفاة في كتب الأحكام السلطانية (ص ٢٣٦). كذلك يقول: «.. وسلكت في ترتيبه مسلكاً غريباً. واخترعته من بين المناحي مذهبا عجيبا وطريقة مبتدعة وأسلوبا» (ص ٦). هذا عن الجديد من حيث المنهج، وقد اتفق الباحثون على صدق ابن خلدون في دعواه هذه التي تذهب إلى اكتشافه لهذا المنهج واستخدامه له. ومما يلاحظ أن ابن خلدون باستخدامه هذا المنهج قد أحدث قدراً كبيراً من التكامل في الفكر الإسلامي حيث اكتمل له الجانب الوضعي بجوار الجانب المعياري.

أما من حيث المحتوى. فمن الملاحظ أن هناك الكثير والكثير من الجديد الذي قدمه، كما أن هناك بعض الموضوعات التي سبقه إلى طرحها بعض العلماء المسلمين السابقين، بل إننا لنرى أن في طرحهم لها ماهو أوضح من طرح ابن خلدون، ومن ذلك موضوع النقود

حيث سبقه الغزالي، وكذلك موضوع رأس المال العيني إذ قد سبقه إليه أيضاً وبتوضيح أكثر.

ومما يؤسف له أن ابن خلدون لم يتابع ممن جاء بعده المتابعة التي يستحقها خاصة من حيث المنهج والموضوع، مع الاعتراف بوجود أثر بارز له في قلة ممن جاء بعده، وخاصة المقريزي[١] والدلجي[٢] والاسدي[٣] وابن الأزرق[٤] ثم سرعان ما طغى المنهج أو الأسلوب المعياري مرة أخرى. وهذا عكس ماكان يرجوه ابن خلدون ونرجوه معه، حيث يقول مؤكداً على أهمية التتابع والتطوير المستمر لما قدمه من أسس ومرئيات: «وقد استوفينا من مسائله ماحسبناه كفاية ولعل من يأتي بعدنا من يؤيده الله بفكر صحيح وعلم مبين يغوص من مسائله على أكثر مما كتبنا، فليس على مستنبط الفن إحصاء مسائله، وإنما عليه تعيين موضوع العلم وتعيين فصوله، وماتتكلم فيه. والمتأخرين يلحقون المسائل من بعده شيئاً فشيئاً إلى أن يكمل» (ص ٥٨٨). هذه الأمنية الغالية لم تتحقق، فلماذا؟ لقد عمل الباحثون جهدهم في تفسير ذلك ويكاد يتفق الجميع على أن مرجع ذلك أنه جاء في وقت يشهد تدهوراً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.. وفي مثل هذه الظروف لايتأتى لها أن تنمو وتترعرع، مع أن بعض الكتاب يضيف إلى ذلك عاملا يراه أساسياً ينصرف إلى مافي المقدمة نفسها من تناقضات منطقية[٥].

٤/٧ ـ المذهبية الاقتصادية لابن خلدون :

نحاول هنا أن ندلي برأينا حول ما أثير على ألسنة بعض الباحثين من أن فكر ابن خلدون هو أقرب مايكون إلى الماركسية إن لم يكن من مصادرها، بينما يذهب بعضهم إلى أنه من أصول الاقتصاد الرأسمالي الحر أو المرسل. ورأينا في هذا الموضوع يتضح من خلال مايلي :

(١) مبدئياً أعتقد أنه من المقبول أن التشابه في بعض المواقف خاصة على مستوى الجزئيات لايكفي للقول بالتجانس والهوية الواحدة، وإنما العبرة في ذلك هي المواقف المبدئية

---

(١) في كتابه «إغاثة الأمة بكشف الغمة» .
(٢) في كتابه «الفلاكة والمفلوكون».
(٣) في كتابه «التيسير والاعتبار».
(٤) في كتابه «بدائع الملك».
(٥) د. محمد عابد الجابري، ماتبقى من خلدونية، من أعمال الندوة ص ٢٨٥ .

والأسس والمسلمات والغايات. ونحن نعرف بما لايحتاج إلى بيان أسس ومنطلقات وغايات كل من الماركسية والرأسمالية من خلال موقفهما من الإله ومن الدين ومن الكون ومن الإنسان ووظيفته وطبيعته وغاياته كما نعرف موقفهما من الحرية والملكية والطبقية. وكل تلك العوامل والعناصر تشكل حزمة مترابطة يتحدد من خلالها نمط وطبيعة المذهب الاقتصادي.

فهل يصنف ابن خلدون من خلال موقفه من هذه الحزمة المترابطة ضمن الماركسية أو الرأسمالية أم إنه يصنف ضمن المذهب الاقتصادي الإسلامي؟

وينبغي أن نعي جيداً أننا هنا نتحدث عن فكر اقتصادي وليس عن عقيدة، مع الإيمان بأن عقيدة المفكّر تمثل حجر الزاوية في مذهبية فكره. وما رأينا مسلما حقا يعتنق الفكر الماركسي ولا الفكر الرأسمالي.

(٢) من ذهب إلى أن الفكر الاقتصادي الخلدوني هو ذو طبيعة ماركسيّة[١] اعتمد على إنه من الناحية الفلسفية يرتكز على التفسير المادي للتاريخ مستندين في ذلك على بعض عبارات صدرت من ابن خلدون أهمها قوله: «اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنماهو باختلاف نحلتهم من المعاش» (ص ١٢٠).

لكن القراءة المتأنية للمقدمة الشاملة لها توصلنا إلى نتيجة مفادها أن ابن خلدون يؤمن بتعددية العوامل المفسرة للتاريخ[٢] ثم إن النحلة من المعاش لاتقف فقط عند حد قوي الإنتاج بل تتعداها إلى علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية وكل مايرتبط بعملية العمران.

كذلك فقد اعتمد هؤلاء على مقولة ابن خلدون من أن المكاسب هي قيمة الأعمال الإنسانية، مما يعني أنه من أنصار بل رواد نظرية العمل في القيمة وهي أساس النظرية الماركسية الاقتصادية، ويرد على ذلك بأن الدراسة المتأنية الموضوعية أثبتت أن ابن خلدون

---

(١) وممن ذهب هذا المذهب محمود أمين العالم في بحثه: مقدمة ابن خلدون مدخل ابستمولوجي، مجلة الفكر المعاصر العدد السادس وكذلك أيف لاكوست.

(٢) د. عبدالله شريط، الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون، مرجع سابق ص ٨٧.
د. محمد زينبر الحكم والاقتصاد عند ابن خلدون، من أعمال الندوة ص ١٦٤.

ليس من رواد هذه النظرية، ولو كان مجرد القول بهذه النظرية يجعل الفكر ماركسيا لكان آدم سميث وريكاردو أحرى بالماركسية من ماركس لأنهما هما المؤصلان لهذه النظرية* ولو كان ذلك صحيحاً لرفض ابن خلدون مبدأ الأرباح لما تنطوي عليه من استغلال، لكنا وجدناه عكس ذلك تماما، حيث يحرص على الربح وعلى عدم المساس به من قبل الدولة ثم إن موقف الفكر الماركسي من الدولة معروف، ومن أنها ضرورة مؤقتة، فهل يتمشى هذا وفكر ينادي بحتمية تواجد الدولة طالما وجد العمران البشري!! فإذا ما أضفنا إلى ذلك موقف الماركسية من الدين ومن الملكية الخاصة ومن سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط فأنه يتضح لنا كل جلاء زيف دعوى كون الفكر الاقتصادي الخلدوني فكراً ماركسياً.

(٣) أما من ذهب إلى ابن خلدون من رواد المذهب الرأسمالي المرسل[1] فإنه وإن لم يكن موقفهم صحيحاً هو الآخر من الناحية العلمية ألا أنه أقل تهافتا من الأدعاء السابق. إن الاقتصاد الحر والمرسل له أصوله ومنطلقاته التي لاتخفى على باحث اقتصادي فاصحابه يرون عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وعلينا أن نعي بوضوح التمييز بين «التدخل» و«الإنتاج» وغير خاف أن الأول أشمل بكثير من الثاني وقد تكون الدولة متدخلة ولكنها ليست منتجة ولكن العكس غير صحيح ومعنى ذلك أن أصحاب الاقتصاد المرسل حظروا على الدولة مطلق التدخل وليس فقط ممارسة الإنتاج، فهل هذا نادى به ابن خلدون؟ ماخرجنا به من تحليلنا لدراسته إنه نادى بعدم ممارسة الدولة لعملية الإنتاج سواء كان زراعياً أم تجارياً أم غير ذلك، المهم أن المرفوض هو «الإنتاج» وليس «التدخل» ثم إنه عندما رفض ذلك لم يرفضه لأن مذهبيته تقول بذلك بل رفضه لأنه كان يستهدف غاية ما وكل ماقاله ابن خلدون إن هذا النشاط لن يحقق هذه الغاية. إذن هو يرفضه في الحقيقة تحليلاً ومنطقا ومنهجاً قبل أن يرفضه سياسة.

---

* ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الفكر الماركسي ذهب إلى أن قيمة العمل تتحدد من خلال كمية العمل اللازمة لإنتاج قوة العمل لكنا نجد ابن خلدون يصرح في أكثر من عبارة بأن قيمة العمل تتحدد كما تتحدد بقية السلع والخدمات أي من خلال العرض والطلب أو النفقة والمنفعة «ص ٣٩٠».

(١) من هؤلاء د. محمد حلمي مراد ابن خلدون أبو الاقتصاد، من أعمال المهرجان. د. محمد نشأت، مرجع سابق، ص ١٨١ ومابعدها .

فهو يعترض ويصب اعتراضه على إنتاجية المقدمة للنتائج. وهب بعد ذلك كله أنه كان يميل إلى إعطاء القطاع الخاص مزيداً من الحرية ومزيدا من الحركة، فهل مجرد هذا بغض النظر عن بقية الاعتبارات الحاكمة في موضوع المذهبية يعتبر كافياً في الحكم على الرجل بأنه من ارباب المذهب المرسل!!!

إذن مقولة إن الفكر الخلدوني ذو طبيعة رأسمالية حرة هي الأخرى غير مقبولة علميا. ولايبقى لابن خلدون إلا المذهبية الاقتصادية الإسلامية فهي التي تتسع لكل ماقدمه، وهي التي من خلالها يتسق فكر ابن خلدون وتتواءم عناصره وتتآزر حلقاته.

وقد تناولنا عناصر هذه المذهبية في ثنايا عرضنا لفكره الاقتصادي مما لايجعلنا في حاجة إلى إعادة القول فيها الآن.

٥/٧ ـ ابن خلدون بين رواد علم الاقتصاد :

الحديث هنا متشعب وله مداخل عدة، ولذا فإن التقديم له ببعض المقدمات قد يكون ضرورياً.

(١) الهدف من تناول هذه القضية هو كما سبق أن قلنا بل عنونا بحثنا بأن ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد. وقد لايكون فيما تناولناه مفصلا من تحليل لما قدمه ابن خلدون كافيا كل الكفاية لإثبات هذه الدعوى، وإذن فلتكن هذه المقابلة التي تحسم الموقف حسما قاطعاً بالإثبات أو بالنفي، وذلك أننا نقابل ماقدمه بما قدمه هؤلاء المفكرون الذين يعترف لهم بغير منازع بأنهم رواد ومؤسسو علم الاقتصاد. وليس الأمر أمر تعصب، وليس أمر هوى وعاطفة، إن ذلك مرفوض من الإسلام ورفضه ابن خلدون نفسه من خلال ما اعترف به من العلم والسبق في الكثير من الأفكار لغيره حتى من غير المسلمين. كما أنه لم يدع أن كل ماقدمه صواب وأنه وصل في بحثه إلى نهاية المطاف بحيث لم يبق لقائل بعده قول، كما قال بذلك أحد العلماء الاقتصاد الأوائل بغرور عن قضية القيمة وهو جون استيوارت ميل وإذا بالتاريخ يكذب مقولته ومازالت حتى الآن محل أخذ ورد. وهكذا فإن المستهدف من هذه الدراسة إثبات بعض الفرضيات، وهي كون ابن خلدون مؤسساً لعلم الاقتصاد، ومن ثم

ماعليه الفكر الاقتصادي من تحيز، وكذلك ما نحن عليه من تفريط في حق أسلافنا ومانحن عليه من جهل بحقائق تاريخ الفكر الاقتصادي وعلم الاقتصاد.

(٢) أعتقد أن من الحقائق المسلمة أنه ليس هناك رائد أو مكتشف أو مؤسس لعلم من العلوم خاصة العلوم الاجتماعية قد استكمل على يديه كل مسائل العلم وقضاياه.

هذه حقيقة مسلمة وقد اعترف بها صراحة ابن خلدون، ومانشاهده على عطاء مؤسسي العلوم خير برهان على ذلك.

(٣) تقويم عطاء ابن خلدون في سوق الفكر الاقتصادي إذا لم يجر في ظل ضوابط معينة فسوف يكون تقويما خاطئاً علميا، ومرجع ذلك اختلاف الزمان والمكان، ومن ثم كل ملابسات الواقعة ونحن نعرف مدى تأثير الواقع على الفكر الاقتصادي، بل نحن نعرف مدى تأثير الفكر في عمومه على الفكر الاقتصادي بخصوصه.

(٤) مناهج التقويم: يمكن أن يتم التقويم من خلال مداخل عديدة منها:

أ ـ القيام بحصر وجمع ماقدمه في الجوانب الأساسية للفكر الاقتصادي مثل النظريات والقوانين ومنهج البحث وأساليبه وأدواته وماقدمه من سياسات اقتصادية ثم عرض هذا العطاء في ساحة الفكر الاقتصادي المعاصر لنرى مدى جوهرية هذا العطاء ومدى مافيه من صواب ومافيه من أخطاء وأخيراً مدى استحقاقه بأن يلقّب بلقب مؤسس علم الاقتصاد.

ولا غبار على هذا المدخل طالما تم في سياقه التاريخي وقوم بهذا المقياس، ومعنى ذلك أن علينا أن ننتقل نحن ومالدينا من أدوات بحثية ومعلومات اقتصادية جاهزة كاملة تنتقل إلى حيث ابن خلدون، لنعيش نحن أبناء هذا القرن في زمنه وفي قرنه الرابع عشر. مستخدمين مالدينا من أدوات وأجهزة بحثية وعلمية فيما قدمه ابن خلدون من خلال زمنه وواقعه، وليس العكس بأن ننقل ابن خلدون إلى حيث نحن الآن ونقارن ونقابل ماقدمه بما لدينا الآن من فكر معاصر، هذا تجاهل كامل لطبيعة الفكر البشري وتطوره الارتقائي وتجاهل مطلق لطبيعة العلوم الإنسانية وماهي عليه من بنيان وتركيب ومن ثم فهي محاكمة جائرة وسوق ظالمة.

ب ـ المدخل الثاني يقوم على إجراء مقابلات ثنائية بين ابن خلدون وبين أساطين الفكر الاقتصادي الوضعي من هؤلاء الذين اكتسبوا لدى مؤرخي الفكر الاقتصادي صفة الأبوة والاكتشاف والتأسيس والريادة لعلم الاقتصاد. وإنما قلنا المقابلة إنما تجري مع المؤسسين للاقتصاد فقط، لأننا نحاج به كمؤسس، مقابلته بغير هؤلاء من أساطين الفكر الاقتصادي غير المؤسسين له ولو كان لهم مالهم من إضافات وإسهامات هي مقابلة غير صحيحة، ورفضها ليس فقط لحق ابن خلدون بل لحق المقابلة في ذاتها. فهل يقابل مثلا الإمام مالك مؤسس المذهب المالكي بالإمام الكاساني أو ابن قدامه أو ابن تيمية أو ابن عابدين مثلا!! ونفس القول يصدق علينا فيما لو أجرينا مقابلة شاملة بين عطاء ابن خلدون الاقتصادي وعطاء مثلا مارشال أو كينز أو شومبيتر أو سامولسون أو غيرهم، إن المقابلة الوحيدة التي يمكن قبولها بهذا الشكل هي المقابلة الجزئية في مواقف جزئية معينة وعلى مستوى الرواد والمؤسسين فحسب.

ومع أن المقابلة الموضوعية هي ماتتم على مستوى المؤسسين إلا إنه مع ذلك لابد من ذكر بعض التحفظات التي من الضروري أخذها في الحسبان حتى يكون ميزان عطاء ابن خلدون ميزانا عادلا، ومن ذلك أن ندرك جيدا أننا نقابل بين شخصين مختلفي المكان ومختلفي الزمان ومن ثم مختلفي الواقع والظروف والملابسات. ومن المعروف أن ابن خلدون متقدم زمانا عن هؤلاء.

والتأخير الزمني في مجال الفكر الإنساني لصالح المتأخر عادة. يضاف إلى ذلك ما أتيح لهؤلاء الرواد الغربيين من تغذية فكرية قوية نتيجة للواقع الفكري الناهض الذي عاشوا فيه، عكس ماكان عليه واقع ابن خلدون فهو منقطع هابط. كذلك فإننا إذ نقارن فعادة مانقارن معدنا مصفى مصقولاً لدى هؤلاء بمعدن خام يختلط فيه العديد من الشوائب، ولاشك أن ذلك يخفف من كفة الفكر الخلدوني.

وإذا كان كل ماتقدم من تحفظات يصدق على رواد علم الاقتصاد السابقيين لآدم سميث فإنه يصدق من باب أولى على آدم سميث الذي جاء مسبوقا بهذه الأفكار العديدة لهؤلاء والتي مثلت له تغذية فكرية جيدة وهيأت المواد الخام والنصف مصنعة بل والمصنعة والتي بها ومنها أقام بنيانه.

ونحن لم نتقول ذلك على آدم سميث بل هي حقيقة أثبتها مؤرخو الفكر الاقتصادي الغربي أنفسم[١] وينبغي أن يكون واضحاً تماما أننا لانقلل من دور آدم سميث في تأسيس علم الاقتصاد، لكننا فقط نذكر بهذه الملاحظات التي ينبغي أن تكون حاضرة عند أي مقارنة خاصة إذا ما أضيف إلى ذلك الاختلاف الجذري بين الواقع الذي عاشه ابن خلدون والواقع الذي عاشه آدم سميث.

في ضوء ذلك كله يتضح لنا كم يكون في المقابلة الشاملة بين آدم سميث وابن خلدون من مخاطر ومنزلقات. ومع ذلك فيمكن إجراء مقابلة بينهما من مداخل أخرى مثل المدخل الانتقائي، أو المدخل غير المباشر، وذلك من خلال توسيط رائد ثالث سابق على آدم سميث من هؤلاء الذين يعتبرون آباء لآدم سميث بل إن بعضهم يعد في نظر بعض الباحثين أحق بلقب أبو الاقتصاد من آدم سميث. في ضوء هذه المقدمات ندخل في الدراسة ونحن على وعي كاف بما نحن قادمون عليه وسنستخدم في المقابلة والتقويم المدخل (ب) وسوف نتخير من هؤلاء الرواد أشهرهم وأخصبهم فكرا وهم حسب السبق الزمني على النحو التالي :

وليم بتي ـ كانتليون ـ كيناي ـ جيمسستيورات ـ تيرجو ـ آدم سميث.

ولن نناقش بالتفصيل ماقدمه كل واحد من هؤلاء لكن يكفي العرض الإجمالي لأهم إسهاماته بالقدر الذي يفي بالغرض، كما أننا لن نعود فنذكر ماسبق أن عرضنا له في فكر ابن خلدون ونترك للقارىء مهمة وضع واستحضار ماقدمه ابن خلدون لتسهل عملية المقابلة والتقويم.

١/٥/٧ ـ الفكر الاقتصادي عند وليم بتي (١٦٢٣/١٦٨٧).

يعتبر وليم بتي أقدم رواد علم الاقتصاد، ومن أهم مؤلفاته «بحث في الضرائب» و«الحساب السياسي» وأهم جوانب فكره يمكن إجمالها في النقاط التالية[٢]:

---

(١) أريك رول، مرجع سابق، ص ١٣٩ .
د. سعيد النجار، مرجع سابق ص ٧٤ ومابعدها. Gide & Rist, A History of Economic Doctrihes, PP. 15.27.
(٢) د. سعيد النجار، نفس المرجع ص ٧٧ ومابعدها د. محمد دويدار، مرجع سابق، ص ٨٢ ومابعدها، عدنان عباس تاريخ الفكر الاقتصادي، بغداد: ١٩٧٩، ج ١ ص ١٣٣ ومابعدها: أريك رول، مرجع سابق، ص ٩٣.
I.oser, Op.cit. PP. 23. FF.,

(١) من المعروف أن أهم المفاهيم الاقتصادية التي كانت سائدة مفهوم الثروة. وقد ذهب بتي إلى أن الثروة لاتتمثل في الذهب والفضة كما هو الشائع في عصره بل تتمثل في الأراضي والمنازل والسلع إضافة إلى المعدن النفيس. ووصل إلى حد اعتباره كثرة المعادن النفيسة ليست مرغوبة في حد ذاتها.

ولاشك أن ذلك يعتبر بمثابة ثورة فكرية في الفكر الاقتصادي الغربي. ومن الملاحظ أن ابن خلدون قد سبقه بآماد بعيدة بالقول بهذا المفهوم العيني للثروة.

(٢) كما يذهب إلى أن الهدف من التجارة الخارجية يتمثل في الحصول على المعدن النفيس الذي يعتبر ثروة عالمية دائمة، ويرى أن هذا هو دور التجارة الخارجية في زيادة رصيد الدولة من الثروة. لكن ابن خلدون قد تجاوز ذلك حيث لم يغفل دورها في حل مشكلة المنافذ من جهة وتوفير السلع في السوق الداخلية من جهة أخرى.

(٣) له إسهام بارز في تطوير أدوات التحليل الكلي حيث قام بالتفرقة بين رأس المال القومي والدخل القومي. و الحق أنني لم أجد لابن خلدون حديثاً صريحاً في هذه المسألة على المستوى الكلي، لكنا وجدنا له نصوصاً واضحة في ذلك على المستوى الجزئي فعند حديثه عن العقارات والضياع رأيناه يفرق بوضوح بين دخلها أو غلتها وبين قيمتها هي. كذلك رأيناه في حديثه عن الأسعار ومضار الإفراط في رفعها يفرق بين الربح وبين رأس المال، كذلك رأيناه يشير إلى عظم مخاطر ومضار المماطلة في سداد الأثمان من أن ذلك يعطل ممارسة النشاط التجاري ومن ثم توقف الدخل، والإنفاق من رأس المال نفسه.

(٤) تحدث عن الضريبة وآثارها الاقتصادية، وعنده أن الضرائب لاتلحق أضراراً بدافعيها، وذلك لأنها تنتقل من أيديهم إلى الدولة ثم تعود إليهم مرة ثانية من خلال النفقات العامة. «ويرى أنه» طالما أن النفقات العامة تتم كلها داخل الدولة ولاتتسرب إلى الخارج فإن مايدفعه الأفراد من ضريبة يساوي بالضرورة مايؤول إليهم عن طريق النفقات العامة[1].

(٥) القيمة. ذهب إلى أن لكل سلعة قيمة كامنة ثابتة أساسها كمية العمل وكمية

---

(١) د. سعيد النجار، نفس المرجع، ص ٨١ .

الأرض، كما أشار إلى أن هذه القيمة قد تختلف عن الثمن إذ إنه محكوم بعوامل متغيرة. وإذن فهو يرى أن هناك قيمتين لكل سلعة.

لكنه تعثر في تحويل كميات العمل والأرض إلى وحدات متجانسة للوصول إلى تحديد واضح للقيمة التبادلية للسلعة.

(٦) السكان: قدم في ذلك نظرية تحتوي على كل العناصر التي كون منها فيما بعد مالتس نظريته الشهيرة. وأهم مافيها اعتبار الموارد العامل المحدد لحجم السكان كما أن الحروب تؤدي إلى قلة السكان. وعلينا أن نتذكر أن نظرية ابن خلدون في ذلك تعتمد التأثير التبادلي بين الموارد والسكان، وهو مايؤمن به الفكر الاقتصادي المعاصر.

(٧) النقود: تكلم عن نشأتها ووظائفها والعلاقة بين النقود ومستويات الأسعار وتوصل إلى الهيكل الأولي لنظرية كمية النقود كما توصل إلى ما أصبح يعرف فيما بعد على يد هيوم بنظرية التوازن التلقائي.

هذه هي أساسيات ماقدمه وليم بتي ويمكن للقارىء أن يقارنها بما سبق أن قدمه ابن خلدون.

٣/٥/٧ ـ الفكر الاقتصادي عند جيمس (١٦٩٤/١٧٧٤) :

هو رائد المدرسة الطبيعية وأشهر كتبه «الجدول الاقتصادي» الذي قال فيه ميرابو إنه أحد ثلاثة مخترعات إنسانية كبرى. ويذهب بعض الاقتصاديين المعاصرين إلى أنه أحق من آدم سميث بأن يقلب بمؤسس علم الاقتصاد[١].

وأهم أفكاره الاقتصادية هي[٢].

(١) الثروة ليست هي النقود بل هي منتجات سلعية ترتكز على عملية الإنتاج ومصدرها الوحيد الأرض ومن ثم فإن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد المنتج.

---

(١) د. محمد لبيب شقير، مرجع سابق ص ١٣٩ .
(٢) د. سعيد النجار، مرجع سابق ص ٥٦ ومابعدها د. لبيب شقير مرجع سابق ص ١٢٥ ، أريك رول، مرجع سابق ص ٩ د. محمد دويدار مرجع سابق ص ٨٧ I.OSER, OP. CIT., PP.34.FF

ومن الواضح أن الفكر الاقتصادي المعاصر يتحفظ على هذه المقولة. ولو قارنا إسهام ابن خلدون في الضرائب وفي دورة الدخل القومي وفي علاقة الضريبة بالإنفاق العام لاتضح لنا بكل جلاء مدى تفوق إسهام ابن خلدون في ذلك الموضوع.

(٥) تعرض للنقود وقدم صياغة أولية لنظرية كمية النقود. وقد أشرنا سلفا إلى أن ابن خلدون سبق أن أشار إلى تلك النظرية وهو بصدد حديثه عن مضار أعمال الكيمياء.

(٦) تحدث عن القيمة والثمن، وقد ذهب إلى أن القيمة التبادلية للسلعة تتحد من خلال مابذل فيها من أرض وعمل، ولم يتمكن من التغلب على مشكلة دمج الأرض مع العمل مع اختلافهما للوصول إلى تحديد واضح ومقبول لقيم السلع، كما ذهب إلى أن الثمن قد لايكون معبراً بدقة عن القيمة.

وقد أشار مؤرخو الفكر الاقتصادي بالمنهج الذي استخدمه بتي في بحثه الاقتصادي وهو المنهج التجريبي وأنه بذلك فقط يستحق أن يلقب بمؤسس علم الاقتصاد.

٢/٥/٧ ـ الفكر الاقتصادي عند كانتليون (١٧٣٤):

وقد تمثل عطاؤه الاقتصادي فيما قدمه من آراء ضمنها كتابه «بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة» ويعتبره كتاب الفكر الاقتصادي أنه مصدر الوحي لعدد غير قليل من رجال الاقتصاد[١].

وفيما يلي إجمالي أهم أفكاره الاقتصادية[٢]:

١ ـ في تحديده لمفهوم الثروة توزعت أفكاره بين التجاريين تارة والطبيعيين تارة أخرى، ويعطي للأرض وزناً نسبياً أكبر كمصدر للثروة بالنسبة للعمل.

٢ ـ تداول الثروات. في تناوله لهذا الموضوع يعتبر الممهد الحقيقي لكيناي مع اختلاف بعض المصطلحات.

---

(١) نفس المصدر ص ٩٠ .
(٢) آريك رول، مرجع سابق، ص ١١٥ ، وعدنان عباس، مرجع سابق، ص ١٥٣ ، ومابعدها

I. OSER, OP. CIT., PP.50.FF.

٣ ـ الجدول الاقتصادي: والذي من خلاله يصور لنا كيف تتداول وتتوزع الثروات بين طبقات المجتمع التي قسمها إلى ثلاث: ملاك، وزراع، وتجار وصناع وأهم مافيه ربطه القوى بين الدخل والإنفاق.

٤ ـ كذلك فقد نادى بسياسة الحرية الاقتصادية وفكرة النظام الطبيعي.

٥ ـ وبرغم تناوله للتوزيع إلا أنه كان تناولا وصفياً وليس تحليلياً تفسيرياً حيث لم يتناول العوامل المسئولة عن تحديد حصة كل طبقة في المجتمع من الدخل.

٤/٥/٧ ـ الفكر الاقتصادي عند جيمس ستيورات (١٧١٢ ـ ١٧٨٠) :

من أشهر كتبه «مبادىء الاقتصاد السياسي» والذي قام فيه بتجميع وتبويب وعرض الأفكار الاقتصادية التي قدمها غيره. وقد ابتدع فيه المنهج التاريخي.

إذ يرى أن النظام الاقتصادي يمر بمراحل متعاقبة وأن مايصلح لتفسير مرحلة لايصلح لتفسير مرحلة أخرى. وله إشارات قوية نحو قانون تناقص الغلة لكنه لم يكمله، وتكلم عن القيمة والثمن، ويرى أن القيمة تتحدد في ضوء تكلفة الإنتاج، ويتفق مع التجاريين في نظرتهم للتجارة الخارجية.

ويذهب مؤرخو الفكر الاقتصادي إلى «أنه أياً كان الرأي في ابتكاره فلاشك أنه بذل محاولة ضخمة في سبيل استنباط القواعد العامة التي تحكم الظواهر الاقتصادية»[١]

٥/٥/٧ ـ الفكر الاقتصادي عند تيرجو (١٧٢٧/١٧٨١) :

من أهم كتبه كتاب «تأملات في تكوين الثروة وتوزيعها» وقد حاز هذا الفكر الإعجاب الفائق من مؤرخي الفكر الاقتصادي لدرجة أن يضعه شومبيتر في مرتبة أسمي من مرتبة آدم سميث من حيث نفاذ فكرته ومنطق كتابه، وإن كان أقل من حيث الشمول. ويقول في تقريظه «إن التحليل الاقتصادي اقتضى مائة عام لكي يصل إلى نفس النضوج الذي كان يصله في عشرين سنة بعد نشر كتاب تيرجو لو أن الاقتصاديين حين ذاك فهموا واستوعبوا ماجاء في هذا الكتاب»[٢].

---

(١) د. سعيد النجار مرجع سابق ص ٨٩ .

(٢) نقلاً عن د. سعيد النجار مرجع سابق ص ١٠٣ .

وأهم أفكاره مايلي [١] :

١ ـ الثروة ومصدرها: يذهب إلى أن الثروة تتمثل في السلع المنتجة ولسيت في النقود وأن مصدرها الوحيد هو الأرض وأن طبقة الزراع هي الطبقة المنتجة.

٢ ـ السياسة الاقتصادية: نادى بسياسة الحرية الاقتصادية.

٣ ـ وفيما يتعلق بالتوزيع قدم مايمكن اعتباره بداية لنظرية الأجر الحديدي التي سادت فيما بعد.

٤ ـ القيمة : تناولها موضحاً أن لكل سلعة قيمتين؛ قيمة تقديرية (المنفعة) وقيمة موضوعية وهي القيمة التبادلية، التي يرى أنها تتحدد من خلال متوسط القيم التقديرية لأطراف المبادلة. ومعنى ذلك أنه يعد الرائد الحقيقي لنظرية المنفعة في القيمة.

٥ ـ تجلت عبقريته في اكتشافه لقانون تناقص الغلة في بعده العمودي وقد أثنى عليه كثيراً في ذلك شومبيتر[٢].

٦ ـ اهتم كثيراً بالإدخار، وذهب إلى أن سعر الفائدة من شأنه تخفيض مستوى النشاط الاقتصادي.

٧ ـ كذلك فقد تمكن من إيجاد تميز بين صاحب رأس المال والمنظم، وعند التمحيص العلمي لكل ماقدمه ثم وضعه في كفة ووضع ماقدمه ابن خلدون في كفة أخرى فإن كفة ابن خلدون ترجح لدى المنصفين من العلماء.

٦/٥/٧ ـ الفكر الاقتصادي عند آدم سميث :

آدم سميث هو ذلك الاقتصادي الشهير والذي يلقب أكثر من غيره بمؤسس علم الاقتصاد من خلال كتابه ثروة الشعوب (١٧٧٦) ويذهب بعض الكتاب إلى أنه استحق هذا اللقب لأنه أول من جعل الاقتصاد مادة علمية مستقلة تدرس في الجامعات[٣] ومع أهمية

---

(١) د. عدنان عباس، مرجع سابق ص ٢٠٨ د. سعيد النجار مرجع سابق ص ١٠٣ .
(٢) I.schumpeter, History of Economic Anilysis, PP. 238, 239.
(٣) د. لبيب شقير، مرجع سابق ص ١٣٩ (الهامش).

هذا العمل إلا أنه في نظرنا لايعتبر سبباً كافياً في حد ذاته في إضفاء هذا اللقب.

وقد يكون الصواب هو ماقدمه من جهد بارز فاق كل ماتقدمه في كتابه المذكور.

وحتى نتفهم حق الفهم مقدار وقيمة ماقدمه نذكر بأن كثيراً من أساطين مؤرخي الفكر الاقتصادي يذهبون إلى أنه لم يأت بفكرة أصلية واحدة، وإنما وجد غذاءه الفكري كاملاً لدى سلفه، وتتمثل عبقريته في إفراغ هذا التراث في نظام متماسك الأجزاء. ونحن لانجادل في قيمة وأهمية ماقدمه آدم سميث من جهود جبارة في تأسيس وتطوير علم الاقتصاد لكن الذي نحاول فيه هو مدى استحقاقه لوصف أبو الاقتصاد أو مؤسس علم الاقتصاد خاصة إذا ما انفرد بذلك.

وغير خاف مدى الصعوبة في استعراض كل كتابه الضخم. والعبرة في المقابلة والمقارنة بين المفكرين لا ترتكز على ضخامة الإنتاج بقدر ماترتكز على عناصر أخرى مثل الريادة والمنهج والمقدرة التحليلية. وسوف نتخير بعض الموضوعات لتكون موضوعاً للمقارنة، وسيكون معيار الاختيار هو وجود مشاركة في الموضوع من كل منهما حتى تسهل المقارنة، ومن حسن الحظ أن تلك الموضوعات هي أشهر المسائل التي يسجلها له مؤرخو الفكر الاقتصادي.

١ ـ التخصص وتقسيم العمل : من أكثر الموضوعات الاقتصادية اهتماما من ادم سميث تقسيم العمل. وقد جاء اهتمامه المتزايد به من منطلق قناعته بأن العمل البشري هو مصدر الثروة، وإذن فمن الضروري لزيادة الثروة أن تتزايد إنتاجية العمل وأهم عامل لتحقيق ذلك هو تقسيم العمل. وقد بنى فكرته في التقسيم هذا على أساس تواجد صفة كامنة في الإنسان هي النزوع نحو المقايضة والتبادل. ولم يسلم له بهذا الأساس الكثير من الكتاب. ولو رجعنا إلى تبرير ابن خلدون لأهمية تقسيم العمل لوجدناه مختلفا عن ذلك من جهة كما أنه أقرب إلى الصواب من جهة أخرى[١]. مع الإدراك الكامل بأن كلا منهما قد اهتم اهتماما فائقاً بموضوع تقسيم العمل وضرورة تواجد السوق المتسعة لتحقيق ذلك.

---

(١) أريك رول، مرجع سابق ص ١٤٨ ، جورج جول، المذاهب الاقتصادية الكبرى، مرجع سابق ص ٦٤.

ومن حيث تنظيم عملية التخصص هذه فقد أوكلها آدم سميث إلى ماأسماه بالنظام الطبيعي وسعي الأفراد نحو مصالحهم الخاصة ومما هنالك من وجود توافق طبيعي بين المصالح الخاصة والمصالح العامة. لكن ابن خلدون أوكل ذلك إلى وجود حكومة رشيدة تنهض بهذه المهمة من خلال النظم و التشريعات التي تسنها، كما أنه آمن بوجود تعارض عادة بين المصالح العامة والمصالح الخاصة. ومن الواضح أن موقف ابن خلدون من هذه المسألة أصح من موقف آدم سميث[١].

٢ ـ القيمة والثمن : ذهب آدم سميث إلى أن لكل سلعة قيمتين؛ تبادلية واستعمالية. وقد ذهب إلى انفصام الصلة بينهما، كما ذهب إلى أن القيمة التبادلية أساسها العمل، ثم عاد وقال بتكلفة السلعة. ونحن نعلم أن موقف ابن خلدون يغاير ذلك. كذلك نلاحظ أن ابن خلدون قد توصل إلى حل ماعجز آدم سميث عن حله فيما بعد مما يعرف بلغز القيمة من خلال إدراكه للعناصر الأولية لفكرة المنفعة الحدية وكيف أنها تتناقص بزيادة وحدات السلعة، وكيف أن ذلك ينعكس في تناقص القيمة التبادلية للسلعة، ومن أقواله في ذلك ـ إضافة إلى ماسبق ذكره في مبحث القيمة ـ «... وسهولتها على من يبذلها لاستغنائهم عنها في الأكثر لوجود أمثالها لديهم» (ص ٣٦٥).

كذلك نلاحظ أن ابن خلدون قد سبق آدم سميث في اعتباره السعر ماهو إلا تعبير نقدي عن القيمة قد يكون وثيقا وقد لايكون.

٣ ـ الإنتاج والأعمال المنتجة : اعتنق آدم سميث مبدأ المفهوم المادي للإنتاج، وعكس ابن خلدون حيث وسع نطاقه ليشمل الخدمات. كما يلاحظ أن كلا من ابن خلدون وادم سميث قام بتقسيم الأعمال الاقتصادية إلى قسمين مع اختلافهما في المعيار من جهة وفي المصطلحات من جهة أخرى، مع سبق ابن خلدون من جهة ودقة عرضه ووضوحه من جهة أخرى[٢].

---

(١) د. عدنان عباس، مرجع سابق ص ٢٥٩ د. عبدالرحمن يسري، مرجع سابق ص ٨٢، أريك رول، مرجع سابق ص ١٦٢ ، د. سعيد النجار، مرجع سابق ص ٢٨٥ .

(٢) أريك رول، نفس المرجع ص ١٤٤ ، د. عدنان عباس، مرجع سابق ص ٢٣١ .

٤ ـ السياسة الاقتصادية: نادى آدم سميث بالحرية الاقتصادية الكاملة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وقد بنى موقفه هذا على أساس فكرة توافق المصالح من جهة وعدم الكفاية الإنتاجية للدولة من جهة أخرى[١] وبرغم ان ابن خلدون كان من عشاق الحرية الاقتصادية إلا أنه لم يقف بالدولة عند مجرد حد الحراسة وإن منعها من ممارسة الإنتاج كما أنه لم يؤيد فكرة توافق المصالح التي نادى بها آدم سميث. وقد أثبتت التجارب من جهة كما برهن المنطق من جهة أخرى على عدم صحة هذه المقولة.

هذه بعض الموضوعات التي اشترك كل من ابن خلدون وادم سميث في طرحها وعند التحقيق لانجد ماقدمه آدم سميث يتفوق على ماسبق أن قدمه ابن خلدون في أهم عناصرها بل كثيراً مانجد العكس.

وبهذه المقابلات السريعة علنا نكون قد أدركنا جيدا موقع ابن خلدون بين رواد ومؤسسي علم الاقتصاد وكيف أنه يستحق بكل موضوعية لقب الرائد الأول أو المؤسس الأول لعلم الاقتصاد.

والعجب أن بعض الاقتصاديين المعاصرين قد اعترف له بذلك ضمنا، أو بعبارة أخرى حجز عنه هذا اللقب لسبب شكلي ليس له وزن اليوم في دنيا الفكر يقول الدكتور لبيب شقير «يعتبر ابن خلدون من أول من حددوا المشكلات الاقتصادية تحديدا علميا وحاولوا معالجتها بعد تحديدها بهذه الصورة. لولا أنه لم يفصل عرضه لآرائه في النواحي الاقتصادية عن عرضه لآرائه في النواحي الأخرى لكان في تاريخ الفكر البشري مؤسس علم الاقتصاد»[٢].

ولو قدر لكاتب هذا القول أن يعيد كتابه اليوم فإننا نعتقد أنه لم يكن ليبقى عليه على هذا النحو، خاصة في ضوء مايسود اليوم من مداخل متكاملة في الدراسات الاجتماعية عامة والاقتصادية خاصة.

---

(١) د. سعيد النجار، مرجع سابق، ص ١١٧ ومابعدها A. smith, op. cit'. PP. 689. ff د. محمد نشأت، مرجع سابق، ص ١٨١ ومابعدها.
(٢) د. محمد لبيب شقير، مرجع سابق، ص ٨٦.

الخاتمـــة

بعد هذه السيرة المطولة مع العطاء الاقتصادي لابن خلدون نرانا في حاجة إلى إجمال أهم النتائج الكلية التي أفضت إليها هذه الدراسة وخاصة مايتعلق بالدعوى التي آثرناها في المقدمة من أن ابن خلدون هو المؤسس الفعلي لعلم الاقتصاد. وفي هذا الصدد نلاحظ أن الدراسة قد أكدت هذه الدعوى وبرهنت على صحتها مع إعادة التأكيد على ماسبق طرحه من الوعي الكامل بمضمون التأسيس والفرق بينه وبين التحليل والتركيب وعمليات البناء ـ فليس على المؤسس أن يكمل البناء، بحيث لايترك لغيره شيئاً. فما هذه طبيعة العلم ولا البحث العلمي، فالعلم أساس وقواعد ثم بناء غير متناه ولامكتمل، بل هو دائماً وأبداً متطور متنام.

ومن هذا المنطلق نجد ابن خلدون قد قعد وأسس وبنى بعض اللبنات وترك لغيره مواصلة البناء، وقد عبر بنفسه عن ذلك قائلاً: «وقد استوفينا من مسائله ماحسبناه كفاية، ولعل من يأتي بعدنا ممن يؤيده الله بفكر صحيح وعلم مبين يغوص من مسائله على أكثر مما كتبناه، فليس على مستنبط الفن إحصاء مسائله، إنما عليه تعيين موضوع العلم وتنويع فصوله ومايتكلم فيه. والمتأخرون يلحقون المسائل من بعده شيئاً فشيئاً إلى أن يكتمل» (ص ٥٨٨).

كما أن الدراسة قد أثبتت بوضوح أن ماقدمه ابن خلدون في المجال الاقتصادي يحقق ما اشترطه علماء الاجتماع للقول بولادة علم ما، من موضوع متميز يصلح للبحث، ومنهج علمي يمكن من خلال دراسة هذا الموضوع ومسائله دراسة علمية، ومجموعة من القوانين الضابطة لمسائل العلم[1].

كذلك وجدنا العلماء يؤكدون على إن طرح التساؤلات الصحيحة في مجال أي علم من العلوم يمثل نصف الطريق في تشييد هذا العلم، ومن خلال هذا المعيار اعتبر بعض المفكرين الاقتصادين رواداً ومؤسسين لعلم الاقتصاد.

فإذا ماطبقنا ذلك على ابن خلدون فإننا وجدناه من خلال دراستنا هذه الفكرة لايطرح التساؤلات الصحيحة فحسب بل يجيب عليها إجابات صحيحة أيضا.

(١) د. أحمد الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٦ .

ألم يتحدث عن الثروة ويبين حقيقتها ومصادرها؟ ألم يتحدث عن القيم ومحدداتها؟ ألم يتحدث عن الإنتاج وعناصره ومجالاته؟ ألم يتحدث عن النقود والمالية العامة؟ ألم يتحدث عن النمو والتطور الاقتصادي؟ ألم يتحدث عن التوزيع؟

لقد تناول كل تلك الموضوعات وغيرها وهي ـ كما هو واضح ـ تمثل لب علم الاقتصاد. بل ونضيف إلى ذلك قضية منهجية هامة لاتقل عند النظر في تأسيس العلوم عن الجانب المعرفي، إنها قضية المنهج والأسلوب العلمي الذي استخدمه في دراسته لتلك الموضوعات فقد استخدم الأسلوب الوضعي القائم على الملاحظة والمشاهدة.

وهنا نذكر بما قاله بعضهم من أن وليم بتي هو المؤسس لعلم الاقتصاد، ومرجع ذلك «أنه يتمتع برؤية واضحة لموضوع الدراسة التي يقوم بها، ولأنه كان واعياً بأنه ينشيء منهجاً جديداً في البحث، بل أكثر من هذا كأن واعياً بأنه ينشيء علماً جديدا»[1].

وأعتقد أن كل تلك الأمور كان وضوحها عند ابن خلدون أنصع بكثير من وضوحها عند بتي.

ونبادر هنا إلى دفع ماقد يرد علينا من أن ابن خلدون قد تحقق في عمله ذلك فعلا لكنه كان يستهدف علما آخر هو علم الاجتماع. والجواب عن ذلك من عدة وجوه، فمن المسلم به أن الظاهرة الاقتصادية ـ موضوع علم الاقتصاد ـ هي مفردة من مفردات الظاهرة الاجتماعية التي هي موضوع علم الاجتماع. ومن ناحية أخرى فإن هذه المقولة محل تحفظ من الكثير من العلماء حتى علماء الاجتماع أنفسهم، حيث يرون أن مقصود ابن خلدون لم ينصرف تحديدا وتصريحا إلى علم الاجتماع بمفهومه ومدلوله العلمي المعروف بل إلى علم العمران البشري الذي يجمع بين العديد من العلوم المعروفة اليوم والتي يدخل فيها علم الاقتصاد. ولقد نص ابن خلدون على أن عمله ليس مجاله علما واحداً بل العديد من العلوم فيقول: «فجاء هذا الكتاب فذاً بما ضمنته من العلوم الغربية» (ص٧).

يضاف إلى ذلك كله أنه قد تبين لنا من خلال دراستنا لمقدمة ابن خلدون أنها لم تكن

---

(١) د. محمد دويدار، مرجع سابق، ص ٨٢ .

في الاجتماع بقدر ماكانت في الاقتصاد، أو على الأقل لم تكن في الأقتصاد بأقل منها في العلوم وخاصة علم الاجتماع، ولايعني هذا من قريب أو بعيد التشكيك أو الجدال في ضخامة وريادة عطائه الاجتماعي، وإنما الذي يعنينا أن ابن خلدون بقدر ماهو رائد لعلم الاجتماع هو رائد لعلم الاقتصاد.

وأخيرا لعلنا بهذه الدراسة نعيد النظر في مواقفنا من تدريس الفروع المختلفة لعلم الاقتصاد مدخلين في صلب دراستنا عطاء ابن خلدون في المسائل الاقتصادية المختلفة مع عزو الكثير من أصول هذه المسائل إلى صاحبها الحقيقي وهو ابن خلدون.

الملحق الأول

المصطلحات الاقتصادية عند ابن خلدون ومدلولها المعاصر

مسلسل	المصطلح الخلدوني الاقتصادي	مرادفه أو مدلوله المعاصر
١	الكسب	تحصيل المال من خلال السعي أو هو قيمة العمل البشري أو هو الدخل
٢	المعاش	تحصيل الرزق وطلبه ـ الدخل في مستوى الحاجة والضرورة.
٣	الرزق	مايقدره الحاكم من مال لشخص بصفة دورية ـ ماينتفع به الفرد.
٤	العمران	الاجتماع البشري
٥	الحاجة	مايتطلبه الإنسان من ضروريات وحاجيات وتحسينات
٦	العلاج	الصناعة ـ التحوير
٧	مواعين ـ آلات	أجهزة وأدوات وآلات ـ رأس المال العيني.
٨	التعاون	الاجتماع على عمل ما
٩	الكفاية	مايفي بالحاجة
١٠	الصنائع	الصناعات
١١	التوسط	الرقي والرفاهية
١٢	زكاء المنابت	خصب التربة

تابـــع

١٣	رغد العيش ـ الانغماس في العيش	الرفاهية والرخاء
١٤	قلة الوجد	ضعف الدخل وقلته
١٥	سد الخلة	حفظ الحياة ـ سد الرمق
١٦	السنون	القحط والجدب والمجاعات
١٧	نحلة العيش	أسلوب ونمط المعيشة
١٨	الفلح	الغرس والزرع
١٩	الكن	المسكن
٢٠	اتساع الأحوال	تحسن الأوضاع الاقتصادية
٢١	الترف	المبالغة في الرفاهية
٢٢	تفاوت الأحوال	تفاوت الدخول والثروات
٢٣	المكونات	الكائنات ـ المخلوقات ـ الموارد
٢٤	الاعتمار ـ المعتمرين	أعمال العمران والقائمون عليها
٢٥	انتهاب	سلب وغصب
٢٦	انقباض اليد	الامتناع عن فعل الشيء
٢٧	ابذعر الساكن	فرّ وهرب
٢٨	تسديد الأحوال	تحسين الأوضاع
٢٩	المواد	المستلزمات
٣٠	العوائد	العادات

تابـــع

٣١	نافلة العيش ورقته	ضد خشونة العيش (الرفه)
٣٢	الأعطيات	الدخول الحكومية. مايحصل عليه العاملون لدى الدولة
٣٣	الخرج	الإنفاق
٣٤	الجباية	الإيرادات العامة
٣٥	المكوس	الضرائب غير المقررة شرعاً
٣٦	أطوار	مراحل
٣٧	البداوة	ضد الحضارة
٣٨	الاستجادة	التجويد والإتقان
٣٩	الفعلة	جمع فاعل ـ العمال
٤٠	الهندام	يطلق على الإدارة والتنظيم كما يطلق على بعض الآلات
٤١	أحوال الوجود والعمران	درجات النمو والأوضاع الاقتصادية
٤٢	السكة	الختم على النقود بطابع حديد ـ النظر في النقود المتعامل بها
٤٣	تعم به البلوى	يحتاج إليه عامة الناس
٤٤	الوزائع	مايتوزع على الناس من الفرائض المالية الحكومية

تابـــع

٤٥	الوظائف	مايفرض على الأموال من فرائض حكومية
٤٦	الاغتباط	حسن الأوضاع ـ الرواج
٤٧	التحذلق	ادعاء الغنى و الثروة
٤٨	الأكرة	الفلاحون ـ الأجزاء
٤٩	الأبواب	حدود ومنافذ الدولة
٥٠	كساد السوق	ضد نفاق السوق ـ طلب متدني
٥١	حوالة الأسواق	تحرك الأسعار إلى أعلى
٥٢	أدرار الجباية	وفرة الإيرادات العامة
٥٣	المزاحمة	المنافسة
٥٤	المال الناض	النقود
٥٥	عروض جامدة	مخزون سلعي مكدس
٥٦	إتلاف الأحوال	التدهور
٥٧	تأثل المال	تكوين وتراكم الأموال
٥٨	اصطلام الأموال	انتزاعها ومصادرتها
٥٩	احتجان الأموال	حبسها وكنزها
٦٠	الانقباض عن السعي	ترك النشاط الاقتصادي
٦١	استعطبت الأحوال	فسدت وتدهورت
٦٢	خف الساكن	قل

تابــع

٦٣	متمول	مال معد للنمو والغنى
٦٤	الاعتمال	ممارسة العمل الاقتصادي
٦٥	العمل في غير شأنه	العمل في غير تخصصه
٦٦	القصد في النفقات	تقليل الإنفاق
٦٧	تلاشي الأحوال	تدهور الأوضاع الاقتصادية
٦٨	وفور العمران	المزيد من الرخاء والنمو والرواج
٦٩	احتكار الزرع	تخزين الزرع
٧٠	تراجع العمران	التدهور والاضمحلال
٧١	المَحّال	الخشبة التي تساعد البناء «السقالة»
٧٢	عظم الأحوال	الغنى واليسار
٧٣	المستام	المشتري ــ الطالب
٧٤	سهولة المعاش	انخفاض تكاليف المعيشة
٧٥	عزّ وجوده	قل وجوده وعرضه
٧٦	ضعف الأحوال	انخفاض مستوى المعيشة
٧٧	مؤنة	تكلفة ونفقة
٧٨	الأغراض	الرغبات
٧٩	الثروة	المال الكثير
٨٠	الفضلة	الفائض الاقتصادي

تابــع

٨١	قلة الغبطة	تناقص العائد
٨٢	فائدة العقار	الدخل المتحصل من العقار
٨٣	استدعاء الصنائع	الترابط الصناعي
٨٤	الرياش	الكسب الكبير الزائد عن الحاجة
٨٥	مفادات	الأموال المتحصل عليها
٨٦	الجاه	النفـوذ ـ قـدرة حـاملة للشـخص على أن يقـوم الآخر ببعض عمله
٨٧	تنفق السلعة	تطلب بقوة
٨٨	الربح المتوسط	ربح الوحدة من المبيعات
٨٩	الحسبان	الحساب والأعمال المحاسبية

الملحق الثاني

مواطن المسائل الاقتصادية في المقدمة

ليس من السهل القيام بتحديد صارم لمواطن المسائل الاقتصادية في المقدمة ومرجع ذلك أمور عديدة منها الطبيعة التكاملية للتحليل عند ابن خلدون، فهو يتناول الظاهرة لا في معزل عن ملابساتها بل من خلال مايحيط بها ويتشاجر معها من ظواهر، ومن جهة أخرى فإنه في الكثير الغالب لانجده يجري تبويبا فاصلا لفروع الظاهرة. ومهما كان هناك من صعوبة فلا مناص من بذل المحاولة لمعرفة مواطن الفكر الاقتصادي في المقدمة، لما لذلك من أهمية متعددة الأبعاد. ونحن موقنون بالبعد الشخصي في هذه المحاولة. وعلى أية حال فإننا بدراستنا ومعايشتنا للمقدمة فترات طويلة يمكننا القول إن هناك فصولا في المقدمة ذات طابع اقتصادي مع ماقد يكون لها من طوابع أخرى غير غالبة، بينما هناك فصول ذات طابع غير اقتصادي لكنها تحمل بين ثناياها افكاراً اقتصادية .

الموطن	المسائل الاقتصادية
الباب الأول : المقدمة الأولى	التعاون وتقسيم العمل
ـ المقدمة الثالثة	أثر العوامل الجغرافية في النشاط الاقتصادي
ـ والرابعة والخامسة	
الباب الثاني : الفصل الأول والثاني والثالث	التطور الاقتصادي

تابـــع

ـ الفصل السادس	أهمية العامل السياسي في المجال الاقتصادي
ـ الفصل الثامن عشر	الترف وآثاره الاقتصادية
ـ الفصل التاسع عشر	حرية المواطن وأبعادها الاقتصادية
ـ الفصل العشرون	أخلاقيات السياسة وآثارها الاقتصادية
ـ الفصل الثالث والعشرون	التبعية والتقليد
ـ الفصل الرابع والعشرون	حرية الوطن وآثارها الاقتصادية
ـ الفصل السادس والعشرون	السياسة وآثارها الاقتصادية
ـ والفصل الثاني والعشرون	
ـ الفصل التاسع والعشرون	تبعية الريف الاقتصادية للمدن
الباب الثالث :	
ـ الفصل الثامن	دور الكثرة السكانية في النشاط الاقتصادي
ـ الفصل الحادي عشر والثانى عشر والثالث عشر والسادس عشر	الترف والدعة وأبعادها الاقتصادية
ـ الفصل الخامس عشر والسابع عشر	التطور الاقتصادي
ـ الفصل الثاني والعشرون	الإكثار من الماديات وموقف الإسلام من الدنيا

تابـــع

ـ الفصل الحادي والثلاثون	الحسبة والسكة
ـ الفصل الرابع والثلاثون	وظائف الدولة الاقتصادية
ـ الفصل السادس والثلاثون	السكة
ـ الفصل الثامن والثلاثون	تحليل مالي
ـ الفصل التاسع والثلاثون	تحليل مالي
ـ الفصل الثاني والأربعون	تحليل مالي
ـ الفصل الأربعون	ممارسة الدولة للنشاط التجاري وغيره
ـ الفصل الواحد والأربعون	الإيرادات العامة ـ هروب رؤوس الأموال
ـ الفصل الثالث والأربعون	الظلم الاقتصادي
ـ الفصل السابع والأربعون	اضمحلال المجتمع وتدهور أوضاعه
ـ الفصل الخمسون	نهاية مرحلة الرخاء ومايحدث فيها من متغيرات اقتصادية
الباب الرابع :	
ـ الفصل الأول	البنية الأساسية
ـ الفصل الثالث	أهمية الوفرة السكانية وأهمية رؤوس الأموال
ـ الفصل الرابع	التخطيط العمراني
ـ الفصل الحادي عشر	دور السكان في النمو الاقتصادي

تابـــع

ـ الفصل الثاني عشر	الأسعار ـ الريع
ـ الفصل الثالث عشر	مشكلات نزوح الريف إلى المدن
ـ الفصل الرابع عشر	التفاوت الاقتصادي بين البلدان
ـ الفصل الخامس عشر	العقارات وعوائدها والأرباح القدرية
ـ الفصل السابع عشر	الأثر الاقتصادي للأدوات المالية
ـ الفصل الثامن عشر	التدهور الاقتصادي وعوامله
ـ الفصل العشرون	التوطن الصناعي / التخصص الإقليمي
الباب الخامس كله:	
ـ الفصل الأول	الثروة والقيمة
ـ الفصل الثاني	مجالات النشاط الاقتصادي
ـ الفصل الثالث والرابع	أنشطة غير منتجة «غير طبيعية»
ـ الفصل الخامس والسادس	الجاه وآثاره التوزيعية
ـ الفصل السابع	التوزيع الشخصي
ـ الفصل الثامن	الزراعة
ـ الفصل التاسع والعاشر	التجارة
ـ والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والخامس عشر	

تابـــع

ـ الفصل الرابع عشر	الأسعار وآثارها الاقتصادية
ـ الفصل السادس عشر وحتى الثالث والعشرون	كلها عن الصناعة
الباب السادس:	
ـ الفـــصل الأول والثـــاني والثالث والرابع	العلم والتعليم
ـ الفصل السادس والعشرون	أنشطة اقتصادية غير منتجة ـ النقود

فهرست الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

مصر للطباعة الالكترونية
تليفون ٤٧٨٣٥٨٢ فاكس ٤٧٧٩٨٨٣